وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL TARF

كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques , Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي : السنة الجامعية : 2022/2021

قسم : علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان :

واقـــع نظـــــام النقـــد الإلكتـــروني فـــي الجـــزائـــــر

تخصص : اقتصاد نقدي بنكي

من إعداد الطلبة : تحت إشراف:

- قرباطو محمد إسلام أ/د. بوزبدة نعيمة

- جنان آدم

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
كافي فريدة	أستاذة محاضرة	جامعة الطارف	رئـيـســـا
بوزبدة نعيمة	أستاذة محاضرة	جامعة الطارف	مشرفا ومقررا
أوسياف عمار ياسين	أستاذ مساعد	جامعة الطارف	عضوا مناقشا

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

يعتبر النقد الإلكتروني وسيلة حديثة لإدارة السياسة النقدية وأداة لتسهيل عمل الأنظمة النقدية بأكثر كفاءة، و الذي عرف تطبيق واسع النطاق، كما تسعى الجزائر إلى عصرنة نظامها المصرفي ومحاولة تطبيق النقد الإلكتروني علما أنها الوسيلة اللازمة لتعبئة وجذب المدخرات المالية، ولقد سمح التطور التكنولوجي بظهور وسائل النقد الإلكترونية و التي تولدت على تطوير شبكة الأنترنت و بروز التجارة الإلكترونية، مما سمحت هذه الوسائل باختصار الوقت والتكلفة و تحقيق المزايا لم تتمكن وسائل الدفع التقليدية من تحقيقها.

في ظل ذلك أدركت الجزائر ضرورة تحديد نظام الدفع وإدخال وسائل الدفع الإلكترونية، وذلك بتبني عدة مشاريع وذلك بداية بمشروع البطاقات البنكية للسحب والدفع، ثم نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ونظام المقاصة عن بعد، لكن رغم تلك المجهودات التي بذلتها الجزائر لإصلاح جهازها المصرفي وتحديث وعصرنة نظام مدفوعاتها إلا أنّها لا تزال متأخرة تماما مقارنة مع الدول الأخرى، لذلك يجب على الجزائر إجراء الكثير من الدراسات من أجل تجنب المشاكل التي ستعرقل مشروع تحديث نظام النقد الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: النقد الإلكتروني، وسائل الدفع الإلكترونية، نظام الدفع، البطاقات البنكية.

Résumé :

La monnaie électrique est un outil contemporain qui a révolutionné la politique monétaire, et un moyen qui facilite le fonctionnement des systèmes monétaire et les rend plus efficaces.

Vu l'expansion remarquable qu'a connu le recours à cette nouvelle pratique , l'état algérien s'est vu obligé de moderniser son système bancaire en recourant , comme tout pays aspirant au progrès , à la monnaie électronique qui est également un moyen d'attirer et de mobiliser les épargnes financières , Le progrès technologique, ainsi que le développement d'internet, ont donné lieu à l'apparition des moyens de paiement électroniques qui permettent d'économiser le temps et l'argent, et qui bénéficient d'avantages qu'on ne peut avoir avec les systèmes traditionnels.

En vue de développer son système de paiement, et d'intégrer les moyens de paiement électroniques, l'Algérie a adapté plusieurs projets, en commençant par les cartes bancaires destinées aux paiement et aux retraits de versement rapide de grosse sommes et le système de compensation à distance , Cependant, les efforts déployées dans le but de moderniser le système bancaire n'ont pas suffit pour que l'Algérie soit réellement en avance sur ce plan, c'est pourquoi il serait nécessaire d'explorer la question de façon plus effective et de mener des études de terrain afin de remédier aux bécunes et d'atteindre les objectifs fixés.

Les mots clés : La monnaie électronique ; les moyens de paiement électroniques ; le système de paiement ; les cartes bancaires.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين وصلى على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين وبعد.

نشكر أولا وأخيرا الله سبحانه وتعالى على نعمته العظيمة ونحمده على فضله علينا لإتمام الدراسة، ونرجو الله أن ينتفع به كل من يطلع عليها فإن قصرنا فمن أنفسنا و إن أصبنا فمن الله.

ويسرني أن ينتفع بها كل من يطلع عليها معاني الشكل لكل من ساعدنا في إعداد هذا العمل، ونخص بالذكر الأستاذة الكريمة و المشرفة " **بوزبدة نعيمة** "

وأيضا أشكر جميع الأساتذة بقسم العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير عامّة وأساتذة خاصة.

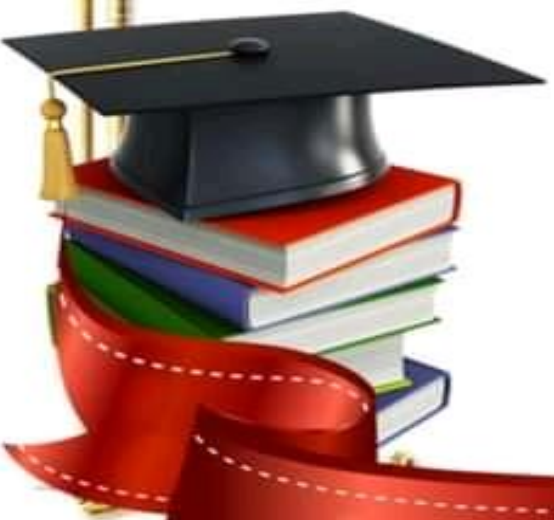

الإهـــــداء

أهدى ثمرة جهدي المتواضع إلى أمي العزيزة " **نادية**" ،

و إلى أبي العزيز " **محمد صالح** " أسأل الله أن يطيل في عمرهما و يحفظهما.

إلى إخوتي و جميع أفراد عائلتي .

إلى أحبائي و أصدقائي و إلى زميلي في المذكرة.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل خصوصا زوجة أخي " إيناس "

آدم

الاهـــــداء

أهدى مذكرتي إلى الوالدة العزيزة على قلبي أمي " **الويـــزة** " التي كانت سندي المعنوي، والمادي، والمشجعة لي في هذه الحياة أسأل الله أن يطيل في عمرها ويحفظها.

إلى المرحوم الوالد " **مصطفى** " مثلي الأعلى رحمه الله و جعل مثواه الجنة.

إلى خواتي " نذيـــر، و ليـــد، ســـــارة، ابتـــسام "

إلى العائلة الثانية إلى أحبائي و أصدقائي مجموعة " الأحرار بونة "وأتمنى التوفيق في مشوارهم الكروي.

و إلى زميلي في المذكرة شاكرا الله وله على المجهودات المبذولة .

و إلى الأساتذة الكرام على نصائحهم و معلوماتهم القيمة.

محمد إسلام

قائمـــــة الأشكـــــال

رقم الأشكال	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم 1-2	التقسيم الأساسي للبطاقة البنكية	43
شكل رقم 2-2	عملية استخدام بطاقة الائتمان	44
شكل رقم 2-3	مصدرو البطاقات الائتمانية	47
شكل رقم 2-4	آلية إصدار الشيك الإلكتروني و تحميله	53
شكل رقم 2-5	دورة استخدام الشيك الإلكتروني في عملية الدفع	56
شكل رقم 3-1	البطاقة الكلاسيكية و البطاقة الذهبية	96
شكل رقم 3-2	بطاقة فيزا الكلاسيكية و الذهبية	97
شكل رقم 3-3	طريقة الحصول على DAB و GAB	100
شكل رقم 3-4	الموزع الآلي للنقود	100
شكل رقم 3-5	جهاز الـ TPV	101
شكل رقم 3-6	خدمات وسائل الدفع الإلكتروني والأداء البنكي	104
شكل رقم 3-7	تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي	119

قائمـــة الجـــــدول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 2-1	أوجه التشابه و الاختلاف بين البطاقات البنكية	50
جدول رقم 2-2	إيجابيات وسلبيات المحفظة الإلكترونية	52
جدول رقم 2-3	مزايا و عيوب وسائل الدفع الإلكترونية	60
جدول رقم 3-1	الموزع الآلي الأوراق DAB	98
جدول رقم 3-2	الشباك الآلي البنكي GAB	99
جدول رقم 3-3	نهاية نقطة البيع TPV	101
جدول رقم 3-4	أجهز الصراف الآلي DAB / GAB وأجهزة الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر	102
جدول رقم 3-5	واقع البطاقات الإلكترونية في الجزائر	103
جدول رقم 3-6	كرونولوجيا تطور الصيرفة الإلكترونية لدى الجهاز البنكي الجزائري	113

فهرس المحتويات

العنـــــــــوان	الصفحة
ملخص	
Résumé	
إهـــــــداء	
شكر وعرفان	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: النظام النقدي الإلكتروني	
تمهيـــد	2
المبحث الأول : ماهية نظام النقد الإلكتروني	3
المطلب الأول : مفهوم النظام النقدي الإلكتروني	3
المطلب الثاني : خصائص و مزايا نظام النقد الإلكتروني	4
المطلب الثالث : مخاطر التعامل بالنظام النقد الإلكتروني	8
المبحث الثاني : ماهية النقود الإلكترونية	11
المطلب الأول : مفهوم النقود الإلكترونية خصائصها وأهميتها	11
المطلب الثاني : أنواع النقود الالكترونية وأشكالها	14
المطلب الثالث : مزايا النقود الإلكترونية	17
المبحث الثالث : مخاطر عدم استقرار النظام النقدي	20
المطلب الأول: أثر النقود الإلكترونية على استقرار نظام المدفوعات والأسواق المالية	20

المطلب الثاني: أثر النقود الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية	21
المطلب الثالث: الإجراءات التي يتعين على البنك المركزي اتخاذها في مواجهة ظاهرة انتشار النقود الإلكترونية	24
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: آليات ووسائل الدفع الإلكتروني	
تمهيـــد	28
المبحث الأول: مدخل لنظام الدفع	29
المطلب الأول: التطور التاريخي لنظام الدفع	29
المطلب الثاني: مفهوم نظام الدفع وخصائصه	31
المطلب الثالث: العوامل التي ساعدت على تطور نظام الدفع	32
المبحث الثاني: وسائل الفع الإلكتروني	35
المطلب الأول: عموميات حول وسائل الدفع الإلكتروني	35
المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني	39
المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني	59
المبحث الثالث: استخدام وسائل الدفع الإلكتروني	62
المطلب الأول: العوامل المساعدة على وسائل الدفع الإلكتروني	62
المطلب الثاني: العوامل المعرقلة على وسائل الدفع الإلكتروني	68
المطلب الثالث: الحلول المقترحة الآليات المصرفي الوسائل الدفع الإلكتروني	76
خلاصة الفصل الثاني	79
الفصل الثالث: الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر	
تمهيد	81
المبحث الأول: نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر	82
المطلب الأول: المنظومة المصرفية في الجزائر	82
المطلب الثاني: مشروع تطوير نظم الدفع في الجزائر	87
المطلب الثالث: واقع استعمال البطاقة البنكية في الجزائر	91
المبحث الثاني: تحديث نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية	104

المطلب الأول: علاقة وسائل الدفع الإلكتروني بتطوير الأداء البنكي	104
المطلب الثاني: معيقات نجاح وسائل الدفع في النظام النقدي الجزائري .	107
المطلب الثالث: العقبات التي تواجه نظام النقد الإلكتروني في البنوك الجزائرية و الحلول المقترحة لمواجهتها .	109
المبحث الثالث: الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية	111
المطلب الأول: تطور الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية	111
المطلب الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية	115
المطلب الثالث: معيقات توسع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر و متطلبات نجاحها	124
خلاصة الفصل الثالث	133
خاتمة	135
قائمة المراجع	139

مقدمـــة

مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في الآونة الأخيرة في مجال التكنولوجيا الحديثة، تغيرت العديد من الأفكار، والعادات، والممارسات ولاسيما المتعلقة بالظروف الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي ، ومن أهمها زيادة كبيرة في حركة رؤوس الأموال ، انخفاض تكاليف إنجاز المعاملات ، زيادة سرعة التكامل الاقتصادي العالمي، كذلك الحصول على المعلومات بطريقة دائمة و بسرعة كبيرة ، جميع هذه التطورات يمكن تلخيصها ضمن مفهوم الاقتصاد الجديد (الرقمي والإلكتروني)، هذا الواقع دفع بالمؤسسات المالية المصرفية إلى تحويل نظامها النقدي من تقليدي ورقي إلى إلكتروني متطور ، لذلك عمدت المؤسسات إلى إيجاد وسائل دفع ملائمة، وتطوير وسائلها بالاعتماد على تقنيات متطورة ساهمت بشكل مباشر في تغيير الكثير من النشاطات المصرفية، فما كان على هذه المؤسسات سوى استبدال النقود التقليدية بالنقود الإلكترونية نظرا لسرعتها، وإمكانية استخدامها في أي وقت و من أي مكان .

وتعتمد الدول بدرجة كبيرة على تطور وعصرنة النظام المصرفي المالي، وعلى هذا تسعى الجزائر إلى تحديث، وعصرنة نظامها النقدي من خلال تحسين نوعية الخدمة المصرفية والمالية وذلك باستخدام أدوات الدفع الإلكتروني في مختلف التعاملات الاقتصادية، كما أدركت الجزائر بضرورة الارتقاء بنظامها البنكي كذلك تحديث نظام الدفع الذي لا يعاني فقط من التأخر في التطبيق وإدخال وسائل الدفع الإلكترونية أيضا يعاني من مجتمع يرفض التعامل بها إلا قليلا معطيا الأولوية للسيولة النقدية في تعاملاته.

و من هذا المنطلق يمكن القول أن تواجد نظام النقد الإلكتروني يمكن السلطات الاقتصادية من تعبئة المدخرات المالية المتواجدة في الاقتصاد الغير الرسمي، فاعتماد النقد الالكتروني و التعامل به يعتبر قناة مهمة في جذب الأموال من الاقتصاد الغير الرسمي إلى

الاقتصاد الرسمي، وفي ظل تزايد الاحتياجات التمويلية الاقتصاد الجزائري يعتبر ذلك ضرورة حتمية.

الإشكالية: من خلال ما تقدم يمكن صياغة إشكالية موضوع بحثنا في التساؤل الجوهري التالي:

ما هو واقع استخدام النقد الإلكتروني في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

ولتسهيل الإجابة على هذه الإشكالية حاولنا تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- هل تعتمد البنوك الجزائرية على النظام النقدي الإلكتروني فقط؟
- بم يتميز نظام النقد الإلكتروني. وما هي أهم مزاياه؟
- فيم تتمثل المعيقات التي عرقلت نجاح وسائل نظام النقد الإلكتروني؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه التساؤلات ارتأينا وضع بعض الفرضيات و هي كما يلي :

- نظرا للتطور التكنولوجي تعتمد الجزائر عند تقديم خدماتها المالية على نظامين نقدي.
- يعمل النظام النقدي الإلكتروني على تسهيل إجراء العمليات المصرفية إضافة إلى انه يوفر الأمان.
- هناك فئة من المجتمع لا يناسبهم النظام النقدي الإلكتروني.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ودوافع أدت إلى اختيار هذه الدراسة و من إبرازها :

- إنسجام الموضوع مع التخصص الذي نزاوله .

- التعرف على واقع نظام النقد الإلكتروني في الجزائر .
- الكشف عن أهمية النقود الإلكترونية و مزاياها .
- حداثة موضوع النقد الإلكتروني فضلا عن إحتلاله مكانة هامة في حياتنا اليومية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على ماهية النظام النقدي الإلكتروني من خلال تعريفه، خصائصه، مزاياه بالإضافة إلى التذكير بأهم المخاطر الناتجة عن التعامل بالنظام النقدي الإلكتروني، كذلك التعرف على ماهية النقود الإلكترونية، ووسائل الدفع الإلكترونية وكيفية إستخدامها، و كذلك التعرف عل العقبات التي تواجه نظام النقد الإلكتروني في البنوك الجزائرية و الحلول المقترحة لمواجهتها .

أهداف الدراسة :

- التعرف على الدور المهم الذي تلعبه النقود الإلكترونية في كونها مؤشر مهم على وضعية و قوة الاقتصاد .
- عصرنة النظام النقدي و التطرق إلى واقع النقد الإلكتروني في الجزائر .
- دراسة وسائل الدفع الحديثة في النظام النقدي الإلكتروني من خلال أنواعها و مزاياها و معرفة ما مدى إستخدام هذه الوسائل في الجزائر .
- معرفة مدى إستجابة البنوك الجزائرية للتطورات الحاصلة في المجال المصرفي و اهم العقبات التي تواجهها لإبعاد الحلول المناسبة .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : تم اجراء هذه الدراسة في الجزائر .

الحدود الزمانية: تم جمع هذه المعلومات في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021 .

منهج الدراسة :

بإعتبار أن البحث العلمي مهما كانت درجته يجب أن يعتمد على منهج يمكن الباحث من تحقيق الهدف من الدراسة ،فلقد إستعنا بالمنهج الوصفي التحليل من خلارل استعراضكل من النظام النقدي الإلكتروني والنقود الإلكترونية ، وكذلك وسائل الدفع الإلكترونية ، وكذلك وسائل الدقع الإلكترونية أهم انواعها و خصائصها ، كما إستعنا بالمنهج التاريخي و ذلك لقيامنا بدراسة التطور التاريخي لنظام الدفع .

الدراسات السابقة :

فيما يخص المواضيع القريبة لموضوع بحثنا نذكر من بينها :

- دراسة لوصيف عمار، إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة للتجربة هذا البحث إلى التجربة الجزائرية و إمكانية مواكبتها في التطورات الحديثة في نظام المدفوعات .
- دراسة بارش آسيا، وسائل الدفع الإلكترونية ومدى تطبيقها في الجزائر ،حيث توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى عدم إمتلاك المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين الثقافة، والثقة في المعاملات الإلكترونية، كذلك عدم توفر الجزائر على اليد المؤهلة لخلق و تشغيل الأعمال و التجارة الإلكترونية .

- دراسة العشري وليد، مدياني محمد ، واقع استخدام النقود الإلكترونية في الجزائر ، حيث توصل الباحثين إلى تحليل واقع إستخدام النقود في الجزائر ، حيث توصل الباحثين إلى تحليل مع تقييم دور النقد الإلكتروني .

- Etude andere sheaster et salah nsouli, les réseux de la banque électronique, Finance and Banque.

-حيث توصل الباحثان إلى أن التجربة الجزائرية لتوسيع الصيرفة الالكترونية ناشئة ومتأخرة، وبعيدة كل البعد عن الأهداف المحددة مسبقا ، ويتضح هذا التأخر بالتوسع المتزايد للفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية ونظائرها من البنوك العربية والغربية ويرجع ذلك إلى غياب ثقافة الادارة الالكترونية في المجتمع، وتعدد المخاطر الناجمة عن الخدمات البنكية الالكترونية .

أهم ما يُميز الدراسة :

إن أهم إختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة هي شمولية موضوعنا لجميع الخدمات الإلكترونية المقدمة من نظام النقد الإلكتروني ، النقود الإلكترونية ، وسائل الدفع الإلكترونية، و كذلك البطاقات البنكية بكل أنواعها .

صعوبات الدراسة:

- كذلك غياب الثقافة الإلكترونية في الأوساط الجزائرية، و نقص التعامل بها من طرف الأفراد و البنوك معا .

الخطة و الهيكل :

من أجل معالجتنا لهذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول و هي كمايلي :

بالنسبة للفصل الأول جاء بعنوان النظام النقدي الإلكتروني و تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، اما بالنسبة للفصل الثاني جاء بعنوان آليات و وسائل الدفع الإلكتروني ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أما بالنسبة للفصل الثالث جاء بعنوان الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر، و تم تقسيمه كذلك إلى ثلاثة مباحث .

الفصل الأول: النظام النقدي الإلكتروني

تمهيد

المبحث الأول: ماهية نظام النقد الإلكتروني

المطلب الأول: مفهوم النظام النقدي الإلكتروني

المطلب الثاني: خصائص ومزايا نظام النقد الإلكتروني

المطلب الثالث: مخاطر التعامل بالنظام النقد الإلكتروني

المبحث الثاني: ماهية النقود الإلكترونية

المطلب الأول: مفهوم النقود الإلكترونية أنواعها وأشكالها

المطلب الثاني: خصائص النقود الإلكترونية وأهميتها

المطلب الثالث: مزايا النقود الإلكترونية

المبحث الثالث: مخاطر عدم استقرار النظام النقدي

المطلب الأول: أثر النقود الإلكترونية على استقرار نظام المدفوعات والأسواق المالية

المطلب الثاني: أثر النقود الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية

المطلب الثالث: الإجراءات التي يتعين على البنك المركزي اتخاذها في مواجهة ظاهرة انتشار النقود الإلكترونية

خلاصة الفصل الأول

تمهيد:

النظام النقدي هو مجموعة الترتيبات التي يعبر الناس من خلالها، عن قيم السلع والخدمات وهو يعكس مدى تقدم المجتمعات على الصعيد الإلكتروني، والتجاري.

وتُعد النقود الإلكترونية تطورا واضحا في وسائل الدفع عبر الأنترنت، بل هي الوسيلة الوحيدة التي نشأت خصيصا لتسوية معاملات التجارة الإلكترونية عبر الأنترنت.

كما تحقق عدة مزايا لمستخدميها والمتعاملين بها، و كذلك بالمقابل سوف تكون لها تأثيرات على الاقتصاد بصفة عامة.

و على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: ماهية نظام النقد الإلكتروني.
- المبحث الثاني: ماهية النقود الإلكترونية.
- المبحث الثالث: مخاطر عدم استقرار النظام النقدي.

المبحث الأول: ماهية نظام النقد الإلكتروني

يرجع ظهور نظام النقد الإلكتروني إلى مجموعة العيوب الذي يحتويها النظام النقدي التقليدي الورقي و التي يمكن إيجازها في عدم فاعلية هذه السياسات النقدية في إنعاش النمو الاقتصادي و كذا تفشي طواهر الجريمة و الفساد ....، لذا اعتقد العديد من الاقتصاديون أن التخلص من النقود الورقية و استبدالها بالنقود الإلكترونية سيقضي على معالم الضعف التي دارسها النظام النقدي الورقي نظرا لما لها من خصائص و مزايا ، و ان هذا التغير سيعود بالنفع على الاقتصادي و المجتمع في آن واحد .

المطلب الأول: مفهوم نظام النقد الإلكتروني

هو النظام الذي يستخدم لتسوية المعاملات المالية من خلال تحويل القيمة النقدية آليا، ويشمل ذلك المؤسسات و الأدوات و الأفراد و القواعد و الإجراءات و المعاير و التقنيات التي تجعل التبادل ممكنا، و تسمى نوع شائع من نظام النقد الإلكتروني بشبكة تشغيلية ، حيث أن هذه الأخيرة تربط بين الحسابات البنكية و توفر التبادل النقدي باستخدام الودائع المصرفية اعتمادا على وسائل و تقنيات تكنولوجية متطورة حديثة ، تتضمن بعض أنظمة النقد أيضا آليات الائتمان، والتي تعد بشكل أساسي جانب مختلف من طرق الدفع الإلكتروني ، يعتبر نظام الند الإلكتروني منظومة متكاملة من النظم و البرامج التي توفرها المؤسسات بهدف تسهيل إجراءات عمليات التبادل و الدفع الإلكتروني الآمنة ، وتحمل هذه المنظومة تحت مجموعة من القواعد و القوانين التي تضمن سرية تأمين و حماية الإجراءات الواقعة .

كما يعتبر أيضا صورة عن النظام النقدي التقليدي لكن بشكل متطور والذي نستخدمه في حياتنا اليومية إلا أن الفرق بيمنهما يمكن في أن النظام النقد الإلكتروني تتم عملياته إلكترونيا آليا فلا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية و عليه من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن النظام

النقدي الإلكتروني هو مجموعة التقنيات، والوسائل الإلكترونية التي تسمح بتحويل الأموال بشكل سري آمن سريع و مستمر . [1]

المطلب الثاني: خصائص ومزايا نظام النقد الإلكتروني

أولا: خصائص نظام النقد الإلكتروني

يمتاز النظام الإلكتروني بمجموعة من الخصائص جعلت منه نظاما متميزا ومقبولا، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يأتي:

- أنه يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة من أي حساب مصرفي.
- يسمح نظام النقد الإلكتروني بتحويل القيمة إلى شخص آخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية.
- يتناسب مع التعاملات النقدية قليلة القيمة.
- يتميز بقابلية الانقسام لكونه متاحا بأصغر وحدات النقد الممكنة كتسيير إجراء المتعاملات محدودة القيمة.
- التعامل فيه متاحا ي كافة الأوقات و الظروف و يتناسب مع الطبيعة التكوينية للأنترنت، و ما تقتضيه من استمرار المبادلات الدولية و حتى في اختلاف التوقيف من بلد لآخر .
- سهلة الحمل حيث تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظرا الخفة وزنها، وصغرها حجمها ولذا فهي أكثر عملية من النقود العادية.
- النقود الإلكترونية هي نقود خاصة على عكس النقود العادية التي يتسم إصدارها من قبل البنك المركزي فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة.

[1] – زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة، (1996) ، **إدارة البنوك** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الثانية ، ص 103 .

- النقود الإلكترونية ليست متجانسة، حيث كل مصدر يقوم بخلق نقود و إصدار نقود إلكترونية مختلفة ، نقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة و قد تختلف أيضا حسب عدد السلع و الخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود . [1]

ثانيا : مزايا النظام النقدي الإلكتروني

يترتب على استخدام نظام النقد الإلكتروني جملة من المزايا يمكن تلخيصها فيما يلي :

1) الأمان و السرية:

إن أهم ما تمتاز به النقود الإلكترونية ميزة الأمان و السرية ، و المقصود بالأمان أن عملية تحويل النقود الإلكترونية تتم بطريقة بحيث لا يمكن لأحد أن يعدل أو يلغي شيئا منها، أمّا السرية فتعني أن الصفقة الإلكترونية تتم بصورة مجهولة ولا يمكن لأي شخص الولوج إلى أنظمة الدفع الإلكتروني ، و يرجع السبب في ذلك إلى التقنية المتطورة للبطاقات، و البرامج الحديثة التي تهيئ حوارا إلكترونيا سريا، وآمنا بين مستعملي النقود الإلكترونية ، غير أن المسألة ليست بهذه السهولة، فالتعامل الإلكتروني عموما يكون محفوفا بالمخاطر الأمن، والاختراق الذي يمكن أن يحدث في صفقات المستهلك أو التاجر من خلال تتبع مالك النقود الإلكترونية أثناء إجراء الصفة، و الأمثلة على ذلك كثيرة لعل من أهمها سرقة المعلومات المالية أو النقود أو تعطيل المواقع الشبكة من قبل قراصنة الإنترنت ، و مع كل ما تقدم فإنه ليس هناك أمن مطلق لا في العالم الإلكتروني ولا في العالم التقليدي للأعمال المصرفية ، لذا يجب أن تحتوي التقنية الأمنية للوحدات الإلكترونية على ما يلي :

- أن الدخول إلى النظام لا يتم إلا المستهلك المخول.
- الإبقاء على سرية المعلومات أثناء مرورها على شبكة الإنترنت.
- منع الدخول إلى نظام الحاسوب المركزي وقاعدة البيانات الخاصة بالمصدر.

[1] – ياسمينة مصباحي، (2017)، تحديث و عصرنة وسائل الدفع في المصارف العمومية الجزائرية في حالة بنك الخارجي الجزائري ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك و أسواق ، كلية الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، ص 100.

- ضرورة أن تحتوي البرامج المتضمنة في النقود الإلكترونية على إمكانية التحقق من هوية و صلاحيات الأطراف بإجراء الصفقات الإلكترونية.

2) وحدات مخزونة على وسيلة إلكترونية:

النقد الإلكتروني عبارة عن وحدات أو أرقام مخزونة على وسيلة إلكترونية، غير أن طريقة التخزين تختلف باختلاف التطبيق التقني، فمنها منتجات إلكترونية تؤسس على بطاقة تتضمن جهاز حاسوب صغير و محمول، و منها منتجات إلكترونية تؤسس على برنامج ضمن جهاز الحاسوب الشخصي، و تتسم هذه الوحدات بكونها تتألف من أرقام أو رموز يمثل كل رقم أو رمز قيمة نقدية معينة سلفا من قبل المصدر، و الملاحظة بهذا الخصوص أن التطورات التقنية الإلكترونية سوف تتواصل و تنمو يوما بعد يوم، وهذا ما يؤثر بفاعلية على تصميم أنظمة النقد الإلكتروني في المستقبل، و هذا الأمر يحتاج بطبيعة الحال إلى تطورات في الفكر القانوني تتواءم مع التقدم المائل في الوسائل التقنية الحديثة باستمرار .

3) قيمة نقدية:

تعد الوحدات الإلكترونية ذات قيمة نقدية رغم أنها ليست نقودا بالمعنى المعروف للنقود، والدليل على ذلك أن حامل هذه الوحدات يستطيع سداد أثمان السلع، و الخدمات التي يشتريها من أي تاجر يقبل التعامل بها.

و من هنا نستنتج أن النقود الإلكترونية تردي نفس وظيفة النقود المعدنية من حيث سداد قيم السلع و الخدمات، غير أنها تتجسد في صورة إلكترونية و ليست ورقية أو معدنية .

4) سهولة الاستخدام: حيث يستطيع المشتري سداد قيمة مشترياته بمجرد الأمر على حسابه الآلي كما تتيح النقود الإلكترونية فرصة التعامل بالعديد من العملات مع إمكانية التحويل بين هذه العملات بصورة لحظية و بأية قيمة. [1]

[1] – خليل متحري ،(2002) ، القواعد الناظمة للصيرفة الإلكترونية ، الجديد في الأعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر النسوي لكلية الحقوق ، جامعة بيروت العربية ، ص 206.

5) انخفاض التكاليف:

تتسم النقود الإلكترونية بانخفاض كلفة إنتاجها واستعمالها، وهذه السمة ستجعل المنتجات الإلكترونية الجديدة جذابة إلى عامة المستهلكين و التجار على حد سواء بالمقارنة مع الأنظمة المالية ووسائل الدفع الأخرى حيث تنعدم تكاليف المقاصة أو التسوية لأن العملية تتم أوتوماتيكيا.

6) الشمولية:

حيث يستلزم ان يكون جميع المتعاملين متفقين فيما يخص النقاط الأساسية، والخاصة بالتعامل التجاري.

7) الحيادية:

إنّ القيام بأي معلومات تجارية يجب أن لا تؤثر بشكل سلبي على باقي التعاملات من أجل ضمان النتيجة النهائية الشاملة لمجموعة المعاملات .

8) لا تخضع الحدود:

يمكن تحويل النقود الإلكترونية من أي مكان وفي أي وقت، كونها تعتمد على شبكة الإنترنت التي لا تصرف بالحدود الجغرافية والسياسية، وذلك من دون أن تؤثر في التكلفة.

9) تسرع عمليات الدفع:

بحيث تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل المعلومات الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية. [1]

المطلب الثالث: مخاطر التعامل بنظام النقد الإلكتروني

إنّ وسائل الدفع الإلكتروني رغم ما توفره من مزايا للاقتصاد العالمي عامّة، تظل مُحاطة بمجموعة مخاطر لا يمكن مواجهتها دون وضع إطار قانوني، وتقني، وتطويره مع كل المستجدات و أهم هذه المخاطر ما يلي :

[1] – أحمد محمد غنيم ،(2000) ، إدارة البنوك التقليدية و الإلكترونية بين الماضي و المستقبل ، المكتبة العصرية ، مصر ، الطبعة الأولى ، ص 95- 96 .

1-مخاطر تنظيمية: نظرا لأن الخدمات المصرفية الإلكترونية تسمح بتقديم خدمات من أي مكان في العالم أدى ذلك إلى طرح عدد من القضايا لتنظيم و الإشراف عليها تتمثل فيما يلي:

* **علاقة البنك الإلكتروني بالبنك المركزي:** إن النقود الإلكترونية ستجعل من الصعب على البنوك المركزية مراقبة و تحديد الكتلة النقدية كما انه تداول عدة أشكال من النقود صادرة عن مؤسسات بنكية أو غير بنكية، و منه فإن الكثير من هذه المبالغ لن يكون في متناول الدولة من الناحية التنظيمية .

* **صعوبة تحصيل الضرائب:** إن التهرب الضريبي يشمل مشكلة في اقتصاد الخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث يكون من السهل تحويل الأموال عبر الحدود ، كما أن التعاملات الإلكترونية مجهولة المصدر تسجل تدقيق الحسابات صعبة مع العلم أن القراصنة الإلكترونين هم أكثر من يهدد البنوك و يعرضونها للخطر مسببين في ذلك خسائر مالية كثيرة للأطراف المشتركة في العمليات ، كذلك عدم وجود رادع قانوني فعال ، و هذا ما يدعوا للبحث عن أفضل وسائل التقشير و تطويرها بما يكفل الأمان لمثل هذه العمليات .

* **صعوبة مراقبة المؤسسات المالية:** إن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية سيؤدي إلى تطبيق التنظيمات والقوانين على المصارف و المؤسسات المالية فإن كانت المؤسسات غير مالية لا تقبل الضوابط التنظيمية التي تتخذها المصارف كمعيار لها، فهل يمكن فرض نفس التنظيمات المتعلقة بالاحتياطات و توفير البيانات ؟ و كيف يتم حماية العميل (الزبون) في حالة إفلاس أحد مصدري النقد الإلكتروني ؟ [1]

2- مخاطر قانونية : تنتج عن الخدمات البنكية الإلكترونية درجة عالية من المخاطر القانونية ، و لقد ساهمت الخدمات الإلكترونية في تسهيل عمليات متتابعة، ومستمرة في محاولة معتمدة لإدخال الأموال غير المشروعة الناتجة عن الأنشطة الخفية، و نظرا لما توفره الخدمات الإلكترونية

[1] – يوسف حسن يوسف، (2010)، البنوك الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة ، دار الثقافة ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى ، ص 36.

من سرية التقنية للمتعاملين، مما استدعى التفكير في وضع إطار قانوني، وتشريعي يحارب الاستعمال غير الشرعي للخدمات الإلكترونية، ولمكافحة هذه الجريمة أخذت العديد من الاحتياطات كالتحقق من هوية العميل وعنوانه قبل فتح الحساب، ورصد المعاملات التي تتم عن طريق الاتصال المباشر، وكذلك تحدث هذه المخاطر نظرا لعدم وجود التشريعات القانونية المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية على سبيل المثال، عدم توافر قواعد الحماية العملاء في بعض الدول، وغياب المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية .

3-مخاطر السمعة: كلما ازداد اعتماد البنك على قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية ، ازدادت احتمالات مخاطر السمعة إذا ما وجه احد البنوك الإلكترونية مشاكل تؤدي بالعملاء إلى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية، ممّا يجعل الزبون يبحث عن بنك آخر يوفر له حدا من الأمان، و بالتالي يبدأ البنك بفقدان الزبائن بالإضافة إلى الخسائر المالية التي تحلق به .

و يتم حل هذه الإشكالية من خلال الدور الإعلامي للبنك حول الخدمة المصرفية الإلكترونية، وذلك من خلال تقديم مساعدات تقنية واستشارية للعملاء، ممّا يتوجب عليه أيضا إيجاد أفضل انواع الأنظمة التي تمكنه من تحقيق القدر الكافي من الأمان الذي يبحث عنه الزبون.

4- مخاطر العمليات : يحتاج الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات مصرفية إلى أمن النظام المصرفي، والشبكات الإلكترونية المصرفية مرتبطة بمخاطر التشغيل الناجمة عن الأعمال البنكية الإلكترونية، و النتائج المترتبة عنها، و هذا لا يمكن مواجهته إلا من خلال تبني البنوك نظاما إلكترونيا مصرفيا آمنا متطورا يوفر أمانا للبنك و معامليه، و يتعين على القائمين فيه تنظيم العمليات المصرفية الإلكترونية، والإشراف عليها كذلك يتطلب منهم التأكد من أن البنوك تتيح ممارسة سليمة لضمان سرية البيانات إلى جانب نزاهة النظام و البيانات ، و ينبغي أن يجري باستمرار اختيار ممارسة الأمن و مراقبته و مراجعته .

5-مخاطر تقنية: تحدث هذه المخاطر من احتمال الخسائر الناتجة عن برنامج إلكتروني غير ملائم للخدمة و الأموال الإلكترونية.

6-مخاطر الاحتيال: وتتمثل في تقليد برامج الحواس الإلكترونية أو تزويد معلومات مطابقة للبرامج الإلكترونية، أو تعديل بعض المعلومات بخوص الأموال الإلكترونية. [1]

7-مخاطر ناجمة عن سوء النظام الإلكتروني: قد ينشأ الخطر من سوء استخدام هذا النظام أو سوء مراقبة البرامج في حد ذاتها.

8-مخاطر فجائية: مثل هذه المخاطر تؤدي إلى مشاكل في السيولة و في سياسة القروض المصرفية ، حيث أن فشل المشاركين في نظام الأموال الإلكترونية أو في سوق الأوراق المالية بشكل عام و في تنفيذ التزاماتهم من دفع و تسديد يؤدي إلى تأثر قدرة المتعاملين في تنفيذ في التزاماتهم في موعدها . [2]

[1] – ياسمينة مصباحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

[2] – يوسف حسن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

المبحث الثاني: ماهية النقود الإلكترونية

ظهرت النقود الإلكترونية، نتيجة التطور كامل في مجال التكنولوجي ، إذا أنها عبارة عن عملة إلكترونية ليس لها كيان مادي محسوس ، ولا تختلف عن النقود العادية إلا من حيث الوسيلة التي يتم تخزينها فيها ، و لهذا النوع من النقود جملة من الخصائص و المزايا ، مما جعلها تحظى بقبول المتعاملين بها و زيادة سرعة انتشارها .

المطلب الأول: مفهوم النقود الإلكترونية خصائصها وأهميتها

أولا: مفهوم النقود الإلكترونية

هناك عدة مصطلحات للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية، فقد استخدم البعض إصلاح البعض إصلاح النقود الرقمية أو العملة الرقمية، بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقدية وجميع هذه المصطلحات نستنتج منها لأنها تشير إلى مصطلح واحد وهو النقود الإلكترونية. [1]

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك عدة تعريفات للنقود الإلكترونية أهمها:

تعريف المفوضية الأوربية: التي عرفتها بأنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة لإلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو دائرة كمبيوتر، و مقبولة كوسيلة الدفع بواسطة معتمدين غير المؤسسة التي أصدرتها و يتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية الورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدخولات ذات قيمة محددة .

كما عرفها جانب من الفقه بقوله: قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما و غير مرتبطة بحساب بنكي، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها و تستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة .

إلاّ أن التعريف الشائع للنقود هي شيء يتمتع بالقبول العام بين الأفراد، و يستخدم كوسيلة للتبادل و مقياس للقيم .

---

[1] – نعمان ، ضياء على أحمد ، (2011) ، المجلة المغربية للدراسات القانونية و القضائية ، النقود الإلكترونية وسيلة وفاء في التجارة الإلكترونية ، العدد 5 ، دار المنظومة ، مراكش ، ص 70– 72 .

و نستنتج من هذا التعريف أن أي شكل جديد للنقود الإلكترونية يجب أن يشمل على ثلاثة عناصر لاعتبارها تقوم بوظائف النقود كاملة وهي:

- ⇦ لا يشترط أن تكون النقود شيئا محددا دون غيره.
- ⇦ يجب أن يتمتع ذلك الشيء بالقبول العام حتى يعد.
- ⇦ يشترط في الأشياء التي تستعمل كنقود لأن تتوفر فيها الوظيفتين الأصليتين للنقود و هما وسيط التبادل و قياس للقيمة بصفة دائمة و ليست بصفة مؤقتة .

و لهذا يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار لأنه لا يعد شيء معين نقودا إلا إذا توفرت فيه جميع العناصر السابقة و في حالة انعدام أحد العناصر مع وجود بقيتها فإنه يطلق على ذلك الشيء مصطلح شبه النقود .

ثانيا: خصائص النقود الإلكترونية

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا، فإننا نستطيع أن نستنتج مجموعة من الخصائص التي تميز النقود الإلكترونية والتي نعرضها كما يلي: [1]

1) النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا:

فالنقود الإلكترونية وخلافا للنقود القانونية عبارة عن بيانات مشفره يتم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي، وذلك كما أوضحنا سابقا.

2) النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد:

إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرق ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلا، فالنقود الإلكترونية صالحة لإبراء الذمة، ووسيلة للدفع أثمان السلع والخدمات دون أن يقتضي ذلك قيام البائع بالتأكد من حقيقة هذه النقود أو من كفاية الحساب البنكي للمشتري كما هو الحال بالنسبة لوسائل الدفع الإلكترونية.

---

[1] –Https://iefpedia.com, 17/03/2022 تاريخ الإطلاع ، 12:17 الساعة

حيث يتأكد البائع من مدى كفاية الرصيد الموجود في حساب المشتري.

3) النقود الإلكترونية ليست متجانسة :

حيث أن كل مصدر يقوم بخلق، وإصدار نقود إلكترونية مختلفة ، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة، وقد تختلف أيضا بحسب عدد السلع و الخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود ، فهذه النقود ليست متماثلة و متجانسة .

4) سهلة الحمل:

تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظرا لخفة وزنها و صغر حجمها، و لهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية ، و يرجع ذلك إلى أنها تعفي الفرد من حمل نقدية كبيرة لشراء السلع و الخدمات رخيصة الثمن كالصحيفة أو مشروبا أو وجبة خفيفة .

5) وجود مخاطر لوقع أخطاء بشرية و تكنولوجية :

يلاحظ أن النقود الإلكترونية هي نتيجة طبيعية للتقدم التكنولوجي، و على الرغم مما تقدمه هذه التكنولوجية البشرية من وسائل الراحة و الرفاهية فإنها تظل عرضة للأعطال مما يتسبب في وقوع مشكلات كثيرة خاصة في ظل عدم وجود كوادر مدربة و خبيرة تكون قادرة على إدارة المخاطر المدربة على مثل هذه التقنيات الحديثة .

6) النقود الإلكترونية هي نقود خاصة :

على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات انتمائية خاصة، و لهذا فإنه يطلق على هذه النقود اسم النقود الخاصة .

ثالثا: أهمية النقود الإلكترونية

تتمثل النقود الإلكترونية أهمية كبيرة لجميع الأطراف المتعاملين بها. [1]

[1] –بوعافية الرشيد، سبتمبر (2014) ، المجلة الجزائرية الاقتصاد و المالية بدور النقود الإلكترونية في تطور التجارة الإلكترونية ، العدد 2 ، المركز الجامعي بتيبازة ، ص 256 .

1) أهمية النقود الإلكترونية بالنسبة للمستهلكين:

حيث تساهم في إعفاء المستهلكين من حمل النقود السائلة، و السرعة في إبرام الصفقات مقارنة بأدوات الدفع الأخرى كالشيك و بطاقات الخصم خاصة الصفقات الصغيرة، كما توفر نوع من الخصوصية حيث لا يكون هناك حاجة لأن يقوم المستهلك بتسجيل بياناته ، و نفقاته ، كما يحدث عند الوفاء بأثمان السلع و الخدمات عن طريق الشيك ، كما تساعده على منبط ميزانية المستهلك و التقيد بالمبلغ المخزن على البطاقة الإلكترونية ، بالإضافة تسهل عملية دفع ثمن الخدمات الحكومية مثل فواتير الكهرباء و الماء ... إلخ .

2) أهمية النقود الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية :

تساعد النقود الإلكترونية على جمع بيانات عن السوق و تفضيلات المستهلكين مما يعطى مؤشرات واضحة يمكن أن يستفيد منها المؤسسات من حيث إنتاج السلع و الخدمات، و في عمليات التسويق .

المطلب الثاني: أنواع النقود الإلكترونية وأشكالها

أولا: أنواع النقود الإلكترونية [1]

1) المحفظة الإلكترونية: و هي عبارة عن بطاقة تحتوي على قيمة نقدية مخزنة فيها عن طريق شريط مغناطيسي أو رقاقة حاسوب مغير و هو في حقيقته حاسوب نقال ، و لذلك يطلق على هذا النوع أحيانا بالبطاقة الذكية، و يمكن لهذه البطاقة أن تحول القيمة إلكترونيا إلى بطاقة أخرى دون الحاجة إلى ربطها بأي حاسوب مركزي و ليس هناك حاجة للاتصال بالمصدر (المصرف) كما هو الحال في بطاقة الائتمان ، بمعنى أن تحويل القيمة لا يتطلب تدخل وسيط أو طرف ثالث لإتمام العملية ، و هذا ما يجعل هذه البطاقة أقرب إلى النقود الحقيقية (الورقية) ، و المنتجات الإلكترونية المؤسسة على البطاقة صُممت أساسا لتسهيل عمليات وفاء الالتزامات ذات القيمة المنخفضة أو صفقات البيع بالمفرد ، بحيث يستطيع المستهلك شراء السلع أو الخدمات، و تكون هذه البطاقة القابلية على تسجيل عملية شراء أو تخفيض في الرصيد بمقدار الوحدات النقدية

[1] – علوان العقابي ، علاء عزيز حميد الجبوري ، نعيم كاظم جبر ، دون سنة النشر ، مجلة أهل البيت عليهم السلام ، العدد 6 ، ص 87.

المستخدمة فعلا ، كما أنّها تحتوي على ذاكرة قادرة على تخزين معلومات كثيرة منها بيانات شخصية، و مالية، ومهنية خاصة بالمستهلك و يمكن استدعاء أي من هذه المعلومات بطريقة فنية منظمة، ومن الخصائص المتطورة للمحافظ الإلكترونية أنها قابلة لإعادة التعبئة أو الشحن ، و قد تكون المحفظة الإلكترونية صادرة من مؤسسة واحدة أو من عدة مؤسسات ، و تمتاز بطاقة القيمة المخزونة بأنها متعددة الاستخدام ، بمعنى أن المستهلك بإمكانه أن يستخدم البطاقة في شراء السلع أو الخدمات و دفع أثمان وجبات الطعام و ما إلى ذلك .

و أهم أنواع البطاقة الذكية البطاقة الإلكترونية الإنجليزية المسماة Uondex و الفرنسية Uonéo و الأمريكية VISA CASH .

2) **النقود الرقمية :**

و يتم في هذا النوع خزن القيمة في أقراص الحاسوب الصلبة ، وتستخدم عن طريق الحاسوب الشخصي للمستهلك الذي يجب أن يتم ربطه بشبكة الاتصالات الدولية ، و يطلق عليها أحيانا بالنقود الإلكترونية المسندة على برامج ، ويحصل نقل الوحدات الإلكترونية من حاسوب إلى آخر عن طريق شبكة الاتصالات عبر الرسائل الكترونية ، و يمكن أن يتم صرف الوحدات الإلكترونية مع تاجر عبر الأنترنت أو مع أي شخص يتعامل بالنقود الإلكترونية عبر الحاسوب ، و تمتاز هذه النقود بضرورة تدخل طرف ثالث وسيطا بين المتعاملين بها ، إذ يرسل المستهلك رسالة إلكترونية تتكون من رموز إلى المصدر الذي يحيط علما بكيفية تفكيك هذه الرموز و ذلك للموافقة على التحويل و من ثم يمنع توقيعه على الرسالة . و تستعمل هذه النقود في الالتزامات النقدية ذات القيمة الكبيرة بعكس الحال في المحافظ الإلكترونية، و يبدو حسب ما نرى أن تدخل طرف ثالث في عملية التحويل و المبالغ الكبيرة التي تتضمنها هذه الوسيلة جعلت النقود الرقيمة لا تحظى بذات الأهمية والمكانة التي تتمتع بها المحافظ الإلكترونية ، ومن الأمثلة عن هذه المحافظ Cybercion : و Net cash

ثانيا: أشكال النقود الإلكترونية

تختلف صورة النقود الإلكترونية و أشكالها تبعا للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية، و كذلك وفقا لحجم القيمة النقدية المخزونة على تلك الوسيلة التكنولوجية.

فهناك معيارين لتمييز صور النقود الإلكترونية: معيار الوسيلة، ومعيار القيمة النقدية. [1]

1) معيار الوسيلة: تستطيع أن تقسم النقود الإلكترونية وفقا للوسيلة المستخدمة لتخزين القيمة النقدية عليها إلى:

البطاقات سابقة الدفع : و يتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة الإلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية، و تأخذ هذه البطاقات صور متعددة، وأبسط هذه الأشكال هي البطاقات التي تسجل عليها القيمة النقدية الأصلية و المبلغ الذي تم إنفاقه ، و من أمثلة لها البطاقات الذكية المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، و بطاقة دامونت سابقة الدفع ، و التي يتم تداولها بصورة شائعة في الدانمارك، وهناك أيضا بعض البطاقات التي تستخدم كنقود إلكترونية و تستعمل في ذات الوقت كبطاقات خصم، وهناك أخيرا بطاقات متعددة الأغراض ، أي تستخدم في ذات الوقت كبطاقة خصم و كبطاقة هاتف و كبطاقة شخصية بالإضافة إلى كونها نقودا إلكترونية .

القرص الصلب: ويتم تخزين النقود هنا على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي ليقوم الشخص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الأنترنت، و لهذا فإنه يطلق عل هذا النوع من النقود أيضا مصطلح النقود الشبكية، و طبقا لهذه الوسيلة فإن مالك النقود الإلكترونية يقوم باستخدامها في شراء ما يرغب فيه من السلع و الخدمات من خلال شبكة الإنترنت، على أن يتم خصم ثمن هذه السلع و الخدمات في ذات الوقت من القيمة النقدية الإلكترونية المخزنة على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي .

[1] –Https://iefpedia.com, 17/03/2022 تاريخ الاطلاع ، 12:17 الساعة

الوسيلة المختلطة: وتعد هذه الوسيلة خليطا مركبا من الطريقتين السابقتين، حيث يتم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على بطاقة إلكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسب الآلي الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الأنترنت إلى الكمبيوتر الشخصي لبائع السلع و الخدمات .

2) معيار القيمة النقدية: هناك تصنيف آخر للنقود الإلكترونية على معيار حجم القيمة النقدية المخزنة على الوسيلة الإلكترونية (البطاقة البلاستيكية أو القرص الصلب) ، و نستطيع أن تميز هنا بين شكلين من النقود الإلكترونية .

⇦ بطاقات ذات قيمة نقدية ضعيفة: وهي بطاقات صالحة للوفاء بأثمان السلع و الخدمات و التي لا تتجاوز قيمتها دولارا واحد فقط .

⇦ بطاقات ذات قيمة متوسطة: و هي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار و لكنها لا تتجاوز 100 دولار.

من الملاحظ إذا أن النقود الإلكترونية لم تعرف حتى هذه اللحظة فئة نقدية أكبر من المائة دولار، و إن لم يكن من المستبعد تطورها في المستقبل القريب.

المطلب الثالث: مزايا النقود الإلكترونية

هناك عدة مزايا لهذه النقود تحققها بالنسبة للمستهلكين، وبالنسبة للبنوك المصدرة و بالنسبة للبائعين و التجار و تتمثل في ما يلي:

1) المزايا التي تحققها للمستهلكين :

سهولة الاستخدام و سرعة التعامل: حيث يستطيع المشتري سداد قيمة مشترياته ،بمجرد إصدار الأمر على حسابه الآلي دون الحاجة إلى ملئ استمارات التي تصاحب استخدام وسائل الوفاء الأخرى مثل الشيك . [1]

[1] – توفيق سينور، (2002)، أدوات الدفع الإلكترونية، بطاقات الوفاء النقود الإلكترونية ، بحث مقدم إلى المؤتمر الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية ، جامعة بيروت العربية ، الجزء الأول ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ص 102 .

السرية والخصوصية : يستطيع المشتري في ظل هذا النظام أن يقوم بعملية الشراء دون أن يكون مضطرا لتقديم معلومات ، حيث أن البطاقة المدفوعة مسبقا تكون لحاملها و بالتالي لا تحتاج الشركة التي تصدرها لأية معلومات ، و نفس الأمر يقال عند شحنها على الحاسب الآلي .

الأمان : يتيح نظام النقود الإلكترونية أعلى درجات الأمان الممكنة حيث يعتمد على نظام التوقيع الإلكتروني الرقمي Digital signature حيث يعتبر أفضل وسائل حماية المعلومات المالية هذا بالإضافة إلى استخدام كلمات Passe Words لحماية مستويات العميل من حسابه البنكي .

انخفاض التكاليف: إن نظام النقود الإلكترونية منخفض التكاليف فمن ناحية لا توجد تكاليف مقاصة لا تسويه ، حيث إن قيمة E-CASH مدفوعة مقدما كما أن العملية بالتعامل تتم أوتوماتيكيا و في منتهي البساطة .

سهولة الحمل : تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظرا لخفة وزنها و صغر حجمها و لهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية .

استحالة الضياع : تتميز هذه النقود بهذه الميزة حتى في حالة تعطل الحاسب الشخصي أو ملف القرص الصلب أو انقطاع التيار الكهربائي إذ أن ميزات حساب النقد الإلكتروني يبقى محميا و يمكن إعادة قطع النقد المتبقية آليا بتطبيق إجراءات بسيطة . [1]

2) المزايا التي تقدمها بالنسبة للبنوك المصدرة :

تدعيم الاسم التجاري للبنك، حيث أن البنوك التي تقدم هذه الخدمات تعتبر من البنوك الرائدة في هذا المجال، كما أن اسم البنك عبر شبكة الأنترنت يؤدي إلى مزيد من الانتشار .

- تدعيم العلاقة بين البنك و العميل، ذلك لأن العميل الذي يرغب في الدخول إلى هذا العالم يتعامل مع بنك لا يقدم هذه الخدمة سوف يبحث عن بنك آخر يمكنه من ذلك .
- جذب عملاء جدد و ذلك نتيجة تنويع الخدمات المقدمة و مواكبة آخر المستجدات خاصة مع ازدياد عدد المتعاملين عبر شبكة الأنترنت .

[1] – نادر عبد العزيز شافي ، (2007) ، المصارف و النقود الإلكترونية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ، ص 88.

- زيادة العائدات كمحصلة لزيادة عدد العملاء مع انخفاض التكاليف الاستثمارية .
- تحسين مستوى إدارة الأموال و سهولة إتمام عمليات التحويل في أقل وقت ممكن و تعدد العملات التي يتم تداولها عبر هذا النظام و سهولة التحويل بين هذه العملات. [1]

3) المزايا التي تقدمها النقود الإلكترونية بالنسبة للبائعين و التجار :

هناك عدة مزايا تتمثل في ما يلي: [2]

- توفير الوقت والمال، فالنسبة للوقت تساعد على سرعة و سهولة إبرام الصفقات و هي توفر المال و ذلك باعتبار ان النقود الإلكترونية لا تكلف البائع شيئا عند إبرام الصفقة مقارنة بوسائل الدفع الإلكترونية الأخرى مثل البطاقات البنكية .
- تعد وسيلة أكثر أمنا من الشيك : حيث أن هذا الأخير يفترض قدرا كبيرا من الثقة بين البائع و المشتري ، في حين أن النقود الإلكترونية تمكن البائع في نفس الوقت إبرام الصفقة من معرفة حساب حامل تلك النقود .
- تجنب مشاكل تزييف و تزوير النقود العادية .
- تسهل جمع بيانات عن السوق و عن تفضيلات المستهلكين بما يعطي مؤشرات واضحة يمكن أن يستفيد منها التجار و منتجو السلع في عمليات البيع و الإنتاج .

[1] – أحمد سفر،(2006) ، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان، ص 177 .

[2] – عدنان إبراهيم سرحان ، ماي (2003) ، الوفاء (الدفع) الإلكتروني ، أبحاث مؤتمر الأعمال الإلكترونية المصرفية بين الشريعة و القانون ، المجلد الأول جامعة الإمارات العربية المتحدة ، كلية الشريعة و القانون .

المبحث الثالث: مخاطر عدم استقرار النظام النقدي

إن النقود الإلكترونية نتائج خطيرة على نظام الدفع و استقرار السوق المالية من جهة و على أدوات السياسة النقدية من جهة أخرى .

المطلب الأول : أثر النقود الإلكترونية على استقرار نظام المدفوعة و الأسواق المالية

النقود الإلكترونية انعكاس مباشر على السير الحسن لنظام المدفوعات على استقرار الأسواق المالية ، إذ أن عدم خضوع النقود الإلكترونية لإشراف جيد من قبل السلطات العامة النقدية قد يؤدي لحسن لنظام المدفوعات ، و بالتبعية يؤدي إلى استقرار الأسواق المالية و مثل هذا الخطر يمكن أن ينتج عن عوامل متنوعة خصوصا : [1]

- الإدارة السيئة لمصدري النقود الإلكترونية لتدفقات هذه النقود أو أنشطة هذه التدفقات .
- إدخال النقود الإلكترونية المزيفة أو استخدام النقود الإلكترونية المفقودة أو المسروقة .
- الإشكاليات الفئة التي قد تؤثر على استخدام السليم للنقود الإلكترونية كتلك الناتجة عن أخطاء البرمجيات Erreurs Logicielles .
- هذا و يمكن أن تؤثر الأعراض السابقة على الاستقرار المالي للمصدرين إلى درجة قد تدفعهم إلا الإفلاس بحيث تنعدم قيمة النقود الإلكترونية ، فمصدري تلك النقود يستثمرون المبالغ التي دفعها مسبقا مستخدمي البطاقات ، ولا شك أن سياسة الاستثمار السيئة أو التي تبني على الغش من الممكن أن تسبب نقص قيمة الأصول المصدرة بالمقارنة بجموع الالتزامات في مواجهة المستخدمين و في نفس الوقت فإن إدخال نقود مغشوشة في نظام المدفوعات ينتج عنه مباشرة زيادة مجموع التزامات المصدر بدون أن يقابلها ودائع مسبقة ، و لهذا لابد أن تؤثر على الاستقرار المالي للمصدر .

و في حالة إفلاس أحد مصدري النقود الإلكترونية يتعين التساؤل كما إذا كان إفلاسه من طبيعة تسبب إفلاس الآخرين و هؤلاء بدورهم يؤثرون على غيرهم ، بحيث نرى في النهاية تعرض نظام

[1] – عبد الباسط وفاء ، (2003) ، سوق النقود الإلكترونية ، (الفرص ، المخاطر ، الأفاق) ، دار هاني للطباعة و النشر ، سوريا، ص 86 .

النقود الإلكترونية ذاته للخطر ، و بتعبير آخر يمكن أن يؤثر إفلاس واحد أو أكثر من المصدرين الكبار على نظام تدوير التدفقات النقدية ، فالتأثير على ثقة العامة في أنظمة إصدار النقود الإلكترونية ، كذلك التأثير على استقرار الأنظمة البنكية ، لأن حدوث أزمة ثقة .

النقود الإلكترونية يضع البنوك أمام مشكلة خاصة تتمثل في العجز عن الاستجابة لمطالب حائزي هذه النقود بتحويلها إلى وسائل الدفع التقليدية التي تحل محلها ، فتهز ثقة العامة في وسائل الدفع بصفة عامة ، و بتعبير آخر يتبلور الشكل النهائي لانهيار الثقة في النقود الإلكترونية التي تعرض ثقة العامة في قيمة النقد للتزعزع ، مما يؤثر بدوره على الاقتصاد الفعلي ، و بالتالي فإن ما يخفف من الأثر الإحتمالي لمثل هذه الإفلاسات أن النقود الإلكترونية لا تتعلق في الواقع إلا بتسوية المعاملات الزهيدة للقيمة التي تخص تجارة التجزئة .

المطلب الثاني : أثر النقود الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية

إن اتساع التعامل بالنقود الإلكترونية من شأنه أن يؤثر على حجم التعامل بالنقود القانونية مما يؤثر بدوره على السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي ، و لذلك تعرضنا لأثار النقود الإلكترونية على السياسة النقدية من خلال تحليلنا لأثارها على أدوات هذه السياسة .

1) تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إقرار سعر الفائدة :

يمكن القول أن قدرة البنك المركزي على السيطرة على سعر الفائدة سوف تتوقف على الطريقة التي يتم خلق النقود الإلكترونية ، فالأفراد يمكن لهم القيام بشراء النقود الإلكترونية في مقابل النقود العادية أو نظير ودائعهم ، و في كلتا الحالتين سوف تدخل هذه النقود في خزينة البنوك، و ذلك لأن مصدري النقود الإلكترونية سيقومون بإيداع النقود القانونية التي تلقوها نظير النقود الإلكترونية في أرصدتهم البنكية . [1]

وسيقوم البنوك بتغيير النقود في مقابل ودائع مع البنك المركزي و يهذه الطريقة فإن احتياطي البنوك التجارية سوف يزيد عن الحجم المرغوب فيه ، و في تلك الحالة فإن هذه البنوك ستختار

[1] –محمد إبراهيم محمد الشافعي ، دبي (2003) ، الآثار العقدية و الاقتصادية و المالية للنقود الإلكترونية بين الشريعة والقانون ، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية ، ص 157.

بين أمرين إما أن تقوم بشراء كثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية و منح مزيد من القروض، و إما أن تقوم بشراء مزيد من الأصول من البنك المركزي ، و سوف يؤدي ذلك زيادة الطلب على الأصول في أسواق المال و رأس المال إلى انخفاض في أسعار الفائدة نتيجة زيادة عرض السيولة على الطلب عليها ، و لهذا السبب فإن البنوك سوف تفضل البديل الثاني و مادام البنك المركزي يقوم بتثبيت سعر فائدة بعض الأصول قصيرة الآجل ، فإن البنوك سوف تعيد شراء الأصول من البنك المركزي ، فالبنوك تقوم إذا باستخدام النقود المحصلة من بيع النقود الإلكترونية في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي . [1]

و في حالة ما إذا قام مصدرو النقود الإلكترونية بعرض المزيد منها عن طريق منح قروض أي خلق نقود جديدة دون أن يتم تعريضها من خلال انخفاض النقود في مكان آخر في مثل هذه الحالة سيكون من الصعب على البنك المركزي أن يتحكم في مستوى سعر الفائدة إذا ظلت سلطة البنوك في منح هذه القروض بدون أي قيود .

2-تأثير النقود الالكترونية على سياسة السوق المقترحة:

إنّ تطور النقود الالكترونية وحلولها مثل النقود القانونية يمكن أن يؤثر في عمليات السوق المفتوحة، باعتبارها إحدى الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي في إقرار السياسة النقدية الملائمة. [2]

إنّ قيام الأفراد باستخدام النقود الالكترونية على نطاق واسع سوف يدفعهم تدريجيا إلى الاستغناء عن الاحتفاظ بالنقود القانونية، وسوف يترتب عن هذا قيام البنوك التجارية يرد ما يزيد عن حاجتها إلى البنك المركزي، بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه، إلا ان زيادة حجم الاحتياطي سوف تحد من قدرة البنك المركزي على القيام ببيع الأوراق المالية لامتصاص جزء من السيولة الموجودة

[1] – عبد السلام صفوت ، (2006) ، أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص 75 .

[2]–محمد إبراهيم، محمود الشافعي ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

لدى البنوك، وبالتالي التأثير على مقدرتها على منح الانتماء، فأن الأفراد سوف يستخدمون نقودهم الالكترونية في شراء تلك الأوراق ، إلاّ أن عدم وجود ارتباط بين النقود الالكترونية، وبين أي أرصدة لهم لدى البنوك التجارية، فإن من شأن هذه العملية ألا يكون لها هي الأخرى أي تأثير على حجم الانتماء الذي تمنحه البنوك . [1]

ومع هذا فإن تأثير النقود الالكترونية على عمليات السوق المفتوحة البنك المركزي سوف تتوقف بصورة رئيسية على مدى شيوع استخدام النقود الالكترونية، فكلما كان التعامل بالنقود الالكترونية هامشيا، كلما تأثيرها ضعيف على فعالية سياسة السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي، وعلى العكس من ذلك فإنّ استخدام تلك النقود كبديل النقود القانونية ، قد يكون له تأثير كبير على تدخل البنك المركزي مشتريات وبائعا في سوق الأوراق المالية، وكذلك فإن هذه الآثار قد تمتد إلى مستوى سعر الفائدة المتوقع في تغييره تبعا لنشاط البنك المركزي في هذا السوق، حيث أن قيامه بشراء الأوراق المالية، سوف يؤدي إلى زيادة نسبة سيولة، وبالتالي يزيد عرض النقود، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ويحدث العكس عند قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية.

3-أثر النقود الالكترونية على سياسة الاحتياطي النقدي:

كما أشرنا سابقا فإن البنك المركزي يتطلب من البنوك القيام بالاحتفاظ بجزء من ودائعها لديه، وبأن البنك المركزي يستطيع من خلال هذه السياسة لأن يتحكم في مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، فما هي إذا الآثار المتوقعة للنفوذ الالكترونية على سياسة الاحتياطي النقدي؟

من المعروض لأن حينها يواجه البنك التجاري نفس معدل السيولة المتوافرة لديه فإنّه يلجأ في مثل هذه الحالة إلى البنك المركزي للحصول على جزء من ودائعه (الاختيارية)، ويقوم البنك المركزي يمنحه ما يريد من الودائع الاختيارية لمساعدته على التغلب على مشاكله الطارئة، ومع هذا فقد يقوم البنك المركزي بمنحه جزء من الاحتياطي الإجباري عندما تكون هناك حاجة إلى ذلك.

[1]-عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 80.

يعتمد حجم البنوك التجارية على الودائع الموجودة لدى البنك المركزي على العديد من اللوائح الادارية لكل دولة، مثل إجراءات المقاسة بين البنوك، وطبيعة الدفع، وأنواع الأصول الاحتياطية والشروط التي يضعها البنك المركزي للطلب على الاحتياطي .

ومن المتوقع أن يتقلص الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي غي حالة انتشار النقود الالكترونية كبديل للنقود القانونية التي يحتكر البنك المركزي عملية إصدارها، فاستعمال العملاء للنقود الالكترونية محل النقود القانونية من شأنه أن يمثل ضغط على البنوك المركزية يدفعها إلى تخفيض نسبة الاحتياطي المطلوبة من البنوك التجارية، وكذلك عدد أشكال الأصول المودعة . [1]

المطلب الثالث: الإجراءات التي يتعين على البنك المركزي اتخاذها في مراجعة ظاهرة انتشار النقود الالكترونية:

إنّ مع انتشار التجارة الالكترونية على عاتق البنك المركزي التي يجب عليه التصدي لها من واقع اختصاصه القانوني باحتكار إصدار الأوراق النقدية ، والرقابة على العمليات الائتمانية وقيامه بوظيفة بنك البنوك، ومن أبرز تلك المسؤوليات :

– المحافظة على سلامة نظام الدفع الالكتروني والتأكد من فاعلية نظام التسوية، والمقاسة الخاصة بالتعامل بالنقود الالكترونية .

–تقليل المخاطر التي يمكن بأن تهدد استقرار الأسواق المالية التي تؤثر سلبا على الثقة في نظام الدفع، مع متابعة النظم التي من شأنها حماية المستهلك من إفلاس مصدري النقود الالكترونية .

– ومنها المعايير والمستويات التي يتعين إلزام مصدري النقود الالكترونية باحترامها.

– وضع النظر واتخاذ الإجراءات التي لأكبر قدر من الشفافية والمنافسة العادية موردي منتجات النقود الالكترونية ومصدريها، وبالأخص إذا كان بعضهم لا ينتهي للقطاع المصرفي .

[1]–محمد إبراهيم، محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 158–159.

-العمل على تقييد الاستعمال غير المشروع لوسائل الدفع الالكترونية في الأنشطة غير المشروعة، وزيادة قدرة الجهات المختصة على تنفيذ القوانين لمنع حركة الأموال المرتبطة بالأنشطة الاجرامية وتعقبها خاصة عمليات غسيل الأموال والتهرب الضريبي .

- التصدي للانعكاسات المترتبة على نظم الدفع الالكتروني، ومتابعة تطور منتجات النقود الالكترونية، وما قد تقود إليه من الآفاق ومخاطر بسبب طبيعتها الدولية .

- زيادة مدى الاحتياطي القانوني المتطلب لتغطية النقود الالكترونية، وغيرها من الخصوم باعتبارها لأنه قد أصبح ينظر لمتطلبات الاحتياطي القانوني، التي لا يدفع عنه فائدة، كنوع من الضريبة التي تشوه المنافسة فإن الكثير من الدول قد قررت مؤثرا تخفيض تلك المتطلبة .

-احتكار اصدرا النقود الالكترونية من طرف البنك المركزي قد يقلل المنافسة ، وكذا الرغبة في التحديد في هذا الميدان، ويحرمني البنك المركزي الألماني بهذا الإجراء، إذ لم يكن لديه يد لمواجهة ما قد يقوم إليه الاستخدام المتزايد لنظام النقود الالكترونية من إضعاف مفعول أدوات الرقابة النقدية التقليدية التي تؤثر على الاقتصاد الألماني، وإن الألماني يتشكك في إمكانية تقبل الجمهور للنقود الالكترونية كبديل للنقود النقدية .

-إصدار التزامات جديدة في صور لأوراق مالية أو تجارية ، أو دفع فوائد على الاحتياطات المودعة لدى البنك المركزي من أجل تشجيع المصارف التجارية على زيادة ودائعها عنده.

- التوسع في إجراء التعاملات خارج الميزانية مع استعمال المصارف التجارية كعملاء ، وممثلين له في هذا الخصوص، باعتباره بنك البنوك والمقرض الأخير، وهذه الإجراءات تعتبر إطار العمل الذي يستوجب على السلطات النقدية المسؤولة التطرفية، إذا كانت توقعات المتفائلين بشأن جدوى انتشار سريع للنقود الالكترونية في السنوات الآتية ص صحيحة. [1]

[1]-أحمد جمال الدين موسى، (2002)، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية الأعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 173-178.

خلاصة الفصل:

انطلاقا مما تطرقنا إليه في هذا الفصل، يعتبر النظام النقدي مجموعة من الوسائل والقواعد والإجراءات التي عن طريقها تقدم الحكومة الأموال، وتسيطر على موارد المال في أي اقتصاد.

وقد أدى التطور السريع لمعاملات التجارة الالكترونية إلى ظهور وسيلة جديدة وهي النقود الالكترونية التي قدمت عدة تسهيلات للأفراد والمؤسسات، كما تلعب دورا مهما جدا في المعاملات المالية، وتمتاز بالأمان وسهولة الاستخدام، وكذلك سهولة الحمل .

ويعتبر النقد الالكتروني وسيلة حديثة لإدارة السياسة النقدية وأداة لتسهيل عمل الأنظمة النقدية بأكثر كفاءة، كذلك يعتبر وسيلة لتعبئة وجذب المدخرات المالية، وقناة مهمة للتحكم في الكتلة النقدية .

الفصل الثاني: آليات ووسائل الدفع الإلكتروني

تمهيد

المبحث الأول : مدخل لنظام الدفع

المطلب الأول : التطور التاريخي لنظام الدفع

المطلب الثاني : مفهوم نظام الدفع و خصائصه

المطلب الثالث : العوامل التي ساعدت على تطور نظام الدفع

المبحث الثاني : وسائل الفع الإلكتروني

المطلب الأول : عموميات حول وسائل الدفع الإلكتروني

المطلب الثاني : أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

المطلب الثالث : مزايا و عيوب وسائل الدفع الإلكتروني

المبحث الثالث : استخدام وسائل الدفع الإلكتروني

المطلب الأول : العوامل المساعدة على وسائل الدفع الإلكتروني

المطلب الثاني : العوامل المعرقلة على وسائل الدفع الإلكتروني

المطلب الثالث : الحلول المقترحة الآليات المصرفي الوسائل الدفع الإلكتروني

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد :

لقد ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي، وكحل للمشاكل والعراقيل، وبالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة، وقد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف البنوك لجذب أكبر عدد من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية و مزايا هذه الوسائل حديثة النشأة .

و بمعرفة الناس للتجارة الإلكترونية والتعامل بها أصبح من المستحيل استعمال النقود العادية كالنقود الورقية والمعدنية في معاملاتهم، و بالتالي كان لا بد من وجود وسائل تتماشى مع هذه التجارة .

و للتعرف أكثر على وسائل الدفع الإلكتروني قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مدخل لنظام الدفع.

المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني.

المبحث الثالث: استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

المبحث الأول: مدخل لنظام الدفع

إن نظام الدفع يرتكز أساسا على النقد، باعتباره أداة لتبادل السلع و الخدمات بين الأفراد و تسوية التزاماتهم فيما بينهم ، و لقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمن مع تطور الحياة الاقتصادية للأفراد و تغير حاجاتهم ، لذلك سوف نتطرق إلى اهم المراحل التي مر بها نظام الدفع و العوامل التي أدت إلى تطوره .

المطلب الأول : التطور التاريخي لنظام الدفع

لقد شهد العالم منذ القدم أطوارا في نظام الدفع بداءا بالمقايضة ، فاعتمادها كوسيلة للدفع كان الإنسان يلجأ إلى إشباع حاجاته غير مقايضة أو مبادلة سلعته ، سلعة شخص أخر مباشرة دون استخدام أي وسيط ، غير أن هذا النظام كان عاجزا عن مسايرة التطور الاقتصادي الذي استند في أساسه إلى ظهور التخصص و تقسيم العمل ، و ما رافق ذلك من اتساع في عمليات المبادلة بين الأفراد بسبب فائض في الانتاج المعد للتبادل ، حيث واجهته عدة صعوبات منها عدم التوافق بين رغبات الأفراد المتعاملين و عدم قابلية بعض السلع للتجزئة . [1]

ثم بعد ذلك عمد الناس إلى قضاء حاجاتهم بواسطة النظام المعدني ، حيث استخدمت المعادن النفيسة مثل الذهب و الفضة كوسيلة أساسية لتسوية المدفوعات و كانت تمثل فيه الشكل الرئيسي للنقود ، هذا و أطلق على النقود التي يتم صكها من المعادن النفيسة و غيرها من الموال ذات القيمة العالية و كانت ذات وزن ثقيل يصعب تداولها و نقلها بسهولة.

و بعدها ظهرت تطورات عندما بدأ التعامل بالعملات الورقية ، و تم استخدامها كوسيط للمبادلات ، حيث كانت في بادئ الأمر قابلة للتحويل إلى عملات معدنية " نظام المسكوكات "أو إلى كمية من المعدن النفيس " نظام السبائك " حيث بقى الأمر إلى أن أوقفت الحكومات تحويل النقود الورقية إلى سبائك و مسكوكات ، و فرضت سعرا إلزاميا

[1]– زهير زاوش ، (2010/ 2011) ، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي ن مهيدي ، ام البواقي ، ص 3 .

للعملة الورقية بقوة القانون أصبحت تتمتع بالثقة و القبول العام من قبل أفراد المجتمع في وقت كان فيه أمر تزويرها أو تقليدها صعبا لأنها تصدر وفق ترتيبات قانونية و إجراءات سرية .

و بسبب الصعوبات التي بدأت تظهر في استخدام النقود الورقية كوسيلة لتسوية المدفوعات و من هذه الصعوبات ارتفاع نفقات نقلها و خطورة عملية نقلها بحد ذاتها .

و تم مواجهة هذه المشكلة باستخدام وسيلة من وسائل تسوية المدفوعات على نحو عبرت فيه هذه الوسيلة عن مرحلة جديدة من مراحل تطور نظام المدفوعات ، و هذه المرحلة ابتدعتها العقلية المصرفية و المؤسسات المالية عندما تم اختراع الشيكات و تم استخدامها في عقد الصفقات الكبيرة دون الحاجة إلى حمل النقود و نقلها من مكان لأخر .

و لقد ظهرت هه الوسيلة كاختراع لتحسين وظيفة نظام المدفوعات و تقوية كفاءاته ، و لم يكن لذلك النظام أن يتجاوز مشكلة نقل النقود و صعوبة حملها و المخاطر الناتجة عن ذلك لو لم يتم اختراع الشيكات التي ساعدت هذا النظام على استمراره حتى الآن .

و بسبب ما واجه نظام المدفوعات من صعوبات نتيجة استخدام الشيكات كوسيلة لنقل النقود وتحويلها المتمثلة في آن نقل الشيكات يحتاج إلى وقت، وخاصة عندما يكون الدفع لشخص يقيم في مناطق متباعدة بينه وبين الساحب (المدين) وأيضا صعوبة الحصول على قيمة الشيكات التي تودع برسم التحصيل فورا ، إذا كان المستفيد بحاجة إلى تلك النقود، و بسبب مزيد من الصعوبات مثل تكلفة الشيكات بدأ التفكير في إيجاد وسيلة تساعد:

- على الحد من الكلفة العالية لتوفير هذه الأوراق .
- على توفير الوقت الذي يستغرقه نقل الشيكات إلى البنك المسحوبة إليه . [1]

أمّا في العصر الحديث فقد ظهرت وسائل دفع بألية جديدة وهي وسائل الدفع الإلكترونية ، والتي تولدت عن تطور شبكة الأنترنت و بروز التجارة الإلكترونية ، وهذا ماساهم في تبخر

[1]– محمود الكيلاني ، (2007)، الموسوعة التجارية و المصرفية ، المجلد الثاني التشريعات التجارية و الإلكترونية ، " لحراسة مقارنة " دار النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان (الأردن) ، ص 474 .

الأموال و تحويلها إلى إلكترونيات ، حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر و الشبكات الرقمية ، فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام و وقائع افتراضية .

و من أهم هذه الوسائل الجديدة هي البطاقات البنكية ، التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات مغيرة القيمة ، و أول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذلك إلى أوروبا ثم باقي دول العالم ، لتظهر فيما بعد باقي وسائل الدفع الإلكترونية [1] التي سوف نتطرق إليها في هذا الفصل .

المطلب الثاني : مفهوم نظام الدفع و خصائصه

أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية و إجتماعية و اقتصادية لأي بلد و كذا التطورات التكنولوجية فإن هذه المميزات تحدد أشكال و طرق استعمال وسائل الدفع .

أولا : مفهوم نظام الدفع :

يعرف نظام الدفع على أنه: مجموعة المؤسسات و التنظيمات، و القواعد والأدوات التي يتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية . [2]

و يمكن أن نعرف نظام الدفع على انه مجموعة التسويات لمجموعة من دوائر المتعاملين و ذلك من أجل تحويل قيم بين الطرفين على الأقل بأقل تكلفة و بأقل المخاطر . [3]

فإن أنظمة الدفع تمثل بالنسبة للنشاط الاقتصادي ما تمثله الطرق بالنسبة لحركة السير الهياكل التحتية الضرورية ، و تمثل بالنسبة لأي اقتصاد مؤشر حسن التسيير و الأخص في نطاق اقتصاد السوق .

---

[1]– صلاح إلياس ، يومي 26–27 أفريل (2011) ، وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة ، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر ، المركز الجامعي بخميس مليانة .

[2]– زهير زاوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

[3]– وليد نور الدين ، السنة الجامعية (2006) ، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالوسائل الإلكترونية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، ص 83.

ثانيا: خصائص أنظمة الدفع

تتميز أنظمة الدفع بالخصائص التالية :

أ) البساطة والوضوح : أي أن تكون القواعد و الإجراءات المعمول بها واضحة و غير معقدة و سهلة الفهم و الممارسة من جميع المتعاملين .

ب) المرونة : و هي قدرة نظام الدفع على التكيف و الاستجابة للتغيرات سواء كانت راجعة إلى تطور في سلوك الوحدات (أفراد و مؤسسة) و مجال وسائل الدفع و قنوات الاتصال أو القوانين و التنظيمات .

ج) السرعة: و هي إجراء الدفع في أقل زمن حقيقي ممكن .

د) الأمان: يتعلق الأمر هنا أساسا بأمنية وسائل الدفع و الطرق المستعملة فكلما ساد الأمان في الطرق و الوسائل المعتمدة في الدفع ، كلما سادت الثقة بين المتعاملين . [1]

المطلب الثالث : العوامل التي ساعدت على تطور نظام الدفع

لقد تعددت العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع و تحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا ، و أهم هذه العوامل هي :

1) تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية: [2]

قضى ظهور وسائل الدفع التقليدية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود، كالشرقة و الضياع و ثقل عبئ حملها إن كانت بمبالغ كثيرة ، فأصبحت بذلك بديلة عن النقود و بالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة منها التجارية .

ولذلك أصبح الإحساس بالأمان الذي عرفته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا، إلاّ أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة ومنها :

---

[1]–زهير زاوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

[2]–صلاح إلياس ، مرجع سبق ذكره .

أ) **انعدام الملائمة:** فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر التلفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية ، و بالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة و ينتج عنه تكلفة أعلى و بالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة انخفاض المبيعات أو فقدانها .

ب) **عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي :** [1] لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي، و يتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد فالمدفوعات بالشبكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع .

ج) **انعدام الأمن:** فالتوقيعات يمكن أن نزول و الشبكات و الكمبيالات و السندات لأمر يمكن أن تسرق أو تصنيع ، و التجار يمكن أن يلجا للغش و الاحتيال بمختلف إشكاله .

د) **ارتفاع تكلفة المدفوعات:** إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال، و بالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات .

و أكبر مشكل يواجه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدي ، هو مشكل الشبكات بدون رصيد ، حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها .

2) استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي : [2]

كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية من خلال شبكة خاصة بظهور شبكة الويب العالمية (WWW–WORLD WIDE WEB) ، حدث ما يشبه الميلاد الجديد الانترنت حيث لا مكن توحيد الشكل الخارجي لجميع التطبيقات و المواقع على الأنترنت مما أتاح للمستخدم أو المبرمج البسيط في أي مكان بالعالم أن يقوم بتطوير موقع إلكتروني يكتسب قيمته من قيمة المحتوى الذي يتضمنه ، و هكذا استقرت الأنترنت في شكلها كشبكة عالمية تربط شبكات العالم .

و قد أتاح انتشار استخدام الأنترنت للبنوك و سمح لعملائها بقضاء إشغالم دون الحاجة للتعامل مع الموظفين ، او الانتظار لساعات طويلة لأجل قضاء مصلحة مصرفية ، و ذلك من خلال خدمات المصرف المنزلي (Home Banking) فحيث تم إنشاء مقر لها على

---

[1]–صلاح إلياس ، مرجع سبق ذكره .

[2]–الوصيف عمار ، السنة الجامعية(2008/ 2009)، إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص 11 .

الأنترنت بدلا من المقر العقاري، ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الأنترنت و هو في منزله ، و إجراء كل عملياته المصرفية.

3) التوجه نحو التجارة الإلكترونية :

تعرف التجارة الإلكترونية على أنها تنفيذ كل العمليات التجارية من بيع و شراء للسلع و الخدمات و حتى الأفكار و تبادل المعلومات بوسائل إلكترونية منها شبكة الإنترنت .

و إن كانت العلاقات التجارية التقليدية قامت منذ فجر النشاط التجاري على أساس الإيجاب و القبول من أي تعاقد ، و هي أساس التزام البائع مثلا تسليم المبيع بشكل مادي، إن يقوم المشتري بالوفاء بالثمن إما نقدا أو باستخدام أدوات الدفع البديل وهي وسائل الدفع التقليدية.

فإن التجارة الإلكترونية كونها تعبر عن تبادل السلع و الخدمات و معلومات بين الأطراف متباعدة مكانيا عبر شبكة الإنترنت، استوجبت تطوير و سائل الدفع و قد كان ظهور وسائل الدفع الإلكترونية من العوامل المباشرة المساعدة في نمو التجارة الإلكترونية ، فهي تقوم على أربعة عناصر : بائعون ، مشترون ، شبكة الأنترنت ، و وسائل الدفع الإلكترونية.[1]

4) ظهور منظمات و مؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات :

من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الإلكترونية ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائط لمختلف بلدان العالم والجهات المصدرة للبطاقات البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع الإلكترونية ويمكن تقسيمها كما يلي:

أ) المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات .

ب) المؤسسات المالية العالمية . [2]

---

[1]–صلاح إلياس ، مرجع سبق ذكره .

[2]– لوصيف عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

المبحث الثاني : وسائل الدفع الإلكترونية

إن مستقبل الخدمات المالية و المصرفية على المستوى الدولي يعتمد على ربطها بتكنولوجيا المعلومات و تعميم استخدام الصيرفة الإلكترونية، و من هذا المنطلق سوف نتعرف في هذا المبحث إلى مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني و خصائصه و مزايا و عيوب وسائل الدفع الإلكتروني .

المطلب الأول : عموميات حول وسائل الدفع الإلكتروني

شهد الحركة المصرفية حديث تطورا كبيرا، حيث أصبح بإمكان العملاء إجراء عمليات البيع و الشراء من خلال شبكة الأنترنت باستخدام وسائل الدفع الحديثة التي تنتجها البنوك فظهرت النقود الإلكترونية أو الرقمية و الشبكات الإلكترونية .

أولا : تعريف وسائل الدفع الإلكترونية

يعتبر النظام الذي يمكن المتعاملين من التبادل المالي إلكترونيا، بدلا من استخدام النقود المعدنية او الشبكات الورقية، حيث يقوم البائعون عن طريق الإنترنت بتوفير طرق سهلة و سريعة و آمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن ، كما تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية كل الأدوات التي مهما كانت والأساليب التقنية المستعملة التي تسمح لكل الأشخاص بتحويل أموال ، كما عرفت وسائل الدفع على أنها مجموعة الأدوات و التحويلات التي تصدرها البنوك و مؤسسات الائتمان إلكترونيا . [1]

و يعرف أيضا على أنه عملية تحويل الأموال، هي في الأساس ثمن السلعة أو خدمة بطريقة لإرسال البيانات [2] . أمّا للتشريع الجزائري فقد عرفها من خلال قانون النقد و القرض في المادة 69 من الأمر رقم 03. 11 المؤرخ 26 اوت 2003 على انها " تعتبر وسائل الدفع

---

[1]– محمد عبد حسين الطائي ، (2010)، التجارة الإلكترونية ، المستقبل الواعد الأجيال القادمة ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، عمان ، ص 178.

[2]–عبير بن صالح ،(2015/ 2016) ، دور وسائل الدفع الإلكترونية في عملية تبيض الأموال ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة مستغانم ، ص 3 .

كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال فيما يكن السن أو الأسلوب التقني المستعمل ".

ثانيا : أهمية وسائل الدفع الإلكتروني [1]

إن اتساع نطاق التجارة الإلكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية و الدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع إلكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية و كان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديل للشيك و غيرها من وسائل الدفع التقليدية .

لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية ، من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تنفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية ، لهذا يتم الدفع إلكترونيا .

يمكن العميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي ، لكن هذه الوسائل لا تصلح و خصوصية التجارة الإلكترونية و مقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الإلكتروني من خلال شبكة اتصال لاسلكية موحدة عبر الحاسب و ما زاد من أهمية وسائل الدفع الإلكترونية هي تلك الخصائص التي تميزها عبر وسائل الدفع التقليدية .

ثالثا : خصائص وسائل الدفع الإلكتروني

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بالخصائص التالية : [2]

---

[1]– سلطاني خديجة ،(2013/2012)، إحلال وسائل الدفع التقليدية و بالوسائل الإلكترونية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و نقود ، جامعة بسكرة ، ص 43 .

[2]– سماح شعيور ، مصباح مرابطي ، دفعة (2016) ، وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ،واقع و تحديات ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي ، شعبة علوم تجارية ، تخصص تمويل مصرفي ، جامعة تبسة ، ص 18 .

1- **يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية** : أي انه وسيلة مقبولة في جميع الدول ، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر قضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم .

2- **يتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية** : و هي قيمة تتضمنها بطاقة بها ذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تعمل على إدارة عملية التبادل .

3- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد : حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان ، و يتم الدفع عبر شبكة الأنترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد .

4- **يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين :**

أ. **الأسلوب الأول** : من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض (الدفع عبر شبكة الأنترنت، وذلك بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية)، ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود ، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى بغير هذه الطريقة ، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما .

ب. **الأسلوب الثاني**: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك للتسوية أي معاملات مالية .

5- يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك : أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف و توفير الثقة فيما بينهم .

6- يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشيكات :

أ- **النوع الأول**: شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ،و يفترض ذلك و جود معاملات و علاقات تجارية و مالية مسبقة بينهم .

ب- النوع الثاني: شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة .

رابعا: أطراف التعامل بأنظمة الدفع الإلكترونية :

تشترك أنظمة الدفع الإلكتروني في أنها وسيلة لانتقال النقود من شخص إلى آخر ومجموعة لشخص آخر أو مجموعة عبر شبكة الانترنت دون الحاجة للتفاعل وجها لوجه ، و على الرغم من اختلاف هذه النظم نجد أنها تحتوي جميعها على أربعة عناصر :[1]

1- المنظم (المركز العالمي البطاقة): هي مؤسسة عالمية تقوم بعملية إنشاء البطاقات و تتولى رعايتها و تصدر تراخيص لجميع البنوك الموجودة في أنجاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات و هي تتولى تسوية العمليات المالية المستحقة جراء استخدامها و يتم ذلك مقابل عمولة تتراوح مابين 1% - 4 % من قيمة العملية يدفعها التاجر إضافة للاشتراك السنوي .

2- المصدر(المحرر): هو البنك أو المؤسسة المالية الكبرى التي لها أدوار عدة ، و منها التعاقد مع المركز العالمي للبطاقات من أجل حصولها على ترخيص يسمح لها بإصداء البطاقات من خلال دخولها في عضوية إصدار البطاقات ، و التعاقد مع التجار المحليين من اجل قبول هذه البطاقات من عملائها لتسوية عملياتهم من شراء أو تقديم خدمات معينة بالإضافة إلى التعاقد مع عملائهم للتعامل بمحل هذه البطاقات في الدفع ما يستحق عليهم للتاجر مقدم السلعة أو الخدمة و حصول التاجر على مقابل ما يقدمه إلى عملائه باستخدام هذه البطاقة .

3-**التاجر:** أن هذا الوصف يطلق على الشركات أو المؤسسات صاحبة السلع و محلات البيع و مراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام و يبرم اتفاق مع مصدر البطاقة لقبول البيع بالبطاقة ومن ثم يرجع إلى مصدر البطاقة للحصول على ثمن هذه السلعة .

[1]- بلال عايدة الشوري ،(2008)، وسائل الدفع الإلكتروني ، دار الثقافة للنشر و التواريخ ، مصر ، ص 35-98 .

5- **حامل البطاقة :** هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة بناءا على طلب ثم تقديمه للمصدر و افق على منهم إياها ، لتمكنهم من الشراء بواسطها أو الحصول على الخدمات و كذلك تمكنهم من السحب النقدي من الصراف الآلي باستخدام البطاقة الممنوحة لهم من المصدر .

المطلب الثاني : أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

أولا : البطاقات البنكية و أنواعها :

تعددت تعاريف البطاقات البنكية فيما يلي نذكر البعض منها :

- تعرف البطاقة البنكية على أنها " عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية و تستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع كما يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها إلا للمرخص له . بعض هذه البطاقات الإلكترونية تسمى البطاقات الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة أخرى . [1]

تعرف أيضا على أنها : " عبارة عن بطاقة مغناطيسية تسمح لحاملها بإستخدامها في شراء معظم حاجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال التي تتعرض لمخاطر السرقة و الضياع أو التلف ، حيث تمكن حاملها سحب النقود من الآلات المخصصة لذلك " [2].

عرفت أيضا بأنها : " بطاقات معدنية ممغنطة يدون عليها اسم حاملها و تاريخ إصدارها و تاريخ نهاية صلاحياتها كما تستخدم في الحصول على النقد أو في شراء السلع و الخدمات".

و في الأخير يمكن استخلاص أن البطاقة البنكية هي بطاقة بلاستيكية ذات خصائص معينة صادرة عن مؤسسة مصرفية تستخدمها كوسيلة تعامل عوضا عن النقود ، و يستطيع حاملها الحصول على النقود أو التمتع بواسطتها بخدمات مالية إضافية إلى إمكانية استفادته

[1]- سماح شعبور ، مصباح مرابطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

[2]- سلطاني خديجة ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

من الإئتمان الممنوح بموجبها من المصرف المصدر لها و ذلك لتلبية حاجاته المختلفة أي قد تعتبر في بعض الحالات بمثابة فتح اعتماد بمبلغ لمصلحة صاحب البطاقة حيث يستطيع الوفاء بقيمة مشترياته من السلع التي عليها من طرف التجار المتعاقدين مع البنك ، وهناك عدة أنواع للبطاقات البنكية و هي كما يلي :

1- البطاقات الغير الائتمانية : يطلق على هذا النوع بطاقة الخصم الفوري (المدنية) DEBIT CARD حيث تستخدم كاداة وفاء فقط حيث يحصل حامل البطاقة على احتجاجاته من حيث السلع و الخدمات و الصرف النقدي فور تقديم البطاقة ، و يتم الخصم مباشرة لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح من طرف البنك المصدر دون الانتظار إلى إعداد كشف حساب البطاقة و الذي يستخدم هنا كوسيلة لعرض البيانات فقط[1] و تشمل البطاقات الغير الائتمانية عدة أنواع نذكر منها ما يلي :

- **بطاقة الدفع المسبق** : حيث يقوم صاحب البطاقة الإلكترونية بشحنها بمبلغ مالي و عند اتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو العبء في البطاقة و لإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها و هكذا ، و قد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة و النقالة .

- **البطاقات المعبئة** : و يتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا و في حالة العكس لا تتم عملية التسوية تتطلب رصيد كافيا و مغطيا للنفقات المجرات بواسطة البطاقة .

- **بطاقة الشيكات** : يتعهد بمقتضاها البنك المصدر لهذه البطاقة لعملية حامل البطاقة بأن يضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من هذا البنك بشروط معينة ، و تحتوي هذه

[1]- سلطاني خديجة ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

البطاقة عادة على اسم العميل ، توقيعه ، رقم حسابه و الحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يحرره العميل ، و أن البنك المسحوب عليه ملزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيد كاف لديه من عدمه ، و ظهور هذه البطاقة جاء لعدم اكتمال الثقة في أشخاص يتعامل معهم البنك دون أن يعرفهم .

2- البطاقات الإئتمانية : وهي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية ، و هي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات .

كما تعرف كذلك بأنها : البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة و يتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت و الجهد لحاملها و كذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد [1] و تنقسم البطاقات الائتمانية إلى :

أ- البطاقات الائتمانية المتجددة : هذا النوع هو الأكثر شهرة و استخداما و من أمثلة بطاقتين شهيرتين هما فيزا (VISA) أو ماستر كارد (Master card) ، و الأصل في بداية هذا النوع أن يصدر عن بنك تجاري يوجه به حساب نقدي لحامل البطاقة ، و يقوم البنك المصدر بسداد فواتير المشتري في أي مكان يقبل بهذه البطاقة و تدفع للمحل كامل المبلغ ، يقوم البنك المصدر بسداد فواتير المشتري في أي مكان يقبل بهه البطاقة و تدفع للمحل كامل المبلغ ، و يقوم البنك المصدر للبطاقة بإرسال الفاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المشتريات و يطالبه بسداد جزء بسيط من المبلغ لا يتجاوز 5 % و يزيد البنك المصدر على حامل البطاقة على المبلغ الذي في ذمته (الرصيد دائن) ، بنسبة معلومة

[1]- سماح شعبور ، مصباح مرابطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

شهريا تصل إلى 1,5 % و لكن لو يسدد حامل البطاقة كامل المبلغ الدائن خلال فترة الاستفادة ، لا يترتب على ذلك أي زيادة في التسديد .

و في كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة .

ب- البطاقات الائتمانية غير المتجددة : تسمى ببطاقات الصرف الشهري لأنه يتوجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل من قبيل عميل البنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب ، أي ان الفترة الائتمانية في هذه الحالة لا تتجاوز الشهر .

تسمى أيضا بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب و الفرق الرئيسي بينهما و بين سابقتها أنه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر و من ثم فعندها يقوم الفرد باستخدامها فإنه يحصل أليا على قرض (ائتمان) مساوية لقيمة السلعة أو الخدمة و لكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد و يسمى خط الائتمان ، و يلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 30 يوم من تاريخ استلامه لها ، و في حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة و سحبها منه.[1]

[1]- على محمد أبو العز ،(2008)، التجارة الإلكترونية و احكامها في الفقه الإسلامي ، دار النفائس ، للنشر و التوزيع، ص 233- 234 .

الشكل رقم (1-2) التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية

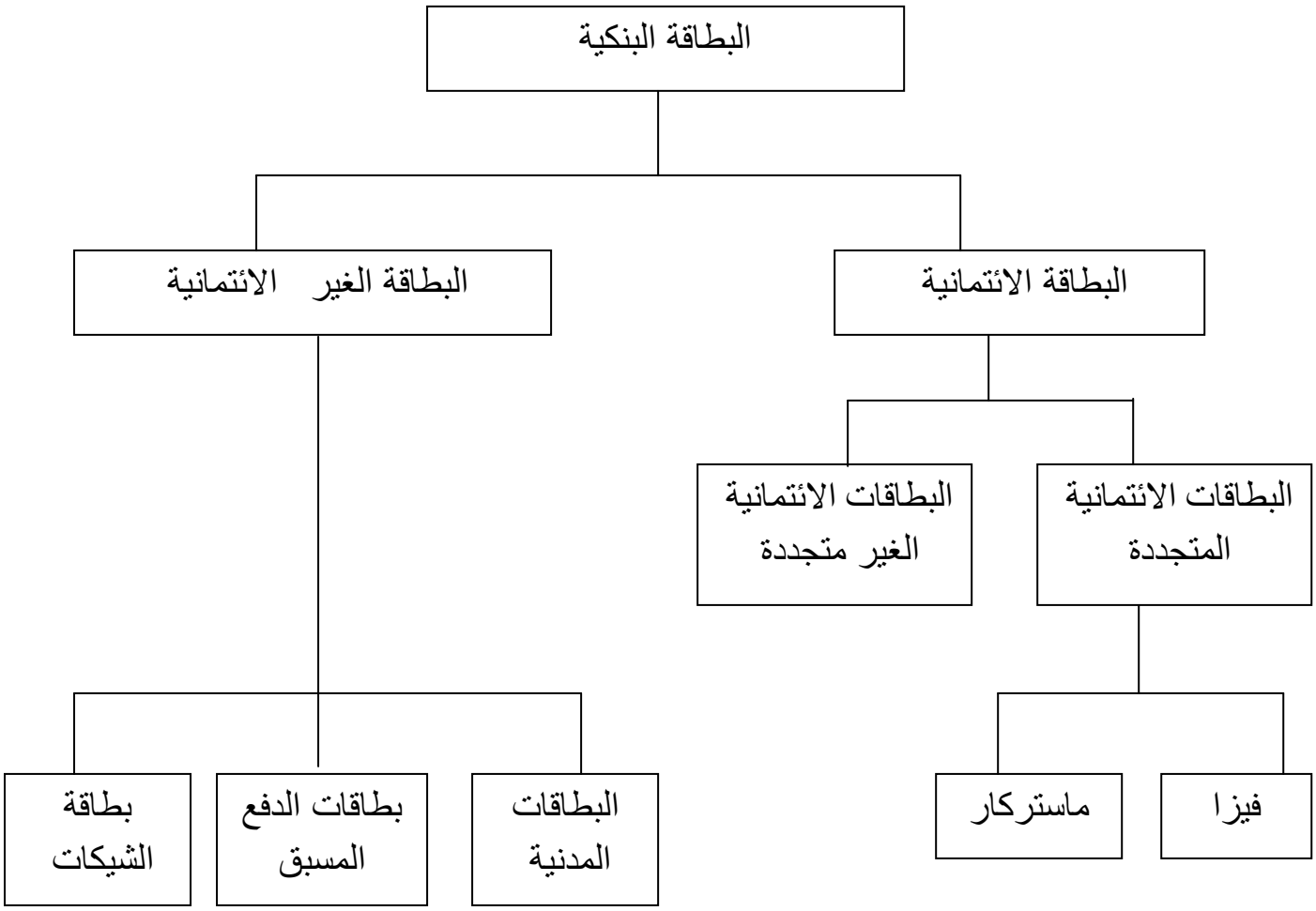

المصدر : من إعداد الطلبة جنان أدم و قرباطو محمد إسلام اعتمادا على ما سبق .

الشكل رقم (2- 2) : عملية استخدام بطاقة الائتمان

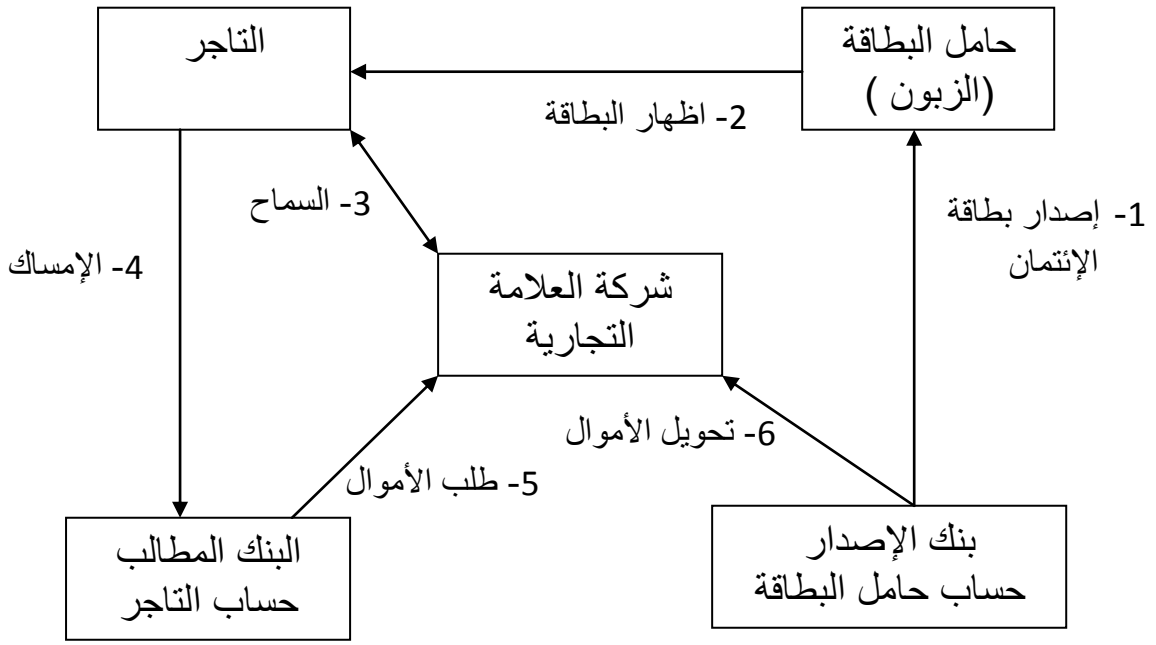

المصدر : بن وارث حكيمة ، دور اهمية التجار الإلكترونية في اقتصاد المعرقة

من خلال الشكل نلاحظ أن عملية استخدام بطاقة الائتمان تبدأ من اصدارها من طرف البنك المخول لذلك و حتى يحصل عليها الزبون يشترط أن يكون له حساب في هذا البنك ، و عندئذ يصل التاجر بالشركة صاحبة العلامة التجارية للحصول على موافقتها ثم يبيع كشف المبيعات التي قدمها للمستهلك لبنكه مقابل تسديد بعض الرسوم ، و هذا البنك يلجأ بدوره إلى شركة العلامة التجارية لتسوية حقوقه ، هذه الشركة التي طلب من البنك القائم بالإصدار تحويل الأموال لصالحها . [1]

3) المؤسسات العالمية التي تصدر البطاقات الإئتمانية : [2]

مؤسسة الفيزا العالمية Visa international service association :

[1]- بن وارث حكيمة ،(2008/2007) ، دور اهمية التجار الإلكترونية في اقتصاد المعرقة ، مذكرة ماجستير ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ،ص 59 .

[2]- جلال عايدة الشورة ،(2008)، وسائل الدفع الإلكتروني ، دار الثقافة للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، عمان الأردن، ص 23 .

منظمة الفيزا ليست مؤسسة مصرفية ، بل هي عبارة عن نادي مركزه لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، يساعد هذا النادي البنوك الأعضاء فيه على إدارة خدماتهم و تتكون إدارة هذه المنظمة من ممثلي البنوك الأعضاء المشتركين و المتضمنين إليها ، و هي صاحبة الترخيص البطاقات المصرفية التي تحمل اسم (VISA) ، و هي لا تقوم بإصدار تلك البطاقات بنفسها بل هي ترخص للبنوك الراغبة في إصدار البطاقة (فيزا) حسب الاتفاق المبرم بينها و بينهم ، و تتميز بمرونة كافية بحيث تخضع البطاقات الصادرة من أعضاء المنظمة للأنظمة التي يضعها البنك المصدر لها ، وفقا لما يتناسب مع متطلبات عملائه و انظمته الداخلية ، دون تدخل من منظمة الفيزا ، وتصدر عن هذه المنظمة ثلاث أنواع من البطاقات و هي :

1- بطاقة الفيزا الفضية : و هي ذات حدود ائتمانية منخفضة نسبيا ، و تمنح لأغلب العملاء عند انطباق الحد الأدنى من المتطلبات عليهم ، و توفر هذه البطاقة جميع أنواع الخدمات المتوافرة من قبل منظمة الفيزا كالسحب النقدي من البنوك أو أجهزة الصرف الآلي، أو الشراء من التجار .... إلخ .

2- بطاقة الفيزا الذهبية : و هي ذات حدود ائتمانية عالية ، و تمنح للعملاء ذوي الكفاءة المالية العالية و هي تمنح العملاء إضافة إلى الخدمات المتوافرة للبطاقة السابقة : تأمين على الحياة و خدمات أخرى دولية فريدة ، كأولوية الحجز في مكاتب السفر و الفنادق ،و التامين الصحي ، و الخدمات القانونية .

3- بطاقة فيزا إلكترون : تستخدم في أجهزة الصرف الآلي الدولية ، أو في الأجهزة الطائرة للشريط المغناطيسي . [1]

[1]- عبد الحميد أحمد محمد عثمان ،(2007)، أحكام البطاقات الائتمانية في القانون و الآراء الفقهية الإسلامية ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ص 26 . .

*** مؤسسة ماستركارد Master card international organization :**

و مركز هذه المؤسسة سانت لويس بولاية نيويورك بولايات المتحدة الأمريكية ، و تصدر أنواع من البطاقات و هي :

أ- ماستر كارد الذهبية .

ب- ماستر كارد لرجال الأعمال .

جـ- ماستر كارد العادية . [1]

*** مؤسسة أمريكان اكسبرس American Express :**

الأمريكان اكسبرس هو بنك كبير ، و في نفس الوقت هم مؤسسة مالية كبيرة تزاول الأنشطة المصرفية و عي التي تصدر بطاقة الأمريكان اكسبرس العالمية (Amex) و تشرف على إصدارها مباشرة دون أن تمنح تراخيص إصدار بطاقتها لأي بنك أو مؤسسة مصرفية غيرها، و تصدر الأمريكان اكسبرس ثلاثة انواع من البطاقات تتناسب كل منها مع نوع العميل ، و حجم التسهيلات المقدمة له و هذه الأنواع هي :

1- بطاقة الأمريكان اكسبرس الخضراء : و تمنح لصغار أو متوسطي دخول .

2- بطاقة الأمريكان إكسبرس الذهبية : و تمنح للعملاء الذين يتمتعون بكفاءة مالية عالية، و تتميز يكون تسهيلاتها الممنوحة للعميل غير محدودة بسقف إئتماني معين .

2- بطاقة الأمريكان إكسبرس الماسية : و هي في الغالب لا يحملها إلا كبار التجار و الأثرياء .

*** مؤسسة داينزكلوب** : هي شركة مملوكة لشركة ديسكفري للخدمات المالية ، تأسست عام 1950 ، كانت أو شركة مستقلة لبطاقات الائتمان في العالم .

و الشكل التالي يلخص أهم مصدر والبطاقات الائتمانية .

---

[1]- محمود الكيلاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 467 .

الشكل رقم (2-3) : مصدر البطاقات الائتمانية .

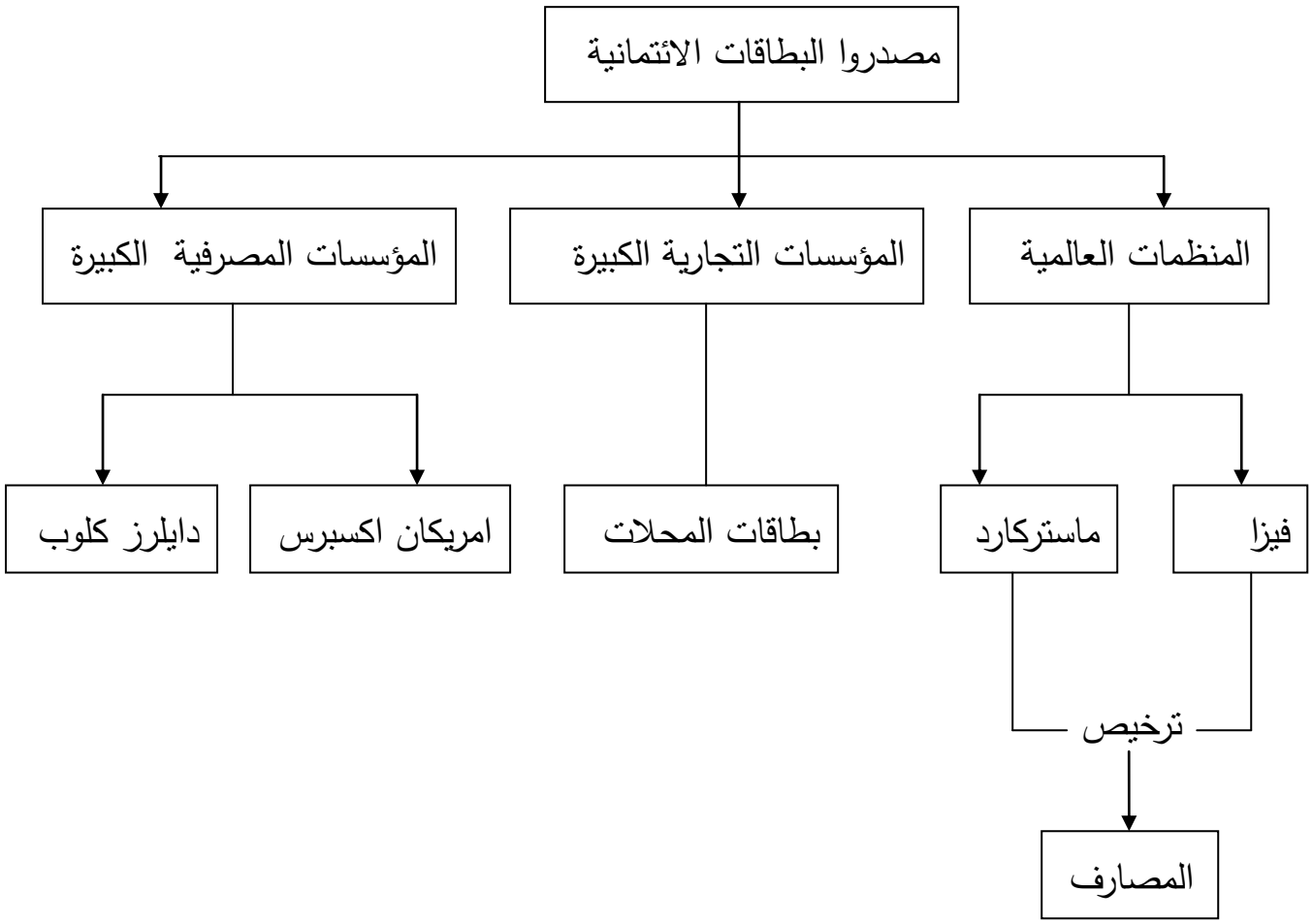

المصدر : إبراهيم بختي ، 2008 ، التجارة الإلكترونية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، ص 74.

مزايا البطاقات الائتمانية :

- تتمتع البطاقات بعدد من المزايا التي تحقق فوائد عديدة لمستخدميها : [1]
- تعني وسيلة تيسر و تسهل بل و تنشط التعامل في السوق ، لأنها وسيلة أيسر في التعامل ، توفر الوقت و النفقات للمستهلك .
- تكون مقرونة بمنح ائتمان للمستهلك و من ثم تخلق ما يعرف بالنقود المصرفية ، وإن كان ذلك يتم لمدة محددة و لكن مع أخذ إمكان تجديدها و استمرارها في إطار

[1]- إبراهيم بختي ،(2008) ، التجارة الإلكترونية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، ص 74.

مجموع مستخدميها ، نجد ان الائتمان يتسم بكبر الحجم و يميل لأن يكون مستمرا ولاشك أن ذلك بشكل إضافة للسيولة النقدية في الاقتصاد و يعمل على تنشيطه ، خاصة في أوقات الكساد ، كما قد يعمل على خلق الحافز الباعث لزيادة الاستثمار .

مما يضاعف و يعمق من التأثير السابق أن الائتمان ينطوي على قر من التشجيع يتمثل في عدم الحصول على فائدة خلال مدة محددة قد تصل قرابة الشهرين ، و يمكن تجديدها بطريقة أو بأخرى مما يعني أنها قد تستمر حتى في الأجل الطويل ، و هكذا أفضلا عن العامل النفسي بأن استخدام البطاقات في الشراء لا يصاحبه عادة الألم الذي قد يشعر به المستهلك عند الدفع النقدي الحالي ، و هو ما قد يدفع إلى شراء كميات كبيرة من سلع أو خدمات ربما لم يتم التفكير فيها قبل ذلك .

الخصائص الميزة للبطاقات البنكية : [1]

تتميز بطاقات البنكية بعدة خصائص تميزها عن غيرها من البطاقات و التي هي :

أ- استغلال البطاقات من حيث الشكل : لا بد لحامل البطاقة أن يفتح اعتماد لدى البنك الذي يتعامل معه أو المؤسسة التي تصدر البطاقة ليستطيع بواسطتها الوفاء بائتمان المشتريات التي يحصل عليها و يكون اعتماد العميل بهذه الصورة اعتمادا دائرا بمعنى أنه يجدد بالتتابع مع التسويات التي ينفذها العميل كحامل للبطاقة .

ب- استغلال البطاقات من حيث النظام القانوني : إن بطاقة الائتمان لا تشبه بحال من الأحوال ما هو مقنن لغايات القرض إذ أن عقد إصدارها يستغل أحكامه القانونية عن تلك التي تنظم القرض المصرفي خصوصا و التسهيلات المصرفية عموما ، و عقد البطاقة لا ينطوي تحت أي من الأحكام القانونية التقليدية .

[1]- محمود الكيلاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 469 – 47 .

جـ- البطاقات ثلاثية الأطراف : يستوجب التعامل ببطاقات الائتمان ثلاثة أشخاص الأول مصدر البطاقة و الثاني حامل البطاقة ، و الثالث هو التاجر ، على عكس وسائل الدفع التقليدية لا يحتاج إلا لطرفين .

د- البطاقات مصدر التزامات أطرافها : إن دور مصدر البطاقة واضح و أكثر وضوحا من دور البنك في وسائل الدفع التقليدية ، ذلك ان كل طرف من أطراف البطاقة يرتبط بالآخرين بعقود مستقلة يترتب عليها التزامات تستقل عن ذلك التي يرتبها عقد آخر معه .

فمصدر البطاقة يربط حاملها بعقد يلتزم بمقتضاه أن تكون البطاقة مقبولة كوسيلة للوفاء لدى عدد من المحلات التجارية ، و يلتزم المصدر كذلك بفتح اعتماد مالي بمبلغ معين لحامل البطاقة لاستخدامه في الوفاء بكل مشترياته .

كما و يرتبط مصدر البطاقة بالتجار الذين يقبلون البطاقة في الوفاء بعقد يلتزم بموجبه تقديم الضمان لهم للوفاء بقيمة المشتريات التي نفذها حامل البطاقة في حدود المبلغ المحدد لها بالإضافة إلى ضمان مصدرها السرعة و سهولة الوفاء ، سواء كانت لحاملها حيث يضمن له مصدر السرعة في تلبية حاجاته ، أم للتاجر حيث يضمن المصدر الوفاء بقيمة المشتريات التي نفذها حامل البطاقة .

* أوجه التشابه و الاختلاف بين البطاقات البنكية :

الجدول التالي يوضح أوجه التشابه و الاختلاف بين البطاقات البنكية

الجدول رقم (2- 1) : أوجه التشابه و الاختلاف بين البطاقات البنكية :

الجهة المصدرة	أوجه الاختلاف	اوجه التشابه
المحلات التجارية	- أطراف عقد البطاقة اثنان : حامل البطاقة و المحل تقبل البطاقة في المحل الذي أصدرها فقط	* وجود سقف إئتماني محدد
المنظمات العالمية : المنشآت المالية و المصرفية	- أطراف عقد البطاقة ثلاثة : مصدرها ، حاملها ، التاجر تستخدم في شراء من جهات مختلفة تقبل التعامل بالبطاقة	* طرق التسديد متشابهة

المصدر : بن وارث حكيمة ، 2007/ 2008 ، دور و أهمية التجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة ، مذكرة ماجستير ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، ص 59 .

ثانيا : النقود الإلكترونية : [1]

عرفت بأنها :" قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة م... و غير مرتبطة بحساب بنكي ، و تحظى بقبول واسع من غير من قام بها بإصدارها ، و تستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة .

و النقود الإلكترونية عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى شخص آخر ، و تخزن على القرص الصلب لجهاز الكمبيوتر في مكان يسمى المحفظة الإلكترونية ، حيث يمكن استخدام هذه الوحدات في اتمام التعاملان المالية و التجارية عبر شبكة الانترنت بما في ذلك شراء المستلزمات اليومية و دفع ثمنها في شكل وحدات من النقود الاكترونية .

[1] –https://www.alukah.net /Sharia/0/103305/ 10/03/2022 ، تاريخ الإطلاع الساعة 21:00

و من خلال ما سبق يمكن تحديد عناصر النقود الإلكترونية بما يأتي :

* القيمة النقدية : حيث تشمل النقود الإلكترونية على وحدات نقدية لها قيمة مالية .

* التخزين على وسيلة إلكترونية : حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة إلكترونية على بطاقة بلاستكية او على القرص الصلب لكمبيوتر الشخص المستهلك .

* أنها لا تشترط أخذ عمولة مقابل الخدمات التي تقدمها : و هذا ما يميزها عن بطاقات الدفع الإلكترونية كبطاقة الائتمان التي تشترط للمتعامل بها أن يفتح حساب لدى المصرف الذي يقوم بإصدارها ، و التي تمكنهم من القيام بدفع أثمان السلع و الخدامات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للمصرف مقدم هذه الخدمة ، فلنقود الإلكترونية هي عبارة عن استحقاق حر أو عائم على مصرف خاص أو مؤسسة مالية أخرى و غير مرتبط بأي حساب آخر .

و النقود الإلكترونية تتشابه مع النقود الحقيقة في الآتي :

- إن استخدام هذه النقود لا يحتاج إلى إذن مسبق من المؤسسة المالية التي تصدرها أومن طرف ثالث فالمستهلك يمكنه استخدام هذه النقود بصورة مباشرة كما يستخدم أمواله الحقيقة تماما .
- يمكن استخدام هذه النقود للوفاء بقيمة السلع و الخدمات و المنتجات التي يشتريها ، أي يستخدم هذه الأموال في الوفاء بالتزاماته كما يستخدم أمواله الحقيقية .
- تتصف هذه النقود بلا أسمية ، حيث يمتلك استخدام هذه النقود دون أن تحمل اسم صاحب الكارت المحملة عليه بحيث لا يمكن تتبع هذه النقود في حركتها ، و بمعنى آخر لا تحمل هذه النقود هوية الشخص الذي يستخدمها ، و ذلك كما يحدث في حالة الوفاء بأمواله الحقيقية .

ثالثا : المحافظ الإلكترونية

لتسهيل عمليات الطلبات والمعالجة لبطاقات الائتمان قامت العديد من الشركات بتقديم خدمة المحفظة الإلكترونية ، حيث تعمل المحفظة الإلكترونية على توفير الوقت و الجهد بحفظ كل المعلومات عن بطاقة ائتمان معينة بحيث بنقرة واحدة يتم إدراج كل هذه المعلومات بدن عناء ، و المحفظة الإلكترونية قادرة على حفظ معلومات عن العديد من بطاقات الائتمان و عمليات الشحن و الفواتير و غيرها . [1]

و يطلق عليها مصطلح المحفظة الإلكترونية نظرا لقدرتها على الاحتفاظ بالنقود الإلكترونية ، هذه النقود تكون على شكل قيم رمزية تعبر عنها أرقام معينة توجد على الشريحة الإلكترونية المثبتة على البطاقة ، مقابل المحفظة العادية التي تحتوي على النقود الورقية من فئات و قيم مختلفة ، تعبر عنها الموجودة على كل ورقة نقدية . [2]

أ- إيجابيات و سلبيات المحفظة الإلكترونية :

يمكن تلخيص إيجابيات و سلبيات المحفظة الإلكترونية في الجدول التالي :

جدول رقم (2- 2) : إيجابيات و سلبيات المحفظة الإلكترونية

الإيجابيات	السلبيات
- سهولة الاستعمال (تقليل الحاجة لحمل القطع النقدية الصغيرة) - تقليص خطر السرقة (في حالة احتواء المحفظة على رمز سري) - إمكانية إجراء مدفوعات دون ضرورة	- التكلفة الوحدوية للتشغيل . - تكلفة الخزينة للمستعمل (التعبئة المسبقة تتطلب تسبيقا على النفقات المستقبلية .) - الوقت اللازم للنقود على استعمالها. - المراقبة من طرف البنك المركزي .

[1]- خضر مصباح الطيطي ، (2008) ، التجارة الإلكترونية ، دار النشر و التوزيع ، عمان (الأردن) ، ص 39- 40.

[2]- بن وارث حكيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

إمتلاك حساب بنكي . – سهولة الدفع من خلال عدة عملات دون القيام بعمليات الصرف (في حالة المحفظة متعددة العملات الصعبة)	

المصدر : بن وارث حكيمة ، 2007/ 2008 ، دور و أهمية التجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة ، مذكرة ماجستير ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، ص 63.

* رابعا : الشبكات الإلكترونية : و هو محور ثلاثي الأطراف معالج إلكتروني بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الصاحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود بإذن شخص ثالث يسمى المستفيد ، و لعل الشيك الإلكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الإستفادة منها في مجال التقنيات الإلكترونية . [1]

الشكل رقم (2– 4) : آلية إصدار الشيك الإلكترونية و تحصيله

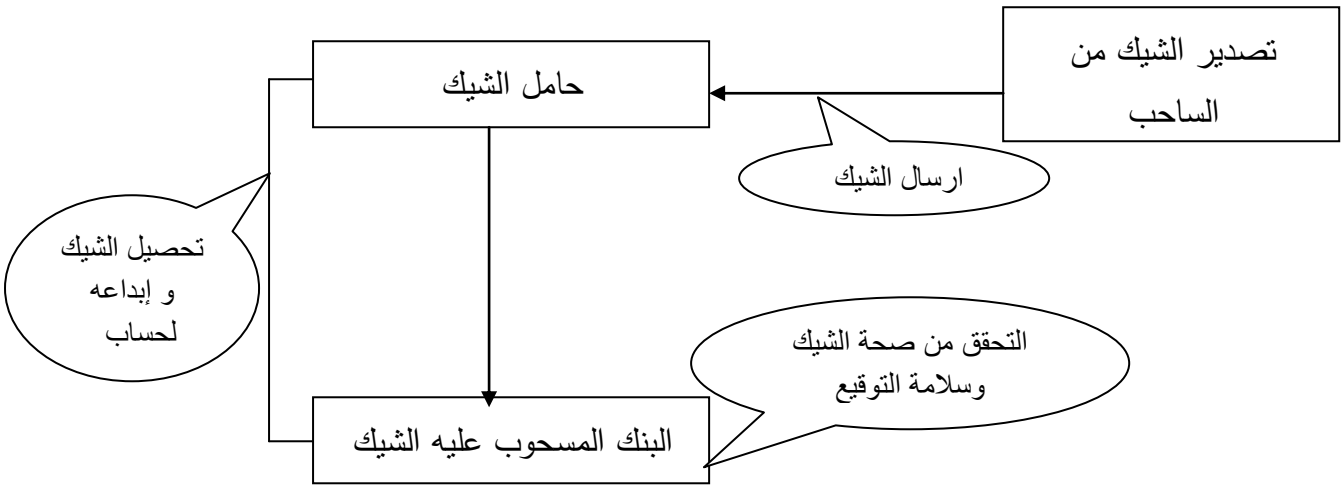

المصدر: عبير بن صالح ، 2015/ 2016 ، دور وسائل الدفع الإلكترونية في عمليات تبييض الأموال ، مذكرة ماستير أكاديمي ، تخصص بنوك و أسواق مالية ، جامعة مستغانم ، ص 14 .

[1]– مصطفى كمال طه ، وائل بندق ، الأوراق التجارية و وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، ص 350.

و من خلال الشكل يتبين ان التعامل مع الشيك الإلكتروني يتم عن طريق ثلاث أطراف متمثلة في كل من : مصدر الشيك و حامل الشيك و كذا البنك ، حيث ينتقل الشيك المصدر إلى المستفيد و المتمثل في حامله و الذي بدوره يقدمه إلى البنك عبر الأنترنت حيث يتم التحقق من سلامة البنك و التوقيع الإلكتروني و بعدها يتم صرف الشيك لصالح حامله و إلغاء الشيك و إعادته إلكتروني إلى حامله بعد الصرف و تحويل المبلغ .

و من أجل المعاملات الإلكترونية يجب الأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات التالية :

- على التاجر توثيق البطاقات للتأكد من انها سرية و غير مسروقة .
- يمكن للتاجر الفحص مع مصدر البطاقة الخاصة بالمستهلك لضمان وجود المبالغ و حجزها و اللازمة لمقابلة العبء الحالي .
- أهم نظامين يعتمد عليها حاليا الشيكات الإلكترونية هما :

*** نظام FSIC (Financial services technologie copration)** : و هو نظام معتمد من قبل إتحاد مالي لمجموعة كبيرة من البنوك و الهيئات المصرفية الأمريكية ، و هو يوفر للمستهلك إمكانية الاختيار بيع مجموعة من وسائل الدفع الإلكترونية أهمها الشيك الإلكتروني القياسي و الشيك الإلكتروني المؤكد و آلات الصرف الذاتي .

نظام Cyber cash : و هو عبارة عن نظام دفع يعتمد على الشيكات الإلكترونية لشركة Cyber cash الأمريكية ، تتعامل به مجموعة من البنوك و المؤسسات التجارية المشتركة بهذا النظام . [1]

[1]– عبير بن صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

أ-خصائص الشيكات الالكترونية:

تتميز الشيكات بما يلي : [1]

- تخضع الشيكات الالكترونية إلى الإطار القانوني نفسه المقرر في الشيكات الوقية .
- دفتر الشيكات الالكتروني يحقق الوظائف نفسها التي تقوم بها الشيك العادي، بل و يعتبر أفضل لأنه يوفر السرية ويعتبر أكثر أمانا .
- تقلص الشيكات الالكترونية من تكلفة الادارة والدفع وتحل المشكلة التزويد والنقل والطبع والسرعة .

ب-فوائد الشيكات الالكترونية:

تتمثل فوائد الشيكات الالكترونية في التالي : [2]

- زيادة كفاءة انجاز عمليات الحسابات والودائع للتجار والمؤسسات المالية .
- تسريع عمليات الدفع والمحاسبة التي يقوم بها الزبون.
- تزويد الزبون بمعلومات عن كشف الحساب .
- الصرف الفوري للشيك .
- تخفيض تكاليف المصاريف الإدارية .

ج-إجراءات استخدام الشيك الالكتروني :

عندما يقوم المشتري بدفع قيمة المشتريات فإنّه يقوم بتحرير شيك الكتروني بقيمة ما تم شرائه لصالح البائع ويوقعه بنموذج توقيعه الالكتروني ويرسله عبر البريد الالكتروني، ثم يعيد البائع إرساله إلى البنك المشترك عن طريق البريد الالكتروني ، والذي يقوم بدوره بالتحقق من التوقيعات الالكترونية وبصماتها هو مخزن لديه من التوقيعات الالكترونية لكل من البائع

[1]- السعيد بريكة،(2011/2010)، واقع عمليات الصرفية الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية، ص 152.

[2]- السعيد بريكة ، المرجع نفسه، ص 153.

والمشتري ، وفي حالة تأكده من صحة التوقيعات يقوم البنك بتحويل المبلغ من الحساب الجاري للمشتري إلى حساب الجاري للبائع . [1]

وفي ما يلي نموذج يوضح دورة استخدام الشيك الالكتروني في عمليات الدفع :

الشكل رقم (2-5) : دورة استخدام الشيك الالكتروني في عملية الدفع

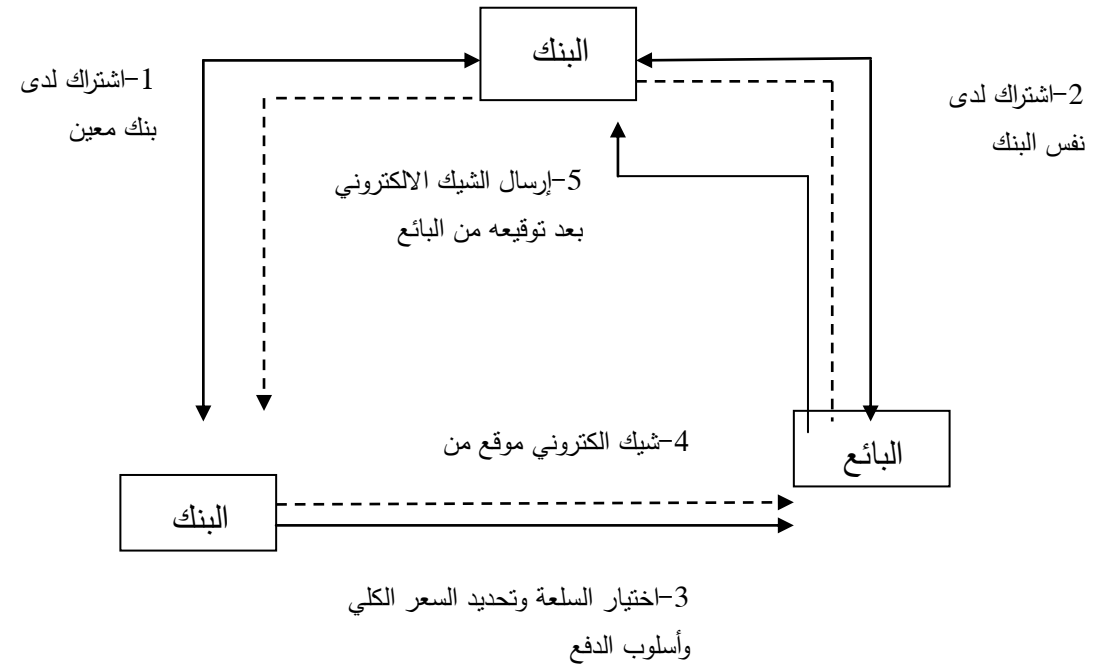

المصدر : محمد الصيرفي ، 2006، الإدارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص 173-174.

***خامسا: التحويلات الالكترونية للأموال**

تعد التحويلات المالية واحدة من أهم العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك سواء كان بنكا تقليديا أو بنكا الكترونيا، ويعد نظام التحويلات المالية الالكترونية، جزءا بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الالكترونية التي تعمل عبر الأنترنت، يتيح هذا النظام نقل

[1]- محمد الصيرفي، (2006)، الإدارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص 173-174.

التحولات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي لآخر وكذا المعلومات المتعلقة بها طريقة الكترونية آمنة وسهلة.

وتعرف التحويلات الالكترونية للأموال بأنها:[1] "عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدنية من حساب بنكي آخر، وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة، وهي شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام تحويل الأموال الالكترونية.

***الكيفية التي يتم بها التحويل الالكتروني للأموال :**

يقوم العميل بتوقيع نموذج معتمد واحد لصالح الجهة المستفيدة، والذي يتيح اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين، حيث تتم عملية التحويل الالكتروني للأموال بأسلوبين، فإمّا أن يتعامل البنك والعميل مع وسيط يقوم بتوفير البرمجيات اللازمة لذلك ويمكن إيجاد العديد منهم على الأنترنت يقوم الوسيط هذا بتجميع التحويلات الواردة إليه وإرسالها إلى دار المقاصة المالية الآلية، التي ترسل بدورها نموذج التحويل الالكتروني للأموال إلى بنك العميل ليقوم باقتطاع قيمة التحويل من رصيد العميل وتحويلها إلى حساب المستفيد .

أمّا إذا رغب المستفيد (التاجر) تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة المالية دون المرور بوسيط ، فإنه يقوم باقتناء برمجيات خاصة تسمح بإجراء هذه العملية ، أمّا العميل فيقوم باعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصدق لصالح التاجر الذي يرسل الاعتماد إلى دار المقاصة، هذه الأخيرة تحوله بدورها إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد له وإضافته إلى حساب التاجر .

[1]– العاني إيمان،(2007/2006)، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات جامعة منتوري، قسنطينة، ص 224.

***أهمية التحويلات الالكترونية البيانية:**

يستفيد كل من العميل والتاجر من عملية التحويل الالكتروني للأموال، فهي توفر لكليهما فضلا عن اليسر، السرعة في انجاز الأعمال وتكبد عناء التنقل إلى البنك فوائد أخرى أهمها:

***تنظيم الدفعات:** حيث يتم عمليات الدفع من خلال الإنفاق على وقت اقتطاع وتسديد التحويلات المالية، وهو ما يقطع أي شك في عملية السداد.

***السلامة والأمن:** فقد أزالت المقاصة الآلية والتحولات المالية الالكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية أو ضياعها والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة .

***توفير المصاريف:** حيث نقلل شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة.

***منافع التحويل المالي الالكتروني:** للتحويلات المالية عدة منافع ومزايا وهي كالتالي: [1]

***تنظيم الدفعات:** يكفل الإنفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية تنظيم عمليات الدفع دون أي ريبة في إمكان السداد في الوقت المحدد.

***تيسير العمل** : ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيادة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تيسير لأمر ورفع فعالية نظام العمل .

***السلامة والأمن** : ألفت المقاصة الآلية والتحولات المالية الالكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة .

*** تحسين التدفق النقدي** : رفع انجاز التحويلات المالية، الكترونيا موثوقية التدفق النقدي وسرعة ناقل النقد.

[1]– منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، (2005)، النقود الالكترونية ، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية ، ص 15.

***تقليل الأعمال الورقية:** يتمثل في تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية .

* **توفير المصاريف:** قللت شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة.[1]

***زيادة رضا العملاء:** تكفل سرعة عمليات التحويل الالكتروني وانخفاض كلفتها تحقيق رضا العملاء وتوطيد ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة .

***المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني**

بالرغم من حداثة وسائل الدفع الالكتروني وتوفرها على عدّة ايجابيات ، فلها بعض السلبيات التي صاحبتها حماية الزبون والتاجر أثناء تعاملاتهم .

أولا: مزايا وسائل الدفع الالكتروني: تتميز وسائل الدفع الالكتروني بعدّة مزايا الدفع الالكتروني بعدة مزايا ، والتي يمكن تلخيصها كما يلي : [2]

- **بالنسبة لحاملها:** تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها عدة مزايا عديدة، أهمها السيولة ويسر الاستخدام ، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع ، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفحاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطالة .
- **بالنسبة للتاجر:** تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات ، كما أنها ازدادت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة .
- **بالنسبة لمصدرها** : يجنى مصدر الطاقة عدة مزايا منها الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية .

---

[1]– العاني ايمان،(2007/2006)، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات جامعة منتوري، قسنطينة، ص 224.

[2] –HTTPS://Marktingegypb.blogspob.com 10/03/2022 à 21 :30.

***ثانيا: عيوب وسائل الدفع الالكتروني**

- **بالنسبة لحاملها:** من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الافتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية ، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء .
- **بالنسبة للتاجر:** إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانب التاجر أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء، وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري .
- **بالنسبة لمصدرها:** أهم أخطر مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم، وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها .

الجدول رقم (2-3) : مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكترونية

الجهات	المزايا	العيوب
حامل البطاقة	– سهولة ويسر الاستخدام – الأمان وتفادي السرقة والضياع – توفير فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة . –إتمام الصفات فريا بمجرد ذكر رقم البطاقة .	– زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية. – عدم السداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء
التاجر	– تعد أقوى ضمان لحقوق البائع – تسهم في زيادة المبيعات – نقل عبء متابعة ديون الزبائن إلى عاتق البنك والشركات المصدرة .	–قد تؤدي مخالفة أو عدم التزامه بالشروط إلى القاء البنك التعامل معه ووضع اسمه في القائمة السوداء ما يترتب عنه من صعوبات في ممارسة نشاطه التجاري .

مصدر البطاقة	– تعزيز الأرباح من خلال الفوائد والرسومات والغرامات .	–خطر تعثر سداد حاملي البطاقة للديون المستحقة عليهم

المصدر : محمد عبد حسين الطائي، 2010، التجارة الالكترونية– المستقبل الواعد للأجيال القادمة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، دار الثقافة، ص 187.

المبحث الثالث: استخدام وسائل الدفع الالكتروني

تواجه وسائل الدفع الالكترونية جملة من المشاكل التي أدت إلى انعدام الثقة بها، فرغم النجاح والتطور التي عرفتها الوسائل الحديثة إلاّ أن هناك جرائم ظهرت وجعلت من هذا النظام ناقصا .

المطلب الأول: العوامل المساعدة على وسائل الدفع الالكتروني

يرافق ظهور ونجاح وسائل الدفع الالكتروني عدة تطورات حاصلة نتيجة التطور التكنولوجي لدى البنوك، ومن أهم هذه التطورات ظهور البنوك الالكترونية التي تتميز بالسرعة والتقنية الحديثة، وكذلك ظهور طرق ونظم آمنة تساعد على تقديم خدمات مصرفية آمنة تساعد على تقديم خدمات مصرفية بأسلوب الكتروني آمن وظهور منظمات ومؤسسات في مجال المدفوعات .

***ظهور البنوك الالكترونية:** يعد انقطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا واستجابة للمتغيرات سواء الدولية والمحلية[1] ، وتتمثل أهم تلك المتغيرات في تصاعد الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، والتي دفعت بالبنوك لزيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفية، وأمدت هذا القطاع بأحداث الآليات وجعله، وجعله أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته، وقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بالبنوك الالكترونية .

*تعريف البنوك الالكترونية: ما هي إلاّ وسيلة الكترونية لنقل المنتجات والخدمات البنكية التقليدية والحديثة مباشرة إلى العملاء عبر الأنترنت، وهي بذلك تمكنهم من الوصول لحساباتهم وإجراء العمليات والحصول على المعلومات دون الحاجة إلى تنقل بين فروع البنك. [2]

[1]–رشدي صالح ، عبد الفتاح صالح،(2000)، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي في مصر، جامعة الإسكندرية، ص 24.

[2]–سلطاني خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

كما يمكن تعريف البنوك الالكترونية على أنها: " تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الالكترونية وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان مطلق ".

والبنوك الالكترونية لها وجود مالي وإداري ، وإذا عجز البنك عن آداء خدمة ما للعميل فإنه يلجأ إلى موقع البنك على الشبكة خاصة إذا كانت تشكيلة الخدمات في موقعي البنك التقليدي والالكتروني . [1]

ومن مزايا التي تتميز بها البنوك الالكترونية هي : [2]

1- تنظيم الدفعات: يكلف الإنفاق على وقت اقتطاع ، وتسديد قيمة التحويلات المالية في تنظيم الدفع بدون أي ريبة في إمكانية السحب في الوقت المحدد .

2-تسيير العمل: ألفت عملية المقايضة الآلية حاجة العميل إلى زيادة البنك لإبداء قيمة التحويلات المالية، مما يعني تسيير الأمر ورفع فعالية نظام العمل .

3-السلامة والأمن: أزالت التحويلات المالية الالكترونية الخوف من السرقة الشيكات الورقية و الحاجة إلى تناقل الأموال السائلة .

4-تحسين التدفق النقدي: رفع انجاز التحولات المالية إلكترونيا، موثوقية التدفق بسرعة تناقل النقد .

5-زيادة رضا العملاء: إنّ سرعة عمليات التحويل الالكتروني وانخفاض كلفتها يعود ذلك لتحقيق رضا العملاء، ولأن البنوك الالكترونية تحقق مع بعضها البعض العمليات المصرفية الفورية بسرعة تفوق العمليات العادية كالتحولات أو التسويات التي تأخذ وقتا طويلا وتكلفة

---

[1]-كاظم محمد فوزي الشمري،(2004)، الصيرفة الالكترونية، والأدوات ومعيقات التوسع، دار النشر، الطبعة الثانية، عمان، ص 28.

[2]-فريد راتب النجار ،(2004)،الاستثمار لنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص 186.

مرتفعة ، فقد يجذب العملاء بشكل كبير وللوصول إلى تحديد الفوارق في تكلفة العمل المصرفي الالكتروني وتكلفة العمل التقليدي . [1]

***الخدمات المصرفية الالكترونية:**

1-الهاتف المصرفي: أنشئت هذه الخدمة مع تطور الخدمات المصرفية في العالم وهذه الخدمة أي الهاتف المصرفي يؤدي إلى تفادي طوابير الزبائن في الاستفسار عن بعض الخدمات المصرفية وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا، وتأخذ كمثال لهذه الخدمة بنك "ميلاند بأمريكا " ، ومن خلال الاتصالات الهاتفية بالبنك عن طريق رقم سري خاص، يمكن العميل من سحب وتحويل الأموال أو الأمر بالدفع لصالح دائنه مثل سداد فاتورة الهاتف والكهرباء، كما يمكن الاستفسار عن جميع المعلومات التي يطلبها العميل . [2]

2-التحويل الالكتروني للأموال : تعمل المصارف الالكترونية داخل شبكة المعلومات الدولية عن طريق المشاركة في شبكة حواسيب التحويل تتولى التداول الالكتروني لمجموعة من القيود المحاسبة التي تتم بين الدائن والمدين في مختلف المصارف وبهدف نظام التحويل الالكتروني للأموال من أجل تسهيل وتعجيل الدفوعات وتسويتها بين المعارف وهذا ما ينتج عنه تقديم خدمات أفضل للزبائن من خلال هذه العملية المصرفية تتم المصارف بميزة تنافسية في الأسواق العالمية من خلال العمل الالكتروني يتيح للمعارف إمكانية التسوية الفورية الأموال عبر حساباتها الجارية، لدى المصرف المركزية توفير دفع الفوري لعملائها، كما يشمل هذا النظام تشويه المدفوعات التي تتم عن طريق شبكة المدفوعة والنظام الالكتروني.

---

[1]- عدنان الهندي، (2000)، "التجارة الالكترونية والخدمات المصرفية والمالية" ، اتحاد المصارف العربية، لبنان، ص 11.

[2]- مايو مريم،(2015/2014)، مستقبل التجارة الالكترونية داخل البنوك، مذكرة تخرج شهادة ماستر، تخصص بنوك وأسواق مالية، جامعة مستغانم ، ص 65.

-لتداول الأسهم ومقاصة الشبكات. [1]

3-النظام المعرفي المباشر مع التمثيل: بدأت مجموعة من المصارف العالمية الكبرى في تطبيق النظم المصرفية المباشرة مع الزبائن من الحاسب الآلي المتواجد في المنزل أو المكتب .

ومن خلال هذه الخدمة يستطيع الزبون أن يتمكن من القيام بالعمليات الروتينية مثل تحويل الأموال من حساب إلى آخر .

في بريطانيا دخلت هذه الخدمة 1985، وكانت تعمل بواسطة شاشة متوفرة لدى العميل في المنزل يتصل مباشرة مع المصرف، تمكنه من معرفة كل المعلومات التي هو في حاجة إليه. أمّا في عام 1987 تمت إضافة خدمة الصوت أي محادثة بين الزبون والمصرف مباشرة من خلال الحاسب الآلي الخاص بالزبون .

4- الأنترنت المصرفي : بأنّ نظام الأنترنت القائم على البنك المنزلي له أهمية كبيرة سواء على مستوى البنك أو على مستوى العملاء الذين يتوفرون على خطوط الأنترنت وتركز أشكاله فيما يلي:

- إمداد العملاء بالمعلومات الخاصة بأرصدتهم.
- تقديم طرق الدفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا .
- كيفية إدارة المحافظ المالية للعملاء .
- طرق تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة .
- تقديم نشرات الكترونية إعلامية عن الخدمات المصرفية . [2]

***الاستفادة من وسائل الأمان عبر الأنترنت:** تتميز وسائل الدفع الحديثة عن الوسائل التقليدية على أنّها تتمتع بالاستفادة من وسائل الأمان لاستعمالها عبر المعاملات البنكية

[1]- طارق طه،(2000)، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتاب للطباعة والنشر، القاهرة ، ص 165.

[2]-طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص 166.

التي تتم عبر هذه الشبكة ، والتي تكون الدفع الالكتروني الدفع الالكتروني طرفا فيها، وتتمثل هذه الابتكارات الحديثة كما يلي:

أولا : التوقيع الالكتروني: هو ملف رقمي صغير يصدر عن أحد الهيئات المتخصصة المستعملة و معترف بها من الحكومة، وفي هذا الملف يتم تخزين الاسم وبعض المعلومات المهمة مثل رقم التسلسل وتاريخ انتهاء الشهادة ومصدرها، وهي تحتوي على مفتاحين (المفتاح العام والخاص) .

المفتاح الخاص : هو توقيعك الالكتروني الذي يميزك عن بقية الناس .

المفتاح العام: يتم نشره في الدليل وهو مفتاح لعامة الناس . [1]

والتوقيع الالكتروني هو عبارة عن حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات لها طابع منفرد تسمح بتحديد صاحب التوقيع وتميزه عن غيره ويتم اعتماده من الجهة المختصة .

*** أشكال التوقيع الالكتروني:**

أ-التوقيع باستخدام القلم الالكتروني: ومعناه نقل التوقيع الالكتروني المكتوب بخط اليد على المحرر إلى الملف المراد نقل هذا المحرر إليه باستخدام جهاز وعليه ينقل المحرر موقعه عليه من صاحبه إلى شخص آخر باستخدام شبكة الانترنت، ويعتبر التوقيع بالقلم الالكتروني الصورة الثانية للتوقيع الالكتروني، حيث تتم استخدام طريقة Pen-GN ، ويقم ذلك عن طريق قلم الكتروني حسابي يمكن عن طريق الكتابة على شاشة الكمبيوتر وهذا يتم باستخدام برنامج معين، هذا الأخير أي البرنامج يقوم بوظيفتين : الوظيفة الأولى تتمثل في خدمة النقاط التوقيع ، أما الوظيفة الثانية تتمثل في قيمة التحقق من صحة التوقيع ، حيث يتعلق البرنامج أولا بيانات العميل عن طريق بطاقته الخاصة التي وضعها في الآلة المستخدمة، وتظهر بعد ذلك التعليمات على الشاشة ، ويتبعها الشخص ثم تظهر رسالة

[1]-سلطاني خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

تطالب بتوقيعه باستخدام قلم على مربع في داخل الشاشة، ودور هذا البرنامج بقيام خصائص معينة تظهر له على الشاشة بأنّه موافق أو غير موافق على هذا التوقيع .

إلاّ أن تلك الطريقة تواجه الكثير من المعوقات تتمثل في عدم الثقة، حيث يمكن للمستقبل أن يحتفظ بهذا التوقيع الموجود على المحرر الذي استقبله عن طريق شبكة الأنترنت ووصفه على أي مستند آخر لديه دون وجود أي طريقة يمكن من خلالها التأكد من أن صاحب هذا التوقيع هو الذي وضعه على هذا المستند، فإن إرساله إلى هذا الشخص وعليه فإن تلك الطرفة مأخوذ ضدها انعدام الثقة . [1]

ب-التوقيع باستخدام الخواص الذاتية: وهذا النوع من التوقيع يعتمد على الخواص الكيميائية والطبيعية للأفراد، وتشمل البصمة الشخصية، مسح العين البشرية، التحقق من مستوى نبرة الصوت، خواص اليد البشرية، التعرف على وجه البشري والتوقيع الشخصي.

وهو ما يعني أنه يتم تعيين الخواص الذاتية لتعيين مثلا عن طريق أخذ صورة دقيقة لها ، و تخزينها في الحاسب الآلي لمنع أي استخدام من أي شخص آخر بخلاف الشخص المخزنة الخواص الذاتية لعينة، وهكذا الحال بالنسبة لبصمة الأصابع أو خواص اليد البشرية والتوقيع الشخصي أو نبرة الصوت . [2]

ج.التوقيع الرقمي: وتعني منظومة بيانات في صورة بشفرة، بحيث يكون في إمكان المرسل إليه التأكد من مصدرها ومضمونها، وبهذا في الظهور والانتشار مؤخرا بعد الاعتراف بالتوقيع الالكتروني ، ولكن أكثرها شيوعا هي التوقيعات الرقمية القائمة على ترميز المفاتيح.

***ثانيا : التشفير الالكتروني:** التشفير بشكل عام هو عملية الحفاظ على سرية المعلومات (الثابت منها والمتحرك) باستخدام برامج لها القدرة على تحويل وترجمة تلك المعلومات إلى رموز ، بحيث إذا تم الوصول إليها من قبل أشخاص غير مخول لهم بذلك ، لا يستطيعون فهم أي شيء لأن ما يظهر لهم هو خليط من الرموز والأرقام والحروف الغير مفهومة،

[1]- منير الجنيهي، ممدوح الجنيهي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2]- منير الجنيهي، ممدوح الجنيهي، مرجع سبق ذكره، ص 75-78.

بحيث يتم تشفير الملف و فك التشفير عن طريق كلمة السر، ويشمل التشفير نوعين أساسين وهما :

- **التشفير المتناظر :** يقوم بالاعتماد على مفتاح واحد معروف لدى الطرفين لفك التشفير ، وهي كلمة السر، وتعتمد قوة وفعالية التشفير على طول المفتاح مقدرا بالبث BNC (عدد الخانات)، أي كلما زاد البث زادت نسبة الأمان وصعوبة فك الشفرة.

- **التشفير الغير متناظر:** يقصد بالتشفير الغير متناظر وجود مفتاحين لإتمام عملية التشفير، وذلك التشفير وليس مفتاح واحد كما في التشفير المتناظر .

1-المفتاح العام: الذي يستخدم لتشفير الرسالة، ويتم إرساله لمن تريد (شخص، مجموعة،...) .

2-المفتاح الخاص: الذي يستخدم لفك التشفير، تحتفظ به في جهازك الخاص، لا أحد يعرف كلمة سر المفتاح الخاص فلا يمكنك فك الشفرة عن الرسالة إلاّ عن طريق المفتاح الخاص فقط، فإذا ضاع المفتاح الخاص فلا يمكن فك التشفير عن الرسالة .

المطلب الثاني : العوامل المعرقلة لوسائل الدفع الالكتروني:

تواجه وسائل الدفع الالكترونية جملة من المشاكل التي أدت إلى انعدام الثقة بها، فرغم النجاح والتطور التي عرفتها الوسائل الحديثة إلاّ أن هناك جرائم ظهرت وجعلت من هذا النظام ناقصا، حيث ترتكب هذه الجرائم في حق الإعلام الآلي والبطاقات البنكية، هما أفرز مخاطر المعاملات المصرفية بالوسائل الالكترونية.

***الجرائم الالكترونية و أنواعها:** مع تطور السريع الحاسب الآلي وشبكة الانترنت وانتشارها الغير مسبوق في كافة مجالات الحياة والتي لا يخلو منها أي بيت أو مؤسسة بدا يظهر نوع جديد من الجرائم تسعى الجرائم الالكترونية .

1-تعريف الجريمة الالكترونية: عرفت بأنها " الجريمة التي تتم باستخدام جهاز الكمبيوتر من خلال الاتصال بالأنترنت، ويكون هدفها احتراق الشبكات وتخزينها والتحريف والتزوير والسرقة الاختلاس، قرصنة، وسرقة حقوق الملكية الفكرية. [1]

كما عرفت أيضا: "وسائل غير قانونية لاقتحام نظام الكمبيوتر بدون إذن من صاحب الكمبيوتر (المستخدم)، وهي جريمة ذات طابع مادي الذي تتمثل في كل سلوك غير قانوني مرتبط بأن شكل الأجهزة الالكتروني، يتسبب في حصول المجرم على فوائد مع تحميل الضحية خسارة، ودائما يكون هدف هذه الجرائم هو سرقة وقرصنة المعلومات الموجودة في الأجهزة، أو يهدف إلى ابتزاز الأشخاص بمعلوماتهم المخزنة على أجهزتهم المسروقة ". [2]

2-أهداف الجرائم الالكترونية:

- التمكن من الوصول إلى المعلومات بشكل غير شرعي، كسرقة المعلومات أو الاطلاع عليها أو قيمتها أو تعديلها بما يحقق هدف المجرم.
- التمكن من الوصول إلى المعلومات بشكل غير شرعي، كسرقة المعلومات أو الاطلاع عليها أو تعديلها بما يحقق هدف المجرم .
- التمكن من الوصول عن طريق الشبكة المكتوبة إلى الأجهزة الخادمة الموفرة المعلومات وتعطيلها.
- الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا والبنوك والجهات الحكومية والأفراد وابتزازهم بواسطتها.
- الكسب المادي أو المعنوي أو السياسي حيز المشروع عن طريق تقنية المعلومات.

وتعتبر الجرائم الالكترونية هي النوع الشائع الآن من الجرائم، إذ أنّها تتمتع بأكثر من المميزات للمجرمين تدفعهم إلى ارتكابها، ويمكن تعريفها بأنّها: " الجرائم التي لا تعرف

---

[1]- سلطاني خديجة ، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد، (2003)، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، ص 152.

الحدود الجغرافية والتي يتم ارتكابها بأداة هي المجلس الآتي عن طريق شبكة الأنترنت وبواسطة شخص على دراية قائمة بها .

3- أنواع الجرائم الالكترونية: تنقسم على الشكل الآتي: [1]

أ- الجريمة المالية (Criminalité financière) : وهي التي تسبب أضرار مالية على الضحية أو المستهدف من عملية النصب ، وتأخذ واحدة من الأشكال التالية:

- عملية السرقة الالكترونية كالاستيلاء على ماكينات الصراف الآلي والبنوك كتلك التي منتشرة الآن في الكثير من الدول الافريقية، وخاصة جنوب افريقيا، وفيها يتم نسخ البيانات الالكترونية لبطاقات الصراف الآلي والبنوك تم استخدامها لصرف أموال من حساب الضحية.
- إنشاء صفحة أنترنت مماثلة جدا لموقع أحد البنوك الكبرى أو المؤسسات المالية الضخمة لتطلب من العميل إدخال بياناته أو تحديث معلوماته يقصد الحصول على بياناته المصرفية وسرقته .
- وسائل البريد الوارد من مصادر مجهولة بخصوص طلب المساهمة في تحرير الأموال من الخارج وع الوعد بنسبة من المبلغ، أو تلك التي توهم صاحب البريد الالكتروني بفوزه بإحدى الجوائز وتطالبه بموافاة الجهة برقم حسابه المصرفي .

ب- الجريمة الثقافية (Crime cultuel) : وهي استيلاء المجرم على الحقوق الفكرية ونسبها له من دون موافقة الضحية، فمن الممكن أن تكون أحد الصور التالية:

- قرصنة البرمجيات : هي عملية نسخ أو تقليد البرامج إحدى الشركات العالمية على اسكوانات وبيعها للناس بسعر أقل .
- التعديل على القنوات الفضائية المشفرة .
- جريمة نسخ المؤلفات العلمية والأدبية بالطرق الالكترونية المستحدثة .

[1]-الجنيهي محمد، الجنيهي ممدوح ، (2004) ، جرائم الأنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها ، دار الفكر العربي ، الإسكندرية، ص 13.

ج-الجريمة السياسية والاقتصادية (Crime politique et économique): يستخدم المجموعات الإرهابية حاليا تقنية المعلومات لتسهيل الأشكال النمطية من الأعمال الإجرامية ، وهم لا يستولون عن استخدام الوسائل المتقدمة مثل : الاتصالات والتنسيق ، بث الأخبار المغلوطة، توظيف بعض صغار السن، وتحويل بعض الأموال في سبيل تحقيق أهدافهم.

– الاستيلاء على المواقع الحساسة وسرقة المعلومات وامتلاك القدرة على نشر الفيروسات وذلك يرجع إلى العدد المتزايد من برامج الكمبيوتر القوية والسهلة الاستخدام، والتي يمكن تحميلها مجانا .

– نشر الأفكار الخاطئة بين الشباب كالإرهاب والإدمان لفساد الدولة لأسباب سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى .

كما كان ظهور وسائل الدفع الالكتروني عاملا مساهما في ظهور هذا النوع من الجرائم والتي يمكن أن تلخصها كما يلي :

***انتقال شخصية الفرد:** تتم عندما يستغل اللصوص البيانات التالية (كالعنوان وتاريخ الميلاد ورقم الضمان الاجتماعي) ، لشخص ما على الشبكة الالكترونية أسوأ استغلال من أجل الحصول على بطاقة بنكية ائتمانية، حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات لاستخراج البطاقات البنكية عبر الانترنت غالبا من خلال الهيئات التي لا تتخذ إجراءات أمنية صارمة عبر الشبكة . [1]

***جرائم السطو على أرقام البطاقات:** أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الأنترنت عملية سهلة، لذلك تزايدت هذه الحوادث التي أعقبتها عمليات الابتزاز لإرجاع تلك الأرقام أو لعدم نشرها أو لعدم استخدامها .

***غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية:** تعتبر جريمة غسل الأموال من أهم وأخطر الجرائم وأكثرها انتشارا ، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، وهي تلك العمليات

[1]–الجنيهي محمد، الجنيهي ممدوح، مرجع سبق ذكره، ص 42.

البسيطة أو المعقدة أو المشروعة أو الغير مشروعة ، التي تتم في إطار قطع صلة المال الغير مشروع بمصدره الإجرامي لاكتسابه طابعا شرعيا مع العمل على استعمال وابتكار تقنيات متطورة جدا للقيام بتبيض أموالهم القذرة، وينتهي ذلك إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة ، وأبسط الطرق لهذه العملية هي القيام بسحب مبالغ كبيرة على دفعة من الصراف الآلي في بلد أجنبي من ثم يقوم فرع المصرف الذي سحب المبلغ من ماكينة بطلب تحويل المبلغ من الفرع الذي اصدر البطاقة، فتتم عملية التحويل بخصم المبلغ من رصيد العميل الذي يكون قد تهرب من دفع رسوم التحويل واستطاع أن يغسل أمواله. [1]

كذلك تعتبر الأنترنت من أحدث الطرق غسيل الأموال المشبوهة، خاصة أنها الأسهل استخداما والأيسر في التعامل مع البنوك، وبضغط المفتاح تفتح له آفاق الدخول في حسابات وأنشطة مالية وبنكية من أي في العالم، فيقوم المجرمون بالاعتماد على عملية على عملية التحويل الالكتروني في الأموال من خلال البنوك بإيداع الأموال المسروقة في حسابات متعددة بالبنوك ، تم تحول إلى عدة فروع في بلدان مختلفة .

– **السلب بالقوة الالكترونية:** حيث يتم إتمام الحساب في التلاعب بالمعلومات وذلك جاء خال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاف دائنين كأجور يجب دفعها أو فواتير يجب سدادها، وذلك عن طريق اختلاف مدنين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب، أما المدرين المعتدى عليه فلن يتمكن من إثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية، وهكذا يستغل المتحايل طرق الدفع الآلية للحصول على الأموال غير شرعية .

***مخاطر البنوك الالكترونية:** إنّ أهم المخاطر تتبع من ازدياد المعاملات التي تجري عبر الحدود الناشئة عن الانخفاض الشديد في تكاليف المعاملات والسهولة الشديدة في الأنشطة

[1]– بدر الدين خلاف ، (2011)، جريمة غسل الأموال وعلاقتها بجريمة الفساد، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الواحد والعشرون، ص 306–307.

المصرفية، وكذلك نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا لتوفير الخدمات المصرفية مع الحماية اللازمة ، نذكر منها ما يلي :

1-المخاطر التنظيمية: تتعلق بالعلاقة البنوك الالكترونية بالبنك المركزي، حيث أن النقود الالكتروني ستجعل من الصعب مراقبة وتحديد الكتلة النقدية، كذلك تداول عدة أشكال من النقود صادرة عن مؤسسات بنكية وغير بنكية يجعل العديد من المبالغ خارج الوقاية السلطة النقدية من الناحية التنظيمية، كما أن ذلك يؤدي صعوبة في تحصيل الضرائب بالإضافة إلى مشكلة التهرب الضريبي التي أصبحت يسيرة لسهولة تحويل الأموال عبر الحدود . [1]

2-المخاطر القانونية: تحدث هذه المخاطر عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية والشريعة المنصوص عليها خاصة المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وعدم توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية. [2]

3-مخاطر العمليات: إنّ طبيعة المعاملات البنكية الالكترونية ينتج عنها تهديدات أمنية تأتي سواءا من داخل النظام أو من خارجه، وعلى البنوك أن تتبع ممارسات سليمة لضمان سرية البيانات والاعتماد على خبراء في ذلك .

4-مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي سلبي تجاه البنك، والذي قد ينشأ من عدم توافر وسائل الحماية الكافية والمؤكدة للبيانات التي يحتفظ بها البنك والخاصة بعملائه، وهذا ما يؤثر تأثيرا كبيرا على سمعة البنك وعلى نشاطه مما يؤدي إلى تراجع عدد العملاء لدى هذا البنك وينخفض نشاطه إلى أقصى حد مما يقلل من الأرباح . [3]

---

[1]-عبد الرحيم وهيبة، (2007/2006)، تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير ، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، ص 09.

[2]-منير الجنيهي، ممدوح الجنيهي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3]-منير الجنيهي ، ممدوح الجنيهي ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

***مخاطر البطاقات البنكية:** مع ازدياد استعمال البطاقات البنكية على وجه الخصوص تعددت وسائل الاحتيال في استعمالها وتنوعت صورها، ويمكن تقسيم هذه الجرائم كما يلي :

1-الجرائم التي يرتكبها العميل بسبب إساءة استعمال البطاقات البنكية: فالعميل نفسه مالك البطاقة قد يستعملها لارتكاب جرائم مخالفة للعقد المبرم بينه وبين البنك، وذلك بطبيعة الحل للحصول على الأموال بأي طريقة كانت، ومعظم هذه الجرائم أو المخالفات نذكرها كما يلي :

- **تجاوز الحامل لرصيده بالسحب خلال أجهزة الصراف الآلي :** وتقع هذه الجريمة عندما يقوم حامل البطاقة بالسحب من الآلية للنقود بمبلغ يزيد عن رصيده بالبنك، أو يتجاوز الحد الأقصى المصرح له به.
- **استخدام بطاقة انتهت مدة صلاحيتها:** لكل بطاقة مدة صلاحية معينة وبعد مرور هذه المدة لا بد على العميل أن يردها للبنك أو الجهة المصدرة لها ، وذلك إما لتجديدها أو التخلي عنها ، وفي حال لم يفعل ذلك يرى البعض بضرورة اعتباره جرم .
- **إساءة استخدام بطاقة الوفاء:** قد يعمل العميل بشراء سلع وخدمات تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك أو الجهة المصدرة كحد أقصى لها، أو يقوم بشراء السلع والخدمات تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك وإنّما تتجاوز الرصيد الموجود في حسابه.
- **استخدام البطاقة الملغاة:** يحدث أحيانا أن يقوم البنك أو المؤسسة المالية المصدرة للبطاقة بإلغائها أثناء سريانها ذلك لأن حامل البطاقة قد أساء استخدامها مما اضطر البنك إلى سحب البطاقة كعقوبة الاستخدام السيء إلاّ أن حاملها يمنع عن رد البطاقة ويقوم باستخدامها مرة أخرى على الرغم من التنبيه عليه باعدتها إلى المصدر، كما أن من أسباب الإلغاء أن تتدخل ظروف من شأنه زعزعة المركز المالي للحامل بحيث تؤثر في اعتباره الشخصي، والاستخدام السيء للبطاقة هنا يأخذ صورتين الأولى تتمثل بقيام

الحامل بالوفاء بقيمة مشترياته من التجار أو يستخدمها لسحب النقود من أجهزة الصراف الآلي . [1]

- **إساءة استخدام بطاقة ضمان الشيكات:** تقع هذه الجريمة عندما يقوم الجاني بإصدار شيك لمن اشترى منه البضاعة بقيمة تتجاوز السقف الذي يضمنه البنك المصدر للبطاقة أو يصدر شيكا مسحوبا على البنك بقيمة أعلى من تلك القيمة التي تتضمن البنك المصدر للبطاقة الوفاء بها.

2-الجرائم التي يرتكبها الغير يسبب إساءة استعمال البطاقات الالكترونية: قد يتم أيضا ارتكاب جرائم باستخدام البطاقات من قبل الغير وذلك على النحو التالي:

استعمال البطاقة المسروقة أو المفقودة من قبل الغير: السارق أو من عثر عليها قد يستخدمها في سحب النقود من الموزع الآلي، وقد يستخدمها في الحصول على السلع والخدمات من التجار إذا عثر عليها الجاني في مكان صاحبها قد فقدها فيه صابها واستولى عليها بغية تملكها، فالواقعة تكون جريمة التقاط أشياء مفقودة، وإذا استولى الجاني بالحيلة والخداع بعد استخدام أحد الوسائل الاحتيالية المحددة قانونا في هذا الشأن فإن الواقعة تكون جريمة احتيال ونصب. [2]

- **السحب لبطاقات الكترونية مزورة:** قد يقوم الغير بتزوير بطاقات الدفع أو السحب ائتمان مسروقة واستبدال ما بها من بيانات، وقد يتم التواطؤ مع صاحب البطاقة لاستعمالها في السحب وتزوير توقيعه، ثم يقوم بالاعتراض على عمليات السحب ويطعن بالتزوير على توقيعه حتى يخصم المبلغ المسحوب من حسابه الخاص .

ويلاحظ أن أكثر من نصف عمليات الاحتيال فيما يخص البطاقات تقع في الولايات المتحدة الأمريكية، أمّ الباقي فيوجد حوالي 30% منها في أوروبا خاصة بريطانيا، أمّا البطاقات

[1]-سماح شعبور، مصباح مرابطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

[2]- عبد القادر القهوبي ، (2002)، الجرائم المتعلقة باستخدام البطاقات الممغنطة – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية ، لبنان، الجزء الثالث ، ص 353.

المفقودة أو المسروقة تمثل أكثر من نصف الخسائر المترتبة على عمليات الاحتيال، وتزوير هذه البطاقات تمثل الخطر الأكبر الذي يهدد التجارة الالكترونية.

والاحتيال بالبطاقات لا يمكن من معرفة المستعمل لها إن كان الحامل الشرعي أو الشخص السارق لها أو من عثر عليها، فيمكن من التخفيف من هذه الظاهرة باستخدام الصور، فقد قام بنك بالولايات المتحدة الأمريكية Citi Bank ، بتنفيذ مشروع ضخم يتعلق بوضع الصور الشخصية على البطاقات في الولايات المتحدة الأمريكية، وصدر وفقا لهذا النظام أكثر من مليون بطاقة تحمل صورة صاحبها، وتم هذا المشروع ليتبين أنها فعالة جدا لمواجهة الاحتيال .

وقد تعددت جرائم البطاقات حتى على شبكة الأنترنت، حيث أصبحت هناك عصابات دولية تنشط على هذه الشبكة بهدف تجميع أكبر عدد ممكن من أرقام البطاقات، وهو الأمر الذي جعل التجارة الالكترونية ليست في المستوى الذي كان متوقع لها، بسبب تردد المستهلكين في الكشف عن بياناتهم الشخصية واستعمال بطاقاتهم على شبكة مفتوحة، وهو الأمر الذي يستدعي تحديث قوانين عقابية، تكفل حماية جزائية كاملة للبطاقات بوصفها أداة دفع .

المطلب الثالث : الحلول المقترحة والإثبات المصرفي لوسائل الدفع الالكترونية :

للتغلب على العيوب التي تحصل على مستوى استعمال البطاقات البنكية يجب على كل الأطراف تحمل المسؤولية، واتخاذ إجراءات معينة نلخصها في ما يلي :

- **الإجراءات المتخذة من طرف حامل البطاقة:**

- المحافظة على البطاقة من الضياع، وعدم وضع البطاقة والرقم السري الخاص في مكان واحد .
- الإبلاغ عن فقدان البطاقة.
- التقيد في استعمال البطاقة في الأغراض المخصصة لها.
- إبلاغ البنك المصدر عن التجار الذين يرفضون قبول البطاقة أو الذين يبيعون بسعر أعلى بموجب البطاقة.

- الاحتفاظ بصورة القسائم التي تشري بموجبها مع كشف الحساب الذي يصله من طرف البنك.
- اليقظة عند تسجيل التاجر بيانات البطاقة على الشعارات وعند كتابة المبلغ قبل التوقيع عليها .
- سرعة الرد على البنك المصدر والمبادرة بتغطية الحساب الجاري إذ وصل للحد الأدنى أو سداد المطلوب.
- الاستعمال المكثف المستمر للبطاقة واستعمالها في الدفع لتحقيق عائد إضافي للبنك والممثل في عمولة البنك .

يجب أن يدفع حامل البطاقة كل حسابه خلال 25 يوم لكي تتاح للمصرف فرصة أخذ الفوائد على الرصيد المتبقي. [1]

***الإجراءات المتخذة من طرف البنك المصدر:**

- حسن اختيار العملاء الذين يقرر البنك إصدار البطاقات لهم من خلال وضع معايير لدراسة حالة العميل والاستعلام عنه من المراجع الائتمانية والمهنية لهم ، ومن الوثائق المقدمة منهم و التأكد من صحتها .
- تحديد الحد الأقصى المسموح بحماية البطاقة لهم ، بموجب البطاقة شهريا أو أسبوعيا بما يتناسب مع قدراتهم المالية والبطاقات الأخرى الممنوحة للعميل من نفس البنك أو البنوك الأخرى وسائر الالتزامات المالية الدولية المطلوب منهم سدادها شهريا.
- حسن اختيار التجار من المؤسسات التي تتمتع بسمعة طيبة واستقرار مهني ومالي وقانوني في موقع مناسب، وأن يكون نشاطهم يتضمن سلعا متنوعة وعليها طلب ملحوظ من حملة البطاقات على جانب الأخذ بعين الاعتبار أسعار السلع.
- التسويق المناسب للبطاقة من خلال الترويج الشخصي والإعلانات والدعاية .

[1]- طارق عبد العال حماد، (2008)، التجارة الالكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر الطبعة الثانية، ص 131.

– حسن اختيار العاملين في قسم البطاقات ممن توفر فيهم الكفاءة المهنية والشخصية السليمة، وإعدادهم من خلال برامج تدريبية ومتبعة التأهيل بصورة مستمرة .

– متابعة حركة سداد العملاء والمتابعة المستمرة للتجار والتأكد من التزاماتهم ببنود وشروط الاتفاق الموقع معهم كل أي مشاكل تواجههم بصفة فورية .

– إمداد التاجر بالأدوات اللازمة لاستعمال البطاقة .

– المعالجة المحاسبية السليمة للعمليات المالية المتعلقة بالبطاقات والاحتفاظ بالمستندات .

– توفير مختلف الأجهزة الالكترونية ووسائل التحكم في استعمالها من طرف موظفي البنك .

– وجوب توفر شبكة معلومات مرنة الاتصال وسهلة بين البنوك والتاجر وحامل البطاقة.

– محاولة تتميز العملاء لاستعمال البطاقة، وذلك بمزايا الائتمان المجاني وغير المجاني الذي توفره البطاقة ومحاولة إقناعه بمزايا وايجابية البطاقة.

– توفير نظام رقابة قادر على تفادي الديون المعدومة ومحاولة البنك لنشر الوعي المصرفي عن طريق إعطاء المعلومات الخاصة باستعمال البطاقات البنكية .

***الإجراءات المتخذة من التاجر** : تتمثل هذه الإجراءات في : [1]

– التحقق من البطاقة وأن مقدمها هو صاحبها ، وكذلك من صلاحيتها .

– التأكد من أن مبلغ العملية لا تتجاوز الحد الأقصى للمرة الواحدة والحصول على التفويض المطلوب، في حالة التجاوز أو الشك عليه الاتصال بالبنك المصدر أو التأكد من خلال الآلة الالكترونية بعدم تجاوز الحد الأقصى للبطاقة .

– التقيد بمواعيد إرسال إشعار البيع في المواعيد المحددة التعاقد .

[1]– محمود سحتوت ، (2003)، النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيمتر ، بسكرة العدد الرابع، ص 66.

خلاصة الفصل :

بالرغم من تعدد أنظمة الدفع إلا أنها تحقق الهدف نفسه وهو تحويل الأموال من حساب في بنك إلى حساب في بنك آخر لأغراض متعددة ، ومع تطور التكنولوجيا ظهرت أنظمة دفع جديدة فضلها معظم الأفراد على الأنظمة الأخرى لمزاياها التي تمنحها لهم من اختصار للوقت وتوفير للجهد ، وهي أنظمة الدفع الالكترونية التي ظهرت مع ظهور التجارة الالكترونية وشبكة الأنترنت، حيث لأصبحت الأنظمة الأخرى غير مجدية في هذا النوع من التجارة الذي يتطلب وسائل أكثر تطورا وحداثة ، وهي وسائل الدفع الالكترونية التي اتخذت عدة أشكال وهي البطاقات البنكية، الشبكات الالكترونية، التحولات الالكترونية والمحافظ الالكترونية، وكل هذه الوسائل يؤدي دور مهما في تسريع وتأدية الخدمة للأفراد بكل أمن وسلامة .

الفصل الثالث: الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

المطلب الأول: المنظومة المصرفية في الجزائر

المطلب الثاني: مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

المطلب الثالث: واقع استعمال البطاقة البنكية في الجزائر

المبحث الثاني: تحديث نظام الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية

المطلب الأول: علاقة وسائل الدفع الإلكتروني بتطوير الأداء البنكي

المطلب الثاني: معيقات نجاح وسائل الدفع في النظام النقدي الجزائري

المطلب الثالث: العقبات التي تواجه نظام النقد الإلكتروني في البنوك الجزائرية والحلول المقترحة لمواجهتها.

المبحث الثالث: الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية

المطلب الأول: تطور الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية

المطلب الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية

أولا: مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

ثانيا: تشخيص واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

المطلب الثالث: معيقات توسع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر و متطلبات نجاحها.

خلاصة الفصل

تمهيد :

مع تزايد الأهمية اليت اكتسبتها النقود الإلكترونية باعتبارها وسيلة دفع حديثة في ظل التقدم التكنولوجي الذي يعيشه العالم. حيث قد تم التوصل إلى أن تطور نظام النقد الإلكتروني في الجزائر يتم بوتيرة متباطئة رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية من أجل تعميم الدفع الإلكتروني، حيث لازالت هناك العديد من العقبات التي تحول دون تعميم وتوسيع استخدامها.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

المبحث الثاني: تحديث نظام الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية

المبحث الثالث: الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية.

المبحث الأول: نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكترونية في العالم و توسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات، حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن ، إلا أن الجزائر بقيت بعيدة عن هذه المستخدمات رغم أن العديد من الدول العربية قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال و ما نستطيع التحدث عنه هو بطاقات السحب و تفعيل بعض الآليات الأخرى .

المطلب الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية . [1]

النظام المصرفي الجزائري هو مجموعة المصارف العاملة، و هو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، و خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، و هو يشمل الجهاز المصرفي و المنشئات المالية المتخصصة و السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي و الخزينة العامة .

تطور النظام المصرفي الجزائري :

قبل التعرض لتطور النظام المصرفي والمراحل التي مر بها منذ الاستقلال نستعرض بإنجاز تطور الجهاز المصرفي الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي وصولا إلى ما هو عليه الآن.

1) النظام المصرفي خلال الاحتلال الفرنسي : [2]

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلة كإمداد النظام المصرفي الفرنسي، و نتيجة لذلك كانت تتمتع الجزائر قبل الاستقلال بوجود شبكة واسعة من المصارف و المؤسسات المالية ، و هي الأكثر تطورا من أية مستعمرة فرنسية أخرى ، و السبب هو اعتبار الجزائر موطنان دائما للمعتمرين المحدثين .

---

[1] – سماح شعيور ، مباح مرابطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

[2] – العيد موفان ،(2010/ 2011) ، دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، ص 03.

إلا أن ذلك الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الفترة، كانت وظيفته الأساسية خدمة المستعمرين و مصالحهم، أما بالنسبة لسياسة الائتمان فكانت انعكاسا لمثيلتها في فرنسا بخدمة مصالح المستعمرين فقط ، ورغم تناقضات و سلبيات الجهاز المصرفي آنذاك إلا أنه يعتبر بمثابة مكسب لم تحظى به بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى .

2) النظام المصرفي في الجزائر بعد الاستقلال : [1]

عملت الجزائر بعد الاستقلال على تكوين نظام مصرفي مستقلا وخاصا بها ، و تشكل في البداية من مؤسسات تابعة للاقتصاد الفرنسي مبنية على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية ، و استمر الوضع حتى منتصف الستينات و الثمانيات مرحلة الإصلاحات الاقتصادية و التي عكست التوجيهات السياسية و الاقتصادية آنذاك ، وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في التسعينات .

أ) الخزينة العمومية : [2] تم إنشاء الخزينة العمومية الجزائرية في 29 أوت 1962 و قد أوكلت الهياكل العمليات الخاصة بالدولة ، الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ، و تعتبر أداة هامة للسياسة الاستثمارية المنتهجة من قبل الدولة ، و يمكن تصنيفها إلى مجموعتين :

* **المجموعة الأولى:** تتمثل في تنفيذ القوانين المالية و الميزانية السنوية للدولة .

* **المجموعة الثانية:** تتمثل في عمليات الخزينة وتتضمن ما يلي:

- عمليات الإبداع لأمر حساب المراسلين.

- عمليات الدين العام و التي تهدف إلى توفير السيولة، بقصد الانفاق في حالة عدم كفاية الإيرادات.

- منح القروض بمختلف الأنواع.

---

[1] - زهير زاوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 117 .

[2] - عبد الله خباية ، 2008) ، الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر الإسكندرية ، مصر ، ص180- 182 .

ب) البنك المركزي الجزائري :

تم إنشاءه بموجب قانون رقم 62- 144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 ، و قد أنشأ على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع شخصية معنوية و استقلال مالي حيث يزود باقي المؤسسات بالسيولة ، و يرأس البنك المركزي محافظ و مدير عام يتم تعبنهما بمرسوم رئاسي و بإقتراح وزير المالية بالإضافة إلى باقي أعضاء الهيكل تنظيمي للبنك .

و من المهام التي أسندت آلية وظيفة الاصدار النقدي و مراقبة تنظيم و تداول الكتلة النقدية و توجيه و مراقبة القروض ، و كذلك إعادة الخصم و تسيير احتياطات الصرف ، كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أفريل 1964 تحت اسم " الدينار الجزائري " ، و أيضا يكلف بمراقبة الجهاز المصرفي بالاشتراك مع وزارة المالية ، و يكون ذلك عن طريق التقارير و الحركات المالية التي تقدمت له البنوك، كذلك تسوية حقوق و ديون هذه البنوك عن طريق المقاصة . [1]

ب) البنك الجزائري للتنمية (B.A.D) :

أنشأ البنك الجزائري للتنمية بعد الاستقلال لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي عانت منها البلاد وفق القانون رقم 63- 165 المؤرخ في 17 ماي 1963 ، و يسمى في البداية بالصندوق الوطني الجزائري و تم تحويل أيمه إلى البنك الجزائري للتنمية في 1972 ، و قد ورث البنك الجزائري للتنمية هيكليا عند تأسيسه فعاليات أربع مؤسسات الائتمان متوسط الأجل و مؤسسة واحدة للائتمان طويل الأجل كانت لها تعمل أثناء الاستعمار ، و هذه المؤسسات هي القرض العقاري (Crédit Foncier) .

و القرض الوطني (crédit national) . و صندوق الودائع و الارتهان (caisse des marchés consignation) و صندوق صفقات الدولة (caisse des marchés de

[1] -الطاهر لطرش ،(2010) ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابعة الجزائر، ص 186-187.

l'état) و صندوق تجهيز و تنمية الجزائر (caisse d'équipement et de développement de l'Algérie) . [1]

ث) الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (C.N.E.P) : [2]

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بموجب القانون 42- 227 في 10 أوت 1964 و تتمثل مهمته في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد ، أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات : تمويل البناء ، و الجماعات المحلية و بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية ، و في إطار هذه العمليات الأخيرة، فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية .

ج) البنك الوطني الجزائري (BNA) : [3]

هو أول بنك تجاري وطني، أنشيء في 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة ، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي ، و في سنة 1988 تمت إعادة هيكلته، و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص " بنك الفلاحة و التنمية الريفية "، و على غرار البنوك الأخرى ، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس ، وعمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن .

ح) القرض الشعبي الجزائري : [4]

تم تأسيسه في 14 ماي 1966 ، و هو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر و قد تأسس على انقاض القرض الشعبي للجزائر ، وهران ، قسنطينة و عنابة ، و الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك أجنبية أخرى و هي

---

[1] -الطاهر لطرش ،(2010)، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابعة الجزائر، ص 186-187.

[2] -الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 186- 187 .

[3]- www.BNA.dz consulte le 11/03/2022 à 23 :00

[4] -الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 189.

شركة مارسيليا للقرض ، و المؤسسة الفرنسية للقرض و البنك ، و أخيرا المختلط الجزائر – مصر .

خ) البنك الجزائري الخارجي BEA : [1]

تأسس البنك الجزائري الخارجي في 01 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67/ 204 و بهذا فهو ثالث و أخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي ، و قد تم إنشاءه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي : القرض الليوني و الشركة العامة و قرض الشمال و البنك الصناعي للجزائر و المتوسط ، و بنك باركيلز ، و يمارس البنك الجزائري الخارجي كل مهام البنوك التجارية و على هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية ، و في جانب الإقراض ، ويتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض الإستيراد كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم المالي لهم .

د) بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) : [2]

تم تأسيسه في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82/ 206 ، و في الحقية كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ، و هو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت تجارية أو لأجل و يمثل أيضا بنك التنمية باعتباره يستطيع أن يقوم منح قروض متوسطة و طويلة الآجل هدفها تكون رأس المال الثابت . و فيما يخص الجانب الإقراضي لهذا البنك فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي، و في هذا المجال يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي ، و ترقية نشاطات الفلاحة و الحرفية ، وكذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية و الأنشطة المختلفة في الريف ، و قد ورث بإنشائه تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري .

---

[1] –الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 189 – 190 .

[2] –الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 190–191

ذ) بنك التنمية المحلية (BDL) : [1]

تأسس بموجب مرسوم 85- 85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 ، و هو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول مرحلة الإصلاحات و ذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي ، و يقوم بنك التنمية المحلية بجمع الودائع ، و يقوم أيضا بمنح القروض لصالح الجماعات و الهيئات العامة المحلية .

المطلب الثاني: مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

في السنوات الأخيرة كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي و البنكي ، و يعني مدلول عصرنة إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و النشاط المالي البنكي ، و لهذا بدأت الجزائر تتبني مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر ، و هنا سنتطرق إلى أهم المشاريع و مراحل تطبيقها :

1- برنامج تطوير نظام الدفع في الجزائر : [2]

و يعتبر تحديث و عصرنة الأنظمة المعلومات و الدفع و عصرنة المعاملات المالية و المصرفية و طرف معالجة المعلومات، مجالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة و من جهة أخرى لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية، و إرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحداثة و العصرنة لتستطيع مواجهة التحديات و التطورات التي شهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي .

و إن ما يميز النظام المصرفي في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال تحديث و عصرنة نظم المدفوعات و المعلومات ، و يعد هذا الجانب أحد الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي و هو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييما سلبيا ، و يعتبر أحد المعوقات الرئيسية في

---

[1] -الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 191.

[2] - عبد القادر بريش ،(2005/ 2006)، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ص 197.

جلب الاستثمار الأجنبي ، و هذا برغم الإصلاحات المسجلة في جانبها الشرعي و تعزيز آليات الأشراف و الرقابة ، و التي تجلت من خلال قانون النقد و القرض أو من خلال تعديلاته بموجب 03- 11 و الصادرة في 26 أوت 2003 حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاثة مقومات :

- تحديد الهدف بوضوح و دقة ، و تجديد آجال مضبوطة للإنجاز .
- تخصيص الموارد (المالية و البشرية)
- توفير بيئة (قانونية ، صناعية ، سياسية ، تجارية ... إلخ) ملائمة ليس فقط مساعدة و لكنها محفزة .

و المشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر في الفترة 2001/ 2002 لتطوير و تحديث النظام المالي و تبناه البنك الجزائري ، وزارة البريد و تكنولوجيا الأعلام و الاتصال، و الاستفادة الجزائر لتطبيق هذا المشروع بـ 16,5 مليون دولار أمريكي ، كمساعدة من البنك العالمي و في إطار هذا المشروع و منعت برنامج أعمال يتكون من أربعة مجموعات [1] :

أ) مجموعة الهندسة الإجمالية: تتكفل بالمبادلات بين البنوك ة مركز المقاصة التي تتم بشكل إلكتروني انطلاقا من التجريد المالي للشيك وذلك باستخدام تقنية ضورة الشيك و تتكفل بكافة النقاط المتعلقة بتطور الشيك و المقاصة .

ب) مجموعة وسائل الدفع: تقوم بتحليل نوعي لمختلف الوسائل الدفع الكلاسكية ، بالإضافة إلى الموزع الآلي للنقود FAB/DAB و الدفع بالبطاقة و محاولة معرفة إيجابيات وسلبيات هذا النظام من وجهة نظر البنك المركزي و البنوك التجارية و العملاء .

ث) المجموعة النقدية: يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع و السحب بالبطاقة البنكية .

[1] – عبد القادر ديوش ،(2008/ 2009)، انعكاسات سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية إستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها، مذكرة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، ص 146.

ج) مجموعة القانون : يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة نظر النصوص القانونية و كذلك الوضعية الحالية لعمل توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني .

2) أهداف مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر [1] :

يهدف تحديث و عصرنة نظام المعلومات البنكية و المالية و نظام الدفع إلى تحقيق الأهداف التالية :

-تكييف أنظمة الدفع و التسويات و كذا التشريعات من احتياجات المتعاملين .

– المؤسسات، الإدارات، والأفراد لمتطلبات اقتصاد متطور يعتمد على الوسائل الإلكترونية الحديثة .

– تقليص آجال التسويات بين المتعاملين على المستوى الوطني و مع الخارج .

– ترشيد وتحسين إجراءات تحصيل الشبكات و وسائل الدفع الأخرى و أنظمة التحويلات المالية .

– تطوير أنظمة الدفع الرقية و استبدالها بالدفع الإلكتروني الفوري، و كذا تحسين جودة العمليات و تقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات .

– تطوير وسائل الدفع الإلكتروني كالبطاقات البنكية الخاصة بالسحب و الدفع و تعميم استعمال بطاقات الائتمان لدى الجمهور الواسع .

– تخفيف تكاليف إدارة أنظمة الدفع و إدارة السيولة و التحكم أكثر في إدارة المخاطر المرتبطة بها .

[1] – سماح شعيور ، مصباح مرابطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

3) مراحل تطبيق الدفع الإلكتروني في الجزائر :

تعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام أدوات الدفع استعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الآلي البنكي "GAB " و الموزع الآلي البنكي " DAB " و تم ذلك على مراحل و هي : [1]

* **المرحلة الأولى:** كانت تستعمل بطاقات سحب إلا في الشباك الآلى البنكي و الموزع الآلي للنقود الخاص بالبنك مصدر بطاقة بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السحب من جهاز بنك آخر.

* **المرحلة الثانية:** بدأت هذه المرحلة سنة 1997 ، حيث تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال استعمال شبكة SATIM التي تسمح بإمكانية إجراء السحب من أي موزع آلي للنقود سواء كان تابع لمصدر البطاقة أو لبنك آخر ، و بذلك حولت شبكة SATIM بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب مابين البنوك La carte interbancaire de retrait CIB ، و لقد عملت على استقرار 3,6 مليون أورو سنة 2003 لأجل تقليص دوران النقود السائلة و تعميم استعمال البطاقة المصرفية في الجزائر .

حيث عملت على زيادة عدد الموزع الآلي للنقود و كذا إقامة طرفيات دفع عند التجار (TERMINAUX DE PAIEMENT) .

و لأجل نفس الغرض تم عقد اتفاقية في شهر أفريل 2003 مع مؤسسات فرنسية INGENCO متخصصة في صنع طرفيات البطاقات و SATIM بمبلغ 400,000 أورو و لقد مول هذا العقد من طرف البنوك المساهمة في SATIM و هي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و بنك البركة و لقد تم ربط كل الموزعات الآلية للنقود الموجودة في الجزائر سنة 2003 .

[1] – سماح ميهوب ،(2005/2004)، الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية ، مذكرة ماجستير ، فرع بنوك و تأمينات ، جامعة منتوري قسنطينة ، ص 42.

المطلب الثالث : واقع استعمال البطاقات البنكية

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكتروني في العالم و توسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات، حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن إلا ان الجزائر بقيت في منأى عن هذه المستجدات، و هنا يمكن الحديث عن بطاقات السحب و تفعيل بعض الآليات الأخرى .

1) بطاقة السحب : [1]

وضعت شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك سنة 1996 ، نظاما لتمييز الصكوك بدأت منذ سنة 1997 في عملية سحب النقود من الموزع الآلية للأوراق النقدية و التي أصبحت عددها يفوق 680 موزع إلى عام 2010 موزعة على التراب الوطني مفتوحة لكل حاملي بطاقات السحب ذات المسلك المغناطيسي، كما نصبت شبكة النقد ما بين البنوك التي تتكفل بعمليات سحب النقود حيث أن شركة " SATIM " سنة 1995 أنشأت شركة مابين المصارف الثمانية و هي : البنك الوطني الجزائري ، و بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، بنك الجزائر الخارجي ، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، القرض الشعبي الجزائري ، بنك التنمية المحلية ، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ، بنك البركة الجزائري ، ووضعت من أجل :

- وضع الموزعات الآلية في المصارف و التي تشرف عليها الشركة .
- تطوير و تسيير التعاملات النقدية مابين المصارف .
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم التداول .
- تحديث وسائل الدفع المصرفية الجزائرية .

و تقوم الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا و طبع الإشارة السرية و تنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد بين البنك و SATIM [2] الذي

---

[1] – سماح ميهوب ، ، صياح مرابطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

[2]– SATIM : Société d'automatisation des transactions inter –bancaire et de monétique .

يحدد إلتزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال و إجراءات التسليم بالإضافة إلى عملية الربط بين DAB (الموزعات الآلية) و مصالح SATIM بواسطة شبكة الاتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة ، بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك .

2) شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM :

أنشأت شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM سنة 1995 ، من خلال تجمع بنكي ممثل في : " CNEP ، CPA ، BNA ، BEA ، BDL ، BADR ، ALBARAKA ، CNMA ، حيث تضم هذه الشركة في الوقت الراهن 17 عضوا ضمن شبكتها 16 بنكا من بينها 7 بنوك عمومية و 9 بنوك خاصة بالإضافة إلى بريد الجزائر ، وتتمثل مهامها في تحديث التقنيات البنكية ، تسيير النقد مابين البنوك ، عصرنة طرق الدفع ترقية المعالجة بين البنوك .

أما الأعمال التي تتطلع بها شركة SATIM فهي إدماج الموزعات الآلية (DAB) في البنوك و التي تشرف عليه، صناعة البطاقات البنكية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا وطبع الإشارة السرية ، و يتم ذلك من خلال إجراء عقد بين البنك و SATIM ، الذي يحدد إلتزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال و إجراءات التسليم ، أضف إلى هذا عملية الربط بين (DAB) و مصالح SATIM بواسطة شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو كحولة ، بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك . [1]

[1] – زبير عياش ، بوكحيل نسيم ، 25 جوان(2017) ، تطوير و عصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة " حالة الجزائر " ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، العدد الخامس ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، ص 587 .

مهام شركة SATIM :

من المهام التي تؤديها SATIM هي :

- تكوير النقد الآلي بين البنوك .
- التكفل بالهياكل القاعدية و النواحي النقدية و تسخيرها .
- المساهمة في تحديد المعايير و القواعد التقنية و إجراءات التسيير .
- تمييز الصكوك و بطاقات دفع و سحب النقود .

أهداف شركة SATIM :

تسعى هذه الشركة إلى تحقيق ما يلي :

- تقديم خدمات في مجال النقدية الآلية للبنوك .
- تحديث التقنيات المصرفية في مجال البطاقات .
- تحديث وسائل الدفع و جعلها عادية أي إمكانية استعمال البطاقة في أي موزع في الجزائر .
- الإشراف على معالجة العمليات الناتجة عن البطاقات .

الشبكة النقدية الآلية بين البنوك RMI [1]:

في سنة 1996 م قامت شركة SATIM بإطلاق مشروع يهدف إلى إيجاد حلول بديلة للنقدية الآلية بين البنوك و المتعلقة بالموزعات الآلية للنقد ، حيث أطلق عليها بالشبكة النقدية الآلية بين البنوك .

و لإيجاد هذه الحلول يتم من خلال توفر الأجهزة و وسائل الاتصال و الربط واليد العاملة التي تمنح حاملي البطاقات إمكانية استعمال طاقاتهم لدى أي موزع آلي DAB.

و تشترط هذه الشبكة للانضمام إليها :

- أن تكون الهيئة بنكية أو مالية .

[1]– RMI : le réseau Monétique interbancaire .

- التعاقد على اقتسام تكاليف الجهاز و توزيع العمولات الناتجة في استعمال الموزع الآلي أو البطاقات .
- أن تحدد البنوك سقوف السحب الزمنية الممنوحة لزبائنها .
- التعاقد على شروط فتح الآلة و تجهيزها للأوراق النقدية .
- احترام شروط التقنية في معالجة البيانات المرسلة من الشركة .

3) البطاقات البنكية في الجزائر :

في ظل عمل الجزائر لإصلاح منظومتها البنكية و تطوير التجارة الإلكترونية ، ركزت على البطاقات البنكية التي لها نموذج موحد لاستعمالها (خط الدفع + الالكتروني) ، و تتميز بالبساطة وقت الاستعمال بالإضافة أنها وسيلة دفع مؤمنه لحاملها ، و يعتبر استعمال البطاقة البنكية في الجزائر سنة 1998 ، حيث كانت تخص فئة معينة من الزبائن ، ويهدف تعميم التعامل بالبطاقات البنكية قامت شركة SATIM ، بتوفير بطاقات السحب للعديد من البنوك و مؤسسة بريد الجزائر ، و في سنة 1998 تم بدأ عملية السحب باستخدام هذه الأداة عبر الموزع الآلي للنقود ، و في سنة 2007 تم تعميم التعامل ببطاقة الدفع مابين البنوك (CIB) على المستوى الوطني . [1]

- مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر :

مرت بطاقات الدفع بعدة مراحل و هي :

- بداية فكرة الانطلاق لنظام السحب مابين البنوك كانت سنة 1998 .
- 2002 : الانطلاق الرسمي لمشروع التسديد الإلكتروني Le système de paiement interbancaire ، حيث أعطى دور الإشراف و الريادة و التنسيق مابين البنوك لشركة SATIM ، التي تجمع مختلف البنوك الوطنية و الخاصة لتبادل المعلومات و التنسيق في عمليات السحب و الدفع للموزع الآلي.

[1] – زبير عياش ، بوكحيل نسيم ، نفس المرجع السابق ، ص 596 .

- 2004 : تم اختيار النظام الدفع بالبطاقة المطابق لمواصفات EMV .
- 2005 : إنشاء (Comi : comité Monétique interbancaire) .
- 2006 : البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر ، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب و معرفة النقائص .
- 2007 : تعميم بطاقة CIB عبر كامل التراب الوطني في البريد و المواصلات و البنوك .
- 2007/ 2008 : أكد وزير المالية أنه ستعمم ماكنات الصرف الآلي عبر المتاجر في الجزائر و المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ، و كذلك تعميم استخدام بطاقة الدفع لدى المواطنين .

4) البطاقة البنكية CIB :

وضع نظام الدفع بالبطاقة البنكية لن يكون ناجحا إلا إذ كان نطاق قبولها واسع من قبل جميع البنوك ، و في هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع ، يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن ، و في هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية و بالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة .

و تعتبر هذه البطاقة بطاقة سحب ودفع ما بين البنوك داخل التراب الوطني و يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB ، وباسم البنك المصدر وتتضمن قرص إلكتروني يتضمن أمن عملية الدفع و عملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق أو المحلات التجارية ... إلخ و نجد منها نوعين و هما : [1]

[1] – إبراهيم فوزي بورزق ، (2008/2007)، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ، جامعة الجزائر ، ص 71.

البطاقة الكلاسيكية La carte classique :

و هي بطاقة توفر خدمات الدفع و السحب البنكي، و هي تقدم الزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنوك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى [1]، و للحصول على هذه البطاقة يتم إبرام عقد بين البنوك و العميل .

البطاقة الذهبية la carte gold :

مقترحة من قبل البنوك للزبائن يتم اختيارها وفق لشروط محددة ، لكن بالإضافة إلى خدمات بالإضافة إلى خدمات الدفع و السحب فإن هذه البطاقات توفر خدمة إضافي، مع سقف سحب و دفع مرتفعا نسبيا و تمنح للأشخاص المهمين ورجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة و سقف هذه البطاقة يفوق 50 ألف دينار جزائري و مدة صلاحيتها عامين[2] .

الشكل رقم (3-1) : البطاقة الكلاسيكية و البطاقة الذهبية

المصدر : www.Cnepbanque.dz تاريخ الإطلاع : 13- 03- 2002 الساعة : 23:30

[1] – إبراهيم فوزي بورزق ،(2008/2007)، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ، جامعة الجزائر ، ص 71.

[2] – سماح شعيور ، مرابطي مصباح ، مرجع سبق ذكره ، ص 93 .

بطاقة فيزا la carte visa : [1]

و هي بطاقة دولية تعمل للسحب و الدفع ، موجه للزبائن اوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة أو لموكلهم و بحيث يمكنه الدفع أو سحب أموالهم في أي مكان في العالم (سحب شبكة فيزا)، تقدر مدة صلاحيتها بـ 24 شهرا ، و هي نوعان :

بطاقة الفيزا الكلاسيكية :

و هي تعتبر رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1000 أورو و يقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500 أورو في اليوم ، أما سقف الدفع 1000 أورو في اليوم .

الشكل رقم (3- 2) : بطاقة فيزا الكلاسيكية و الذهبية .

المصدر : www.allotech.dz تاريخ الإطلاع : 13- 03- 2002 الساعة : 22:15

بطاقة الفيزا الذهبية:

و هي رصيد من العملة أكبر أو يساوي 4500 أورو حيث يقدر سقف السحب بـ 750 أورو في اليوم ، أما سقف الدفع 3000 أورو في اليوم

[1] – سماح شعيور ، مرابطي مصباح ، مرجع سبق ذكره ، ص 93

المصدر : www.allotech.dz تاريخ الإطلاع : 13- 03- 2002 الساعة : 22:22

5) الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات :

للوصول إلى الخدمات البنكية يمكن استعمال :

1) الموزع الآلي للأوراق (DAB) :

الموزعات الآلية للأوراق هي صورة بسيطة للماكينة في القطاع البنكي ، فهي آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ من المال بدون اللجوء إلى الفرع ، و تعتبر الهدف الرئيسي للموزع الآلي الأوراق هو تقديم الخدمة الأكثر ضرورية للمستهلك . [1]

الجدول رقم (3- 1) : الموزع الألي الأوراق DAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق DAB	يسمح بالسحب لكل حامل على بطاقة السحب . يوجد في الشارع ، المحطات ، و أماكن أخرى ، يعمل دون إنقطاع	جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدرات المغناطيسية للبطاقة ، هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا	تخفيض نشاط السحب في الفروع

المصدر : سماح شعبور ، مصطفى مرابطي ، 2016 ، وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر ....

[1] – سماح شعيور ، مرابطي مصباح ، مرجع سبق ذكره ، ص 74

2) الشباك الأوتوماتيكي للأوراق (GAB) :

الشباك الأوتوماتيكي للأوراق هو أيضا جهاز أوتوماتيكي يقدم خدمات معقدة و متنوعة بالمقارنة للموزع الألي للأوراق ، و يتعلق الأمر بأجهزة أوتوماتيكية متصلة بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات إلكترونية و التي بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال تسمح بالقيام بالعديد من العمليات مثلا قبول الودائع و عمليات تحويل من حساب إلى حساب .... الخ ، و تعتبر الشبابيك الأوتوماتيكية متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك و هي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي و دورها مهم على مستوى التسويق لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع المستهلك.[1]

الجدول رقم (3- 2) : الشباك الآلي البنكي GAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الشباك الأوتوماتيكي للأوراق **GAB**	يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها : السحب ، معرفة الرصيد و القيام بالتحويلات ، طلب الشيكات	جهاز موصول بالحاسوب الرئيسي للبنك بطاقة مغناطسية تسمح بمعرفة الزبون بفضل رمز سري .	-يستعمل من طرف الزبائن في أوقات غلق البنك. -الزبون مستعجل.

المصدر : سماح شعبور ، مصطفى مرابطي ، 2016 ، وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر واقع و تحديات ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي ، شعبة علوم تجارية ، تخصص تمويل مصرفي ، جامعة تبسة ، ص 76 .

و يمكن تلخيص طريقة تنفيذ الخدمة في كل من DAB و GAB في الشكل التالي :

[1] – سماح شعيور ، مرابطي مصباح ، مرجع سبق ذكره ، ص 75

شكل رقم (3-3) : طريقة الحصول على DAB و GAB

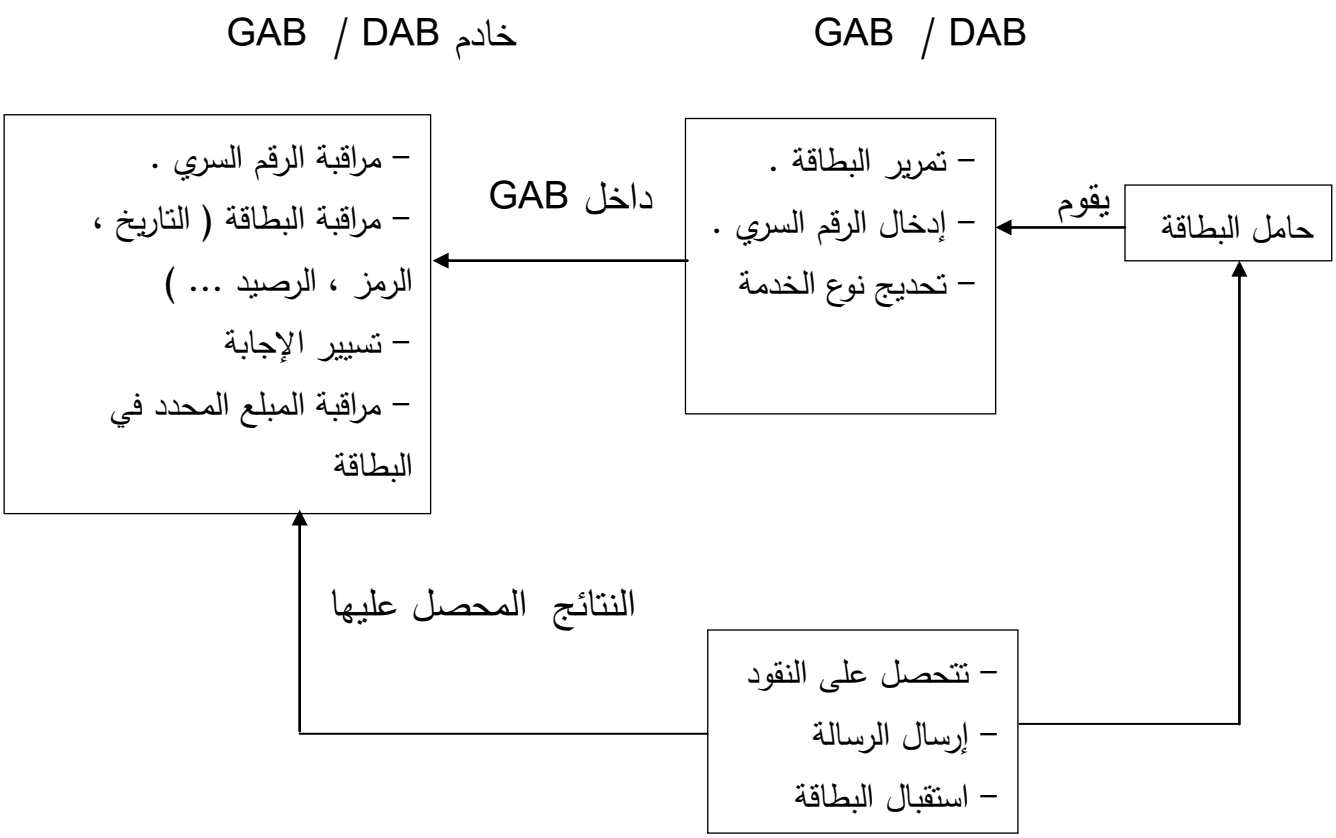

المصدر : سماح ميهوب ، 2004-2005 ، الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمة المصرفية ، مذكرة ماجستير ، جامعة متنوري ، قسنطينة ، ص 42- 43 .

شكل رقم (3-4) : الموزع الآلي للنقود

المصدر : www.almihwar.dz تاريخ الإطلاع : 13-03-2022 الساعة 22:30

3) نهائي نقطة البيع الإلكترونية (TPV) :

إذا كان الزبون يحمل بطاقة إئتمان فبإمكان موظف نقطة البيع أن يمرر البطاقة على القارئ الإلكتروني الخاص ببطاقات الائتمان و الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك المعني و الذي بدوره يقوم بالتأكد من كفاية الرصيد و خصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون بعد أن يدخل الزبون رمزا أو رقما سريا خاصا به و الذي يعرف بالرقم التعريف الشخصي السري (PIN) ، و يقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة لرصيد حسب المتجر ، يتم كل هذا في جزء من الثانية .

الشكل رقم (3-5) : جهاز الـ TPV

المصدر : www.bankaljazira.com تاريخ الإطلاع : 13-03- 2022 الساعة : 23:00

الجدول رقم (3-3) : نهائي نفطة البيع TPV

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
نهائي نفطة البيع الإلكترونية TPV	يوضع في المحلات ، حيث يسمح للعميل بتسوية عملياته التجارية بالبطاقات أثناء التسديد	فروع موصولة بشبكة تجمع بنوكا مختلفة	يحل مشاكل نقل الأموال و يوفر الأمن

المصدر : نعمون عبد الوهاب ، يومي 14-15 ديسمبر 2004 ، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية و استراتيجية البنوك ، الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ، جامعة حسبية بن بوعلي ، الشلف .

الجدول رقم (03-04) : أجهزة الصراف الآلي DAB/ GAB و أجهزة الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر .

السنوات	العدد الكلي لـGAB DAB/	العدد الكلي لعمليات السحب	المبلغ الإجمالي لعمليات السحب	العدد الإجمالي لـTPE المستعملة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع
2017	1443	8310170	126398291000,00	11985	122694	861775368,90DZD
2018	1441	8833913	13633452000,00	15397	190898	1335334130,76DZD
2019	1461	9929652	164116233000,00	23762	274624	1916994721,11DZD
2020	3030	58428933	1073004953000,00	33945	711777	4733820043,01DZD
جانفي 2021	3030	5746786	114855470500,00	34816	139364	892240174,23DZD

المصدر: www.giemonetique.com

نلاحظ ارتفاع العدد الكلي لـ DAB/ GAB و هذا بالموازاة مع البطاقات الإلكترونية الذي وصل إلى 2125000 بطاقة CIB (Satim DZ) سنة 2020 بالإضافة إلى بطاقة الذهبية لبريد الجزائر ، و لكن عند مقارنة ما تملكه الجزائر مع الدول المتقدمة سنجد هذا العدد مغير، فعلى سبيل المثال تمتلك فرنسة 2018 ، 54 ألف جهاز مصرفي آلي (Fr.statista.com) و الملاحظ أيضا أن عدد أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) في المحلات التجارية المختلفة ارتفع إلى 34816 جهاز حتى جانفي 2021 مقابل 11985 جهاز في سنة 2017 .

العالم الذي شهد انطلاق الدفع الإلكتروني و هي زيادة معتبرة و بوتيرة سريعة، خاصة خلال هذه الفترة متأثرة بالأزمة الوبائية (COVID-19) ، و لكن هذا العدد النهائي معتبر بالمقارنة مع الدول المتقدمة ، فعلى سبيل المثال تمتلك فرنسا سنة 2018 ، 1,8 مليون جهاز دفع إلكتروني (Fr.statista.com) ، و هذا عائد إلى الانطلاق المتأخر لاستخدامها .

جدول رقم (3-5) : يوضح واقع البطاقات الإلكترونية في الجزائر

صنف البطاقة الإلكترونية	الكلاسيكية	الذهبية	السحب	العدد الإجمالي
عدد البطاقات الصادرة	366894	32240	0	399134
عدد البطاقات المتجددة	273353	45002	0	318355
عدد البطاقات المعومنة	1821	570	0	2391
العدد الإجمالي	642068	77812	0	719880

المصدر : العشي وليد ، مدياني محمد ، 2018 ، مجلة البشائر الاقتصادية ، واقع استخدام النقود الالكترونية في الجزائر، المجلد الرابع ، العدد 3 ، جامعة أحمد درارية ، الجزائر ، ص 258.

حيث نلاحظ أن حركية التعامل بالبطاقات البنكية بطيئة جدا بالإضافة إلى محدودية نوعية البطاقات المتاحة، وهذا ما يوضح حداثة التجربة الجزائرية في مجال النقد الإلكتروني.

المبحث الثاني: تحديات نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية

إن الهدف من عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية هي التفكير في كيفية تثمين تكنولوجيا نقد إلكتروني، و إنشاء مجال للدفع الإلكتروني و هذا التحدي لا يمكن رفعه لوحده بل يجب على جميع القطاعات تساهم في المواجهة، و في سبيل ذلك تواجه الجزائر الكثير من العقبات التي تقف حاجزا أمام تحقيق مبتغاها .

المطلب الأول: علاقة وسائل الدفع الإلكتروني بتطوير الآداء البنكي

يعتبر الأداء المتميز للبنوك أحد أهم العوامل اللازمة لنجاحها على الصعيد الداخلي والخارجي ، و حتى يتم التميز في الأداء و تحسينه لا بد من تحسين و تطوير الخدمات البنكية ، و توفير الوسائل التي تمكن من العمل بشكل يد ، ومع ظهور وسائل الدفع الإلكتروني و الاعتماد على استخدامها سوف يؤدي ذلك إلى تحسين آداء الخدمات البنكية بالاعتماد على نظم إلكترونية تمكن من تقديم الخدمات بشكل أفضل ، ويمكن توضيح علاقة تبني وسائل الدفع الالكتروني بتحسين آداء البنك خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (3-6) : خدمات وسائل الدفع الالكتروني والآداء البنكي

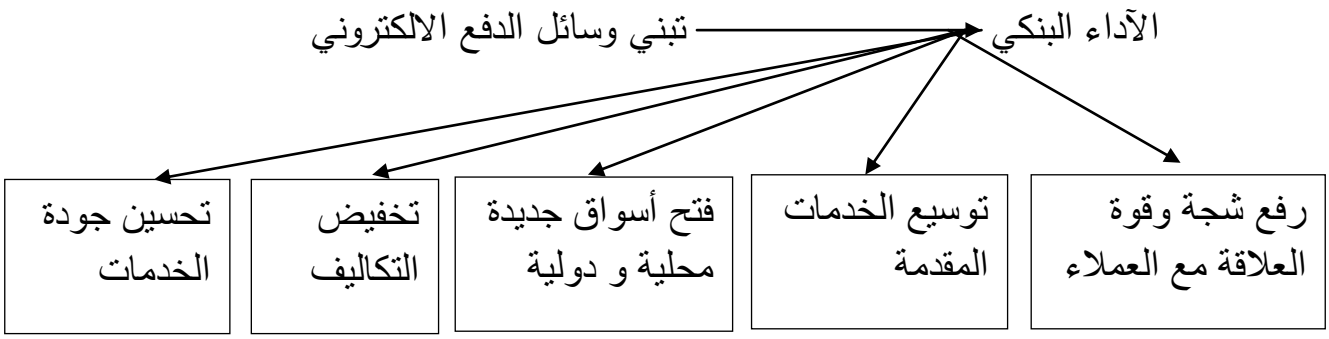

المصدر : شيروف فضيلة ، 2010 ، أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية –دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسوق ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص 61

ويتضح من خلال الشكل أن هناك خمسة أبعاد من شأنها التأثير الإيجابي على الأداء البنكي في ظل تبني استخدام وسائل الدفع الإلكتروني و ذلك من خلال :

1) فتح أسواق جديدة محلية و دولية :

من شأن اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني أن يبحث التجديد في البنوك و يفتح أسواق جديدة محلية و دولية فضلا عن الزيادة في الحصة السوقية من خلال قنوات التوزيع الجديدة التي تسمح بتأمين الخدمات للمستهلكين عبر جغرافية أوسع ، و بالتالي التغلب على الأسواق جغرافيا ، فكلما اعتمد البنك على توفير وسائل الدفع الإلكتروني سيكون قادرا على كسر الحواجز الزمانية و المكانية و بالتالي سيكون قادرا على عزو الأسواق و هذا للحفاظ على عملائه بل و استهداف شرائح جديدة في الأسواق المحلية و الأجنبية، وهو ما من شأنه التأثير على أدائه . [1]

2) تخفيض التكاليف :

إن أداء البنوك لخدماتها البنكية من خلال شبكة الأنترنت أدى إلى تخفيض تكلفة الخدمة البنكية ، كون انخفاض التكلفة سمة من سمات الخدمات الإلكترونية ، إضافة لعدم الحاجة إلى البنية التحتية للاستثمار و الحد من العوائق اللوجستية ، و كذا انخفاض التكاليف التشغيلية مما يرفع من أداء البنوك المقدمة لخدمات الدفع الإلكتروني . [2]

3) تحسين طرق إدارة العلاقة مع العملاء :

و ذلك لكون الخدمة الإلكترونية تميزها الدقة في الأداء ، و تمكن العملاء من الحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي من مواقعهم البعيدة في أي وقت ممكن ، و بالتالي فإنه من المفروض أن تؤدي إلى تحسين العلاقات مع عملاء البنك خاصة في ظل عدم انتقال العميل إلى البنك و تجنب طوابير الانتظار، إضافة إلى المزايا العديدة التي يحققها استعمال وسائل الدفع الإلكتروني خاصة فيما يتعلق بـ :

---

[1] – شيروف فضيلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

[2] – ناظم محمد نوري الشهري و عبد الفتاح زهير العبد،(2008)، اللات الصيرفة الإلكترونية ، الأدوات و التطبيقات و معيقات التوسع ، عمان ، دار وائل للنشر ، ص 44 .

- توفير الوقت و الجهد للعميل و توفير الخدمة على مدار 24 ساعة بما فيها أيام العطل الرسمية .
- تحقيق الأمان يدل حمل النقود الورقية و تفادي السرقة و الضياع.
- سهولة إجراء العمليات المالية دون الحاجة إلى الذهاب للبنك .

4) توسيع مجموعة الخدمات المقدمة :

فمن خلال استخدام الصيرفة الإلكترونية يستطيع البنك التوسع في الخدمات البنكية التي يقدمها، و يظهر ذلك من خلال مختلف أنواع وسائل الدفع الإلكتروني من نقود إلكترونية و بطاقة ائتمانية متنوعة و عمليات تحويل مالي و غيرها من الخدمات التي تتوفر إلكترونيا للعميل ، و تمكنه من السداد لمختلف مشترياته من السلع و الخدمات التي يحصل عليها . [1]

5) تحسين جودة الخدمات:

تتمثل الجودة في ملائمة ما يتوقعه العملاء من الخدمة البنكية المقدمة إليهم بوسائل تكنولوجية مع إدراكهم للمنفعة، التي يحصلون عليها نتيجة حصولهم على الخدمة و تتضمن خمسة أبعاد و هي : [2]

- **الكفاءة:** وهي القدرة على الدخول إلى الموقع و سهولة الاستخدام و طلب الخدمة و الحصول على المعلومات المرتبطة .
- **الاعتمادية:** وهي القدرة على تقديم الخدمة الموعود بها بالدقة و الثقة.
- **السرية:** و ذلك من خلال المحافظة على المعلومات الخاصة بالعملاء.

---

[1] – عياش زبير ، مناصرة سميرة ، يومي 2 و 3 ديسمبر(2013) ، دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين الأداء البنكي ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث بعنوان الصيرفة الإلكترونية التقليدية و متطلبات التموقع الجيد ، جامعة أم البواقي ، ص 45 .

[2] – عياش زبير ، مناصرة سميرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

- **الاستجابة:** و هي القدرة على التفاعل مع العملاء و الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بتسهيل استعمال وسائل الدفع الإلكترونية.
- **الاتصال:** و ذلك بإبقاء الزبائن على اتصال بلغة يفهمونها و توفير كافة المعلومات و الإصغاء لهم و توفير نظام اتصال تفاعلي بين الطرفين.

المطلب الثاني: معيقات نجاح وسائل الدفع في نظام النقد الإلكتروني الجزائري

بالرغم من المجهودات المبذولة إلا ان الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية و منافسيها من البنوك العربية و الغربية لا تزال كبيرة نظرا للعديد من المعيقات التي شكلت حاجزا دون تحقيق القفزة المأمولة .

1-عدم اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر:

رغم الأهمية البالغة لضرورة اعتماد التجارة الإلكترونية كأداة متطورة في الاقتصاد الجزائري إلا أن هذه التجارة لم تعتمد إلى غاية يومنا هذا، بل أننا لا نبالغ أن نقول أنه لم يتم حتى التفكير في ضرورة اعتمادها حيث تأكد لنا أنه ليست هناك أي جهود في إطار ذلك بل أن الإحصائيات المتعلقة بهذا النوع من التجارة غير متوفرة لدى وزارة التجارة ، و بالتالي فإننا نسجل هنا مجموعة من الأسباب نوجزها فيما يلي :

- ارتفاع تكلفة استخدم الأنترنيت في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر جزء الأكبر منه .
- نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد فهذ التقنية التجارية الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاقا اقتصادية أوسع مما يجعل انتشارها يكون منعدما في بلادنا .
- عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا بالموضوع ، فلا يعقل أن وزارة التجارة في بلادنا لم تفكر حتى في إجراء استقصاء لمدى الاهتمام بهذا النوع من التجارة ، والاستفادة من تجارب الدول الغربية في هذا المجال .
- تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل و تقنيات الدفع الحديثة .

- انتشار الأمية بالمعنى الحديث أي الأمية المعلوماتية، و يقصد بها الجهل بأساليب و وسائل التعامل في مجال المعلوماتية ، حيث ان عدد الذين يمتلكون مستوى تعليميا مقبولا يصل 17,5 مليون نسمة في الوقت الذي لا يفرقه فيه عدد المؤهلين لاستعمال هذه التقنية 13 مليون جزائري سنة 2018 .
- الانتشار الواسع للأمية في بلادنا، حيث تعتبر الجزائر تحوي نسبة أمية مرتفعة نوعا ما فالإحصائيات تتحدث عما يفوق عشر ملايين أمي وبالتالي فهؤلاء لا يفقهون حتى وجودها و هذا في يعتبر عائقا لانتشار التجارة الإلكترونية.

2- مشاكل البطاقات الائتمانية :

يترتب على البطاقة الائتمانية مشاكل جمة نلخصها كالتالي:

- عدم الدقة جراء بعض الأخطاء المرتكبة من قبل الموظفين في التعامل مع الفواتير ومع تكرار الأخطاء النقدية تفقد الثقة بين البنك و العميل.
- سرقة البطاقة الائتمانية أو ضياعها من طرف الغير.
- التكاليف العالية بالنسبة للبنك و الخاصة بتوزيع البطاقات وطبعها و منح قروض دون فائدة في مدة 55 يوم.
- خطر السيولة على البنك في حالة الإفراط في استعمال البطاقة من طرف المتعاملين. [1]

[1] – عبد الحميد مرغيث ،(2016) ، التحول من النقود الورقية إلى النقود الإلكترونية ، محاضرة مقدمة لطلبة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة جيجل ، الجزائر ، ص 05 .

المطلب الثالث : العقبات التي تواجه النظام النقد الإلكتروني الجزائري و الحلول المقترحة لمواجهتها .

أولا: العقبات التي تواجه النظام النقد الإلكتروني في البنوك الجزائرية :

لعل من أهمها:

- عدم وضوح البيئة القانونية و التشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى تعدد المخاطر المترتبة بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- مشاكل سوء استعمال وسائل الدفع، فالمؤسسات الجزائرية و الأفراد يفضلون الدفع النقدي على الشيك نتيجة لنفس أو غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا.
- ضعف اقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية فكيف في اقتصاد يرفض الشيك كوسيلة للدفع أن يقبل بطاقة الدفع .
- انخفاض ثقة الزبون اتجاه النظام الحديث للإعلام الآلي و الاتصال و عدم ثقتهم في التسديد بالوسائل الإلكترونية .
- قلة الوعي المصرفي للعملاء و إطارات البنوك لمزايا البنوك الإلكترونية .
- عدم توافر إطار قانوني لتنظيم آلية العمل المصرفي الإلكتروني .
- قلة الخبراء و الإطارات في المجال التقنية المصرفية الحديثة .
- تعدد المخاطر الكافية لتأمين سلامة نقل المعلومات و التحويلات المالية بطرق آلية .
- فالبنوك الجزائرية لم تتأهل بعد لاستخدام النظم الإلكترونية الجديدة التي تسير عمليات الإيداع و السحب و تنظم حركة التعامل مع العملاء مثل جهاز للصراف الآلي . [1]

ثانيا : الحلول المقترحة لمواجهة معيقات النظام النقدي الإلكتروني في الجزائر

في ظل هذه التغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية، لا سيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب

[1] – بارش آسيا ،(2012/ 2013) ، وسائل الدفع الإلكترونية و مدى تطبيقها في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، ص 90– 91 .

تقنية المعلومات، ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعميم الاستفادة القصوى من ثورة العلم و التكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في :

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.
- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين البنوك من جهة و بين الشركة و العملاء من جهة أخرى.
- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل بنك و بين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء و إجراء التسويات اللازمة عليها ، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الإلكترونية الخاصة بالبنوك و المؤسسات المالية الأخرى .

و من أجل تبني نظام بنكي متطور بمعنى بنوك إلكترونية يجب:

- العمل على تكوين إطارات متخصصة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والعمل على خلق شبكات الأنترنت بين البنوك لتسهيل التحويل.
- تحسيس المستهلك الجزائري بميزات البنك الإلكتروني.
- العمل على تطوير و تدعيم النظام البنكي الجزائري فيما يتعلف خصوصا بتحويل رؤوس الأموال و توفير الحماية و الأمن لمواجهة كل تجاوز محتمل، لأن القطاع البنكي هو قطاع حساس خصوصا إذا تعلق الأمر بنقود الدولة.
- العمل على تأمين كل الخدمات والتحويلات الإلكترونية ضد كل من أعمال القرصنة.[1]

[1]– https://ar.m.wikipedia.org consulte le 03/04/2022 à 23:10 .

المبحث الثالث: الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية

في الوقت التي شهدت فيه الكثير من البنوك في مختلف دول العالم توسعا في ممارسة الصيرفة الالكترونية، فقد خاض الجهاز البنكي الجزائري منذ سنة 1990 تجاربا مختلفة لتجسيدها لدى فروعه، وعلى الرغم من الجهود المبذولة والبرامج المسطرة لمسايرة التغيرات إلا أن وتيرة التطورات في مختلف دول العالم كانت أكبر من وتيرة التطورات في مختلف دول العالم كانت أكبر من وتيرة المجهودات المبذولة في الجزائر، وهو ما جعل البنوك الجزائرية متأخرة تكنولوجيا وبعيدة كل البعد عن المعايير الدولية في مجال الصيرفة الالكترونية.

المطلب الأول: تطور الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية:

مع ما شهده العالم من تطورات تكنولوجية في مجال الاعلام والاتصال، فقد فتحت أمام القطاع البنكي لدى العديد من الدول المتقدمة أسواق كبيرة ومختلفة ، كما حققت البنوك من خلالها عائدات مالية كبيرة بسبب اعتمادها على الصيرفة الالكترونية، وفي ظل التوجه الالكتروني الجديد للنشاط البنكي في مختلف دول العالم، فقد أصبحت البنوك الجزائرية ملزمة بعصرنة خدماتها من خلال اعتماد أسس الصيرفة الالكترونية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لنشر ثقافة الصيرفة الالكترونية في الجزائر إلاّ أن واقع بنوك الجزائر أثبتت تأخرا كبيرا عن المعايير البنكية الدولية ، فقد ظلت خدماتها تقليدية لا تواكب حداثة الخدمات البنكية المقدمة لدى البنوك الناشطة في الدول المتقدمة، ومر مشروع الصيرفة الالكترونية في الجهاز البنكي الجزائري بخطوات بطيئة وعرف تأخرا كبيرا في تنفيذ أولى خطواته بالمقارنة مع البنوك العالمية، فلم يتم بحثه إلاّ في بداية سنوات التسعينات 1990 بظهر أول بطاقة بنكية في بنك التنمية المحلية وإدراج أول نظام مساعد للعمليات البنكية الخارجية (SWIFT) سنة 1991، ولم تشهد فترة التسعينية إنجازات ذات أهمية في مجال الصيرفة

الالكترونية إلا بإنشاء شركة المعاملات المصرفية والنقدية المشتركة (SATIM) سنة 1995.

وقد تبين بقلة وتيرة انتشار الصيرفة الالكترونية في الجزائر مقارنة بالدول المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية التي تضاعفت فيها مرتين عدد البنوك التي تقدم خدمات الكترونية في فترة وجيزة بين الثلث الثالث لسنة 1999، ومنتصف سنة 2001، حيث تمثل هذه البنوك أكثر من 90% من مجموع أصول النظام البنكي الأمريكي.[1]

وفي سبيل تدارك التأخر الحاصل في مجال الصيرفة الالكترونية في الاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي ومسايرة التطورات الحاصلة في النشاط البنكي في مختلف دول العالم ، فقد تطلعت السلطات الجزائرية خلال الفترة 2000-2010 إلى عصرنة القطاع البنكي من خلال ابرام عقود تحمل الصيرفة الالكترونية مع شركات أجنبية وإصدار أول بطاقة دفع دولية سنة 2004، وإنتاج أول بطاقة الكترونية ذكية من الشركة الجزائرية HBtechnology سنة 2008، وقد كان اعتماد نظامي المقاصة الالكترونية والتسوية الاجمالية الفورية RTGS سنة 2006 أكبر انجاز في هذه الفترة لتجسيد مشروع الصيرفة الالكترونية في الجهاز البنكي الجزائري .

ولم تشهد الصيرفة الالكترونية بعد هذه الفترة خطوات جادة أخرى سوى ادراجها ضمن برنامج الحكومة الالكترونية سنة 2013، وذلك في إطار خطة متعددة القطاعات تعرف باستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013. وعموما لم يعتمد الجهاز البنكي الجزائري أسلوب السرعة الالكترونية بشكل مباشر وإنّما تم ادراج النشاط الالكتروني بشكل مرحلي كما هو موضح في الجدول التالي:

[1]-Anderea Scheaster et salah nsouli, les enseux de tanque électronique, finance and Banque, IMF 2002,P49.

الجدول رقم (03-06): كرونولوجيا تطور الصيرفة الالكترونية لدى الجهاز البنكي

تطورات الصيرفة الالكترونية لدى الجهاز البنكي الجزائري	
1990	ظهور أول بطاقة بنكية CPA (بطاقة السحب) .[1]
1991	إدراج أول نظام مساعد للعمليات البنكية الخارجية (SWIFT) .[2]
1992	إدراج البرامج المعلوماتية لفحص وتحليل عمليات الائتمان والتجارة الخارجية
1993	تعميم برامج الاعلام الآلي على جميع العمليات البنكية
1994	بداية العمل ببطاقات السحب والتسديد دون انتشارها في جميع الوكالات البنكية
1995	انشاء شركة المعاملات المصرفية والنقدية المشتركة SATIM
1996	مساهمةSATIM بانشاء شبكة نقدية الكترونية مشتركة من البنوك RMI
1998	انطلاق تشغيل نظام السحب للتسويات المالية بين مختلف البنوك التجارية
2002	تكليف شركة SATIM بإدارة نظام الدفع ما بين البنوك
2003	ابرام عقد بين شركة SATIM والشركة الفرنسية I igenico Data System لتعميم النقد .[3]
2004	اصدار أول بطاقة دفع دولية .
2006	بداية العمل وفق المقاصة الالكترونية والتسوية الفورية (ATGS) .[4]

[1] – شيروف فضيلة، (2010)، أثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية، دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسويق بجامعة قسنطينة، ص 140.

[2] – سليمان ناصر و آدم حديدي ، جوان(20015)، تأهيل النظام المصرفي الجزائري للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، المجلد 2، العدد 2، ص 17.

[3] – بودي عبد القادر وبودي عبد الصمد، (2011)، تكنولوجيا الأنترنت كأداة التأهيل الخدمات المصرفية مع الإشارة لحالة البنوك الجزائرية، الملتقى الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية – المركز الجامعي لخميس مليانة ، ص 17.

[4] – منية خليفة، (2011)، الصيرفة الالكترونية كمدخل لتأهيل وعصرنة البنوك الجزائرية، الملتقى الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية – المركز الجامعي لخميس مليانة، ص 13.

2008	انتاج البطاقة الالكترونية الذكية من الشركة الجزائرية في HB Technology العمل ببطاقة الالكترونية ما بين البنوك CIB.[1]
2010	بلوغ عدد بطاقات الالكترونية المتداولة ما بين البنوك CIB المليون بطاقة
2013	إدراج مشروع الصيرفة الالكترونية ضمن برنامج الحكومة الالكترونية
2014	توافر نظام التسوية الفورية RTGS شكل شبه كلي في الجهاز البنكي الجزائري وتحقيقه أكبر عدد من العمليات المنجزة.[2]

المصدر: تم اعداد هذا الجدول بناءا على المعطيات المحصل عليها من مختلف المصادر .

المطلب الثاني: واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر

أولا: مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر

إن تطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر يتطلب توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المناسبة من جهة وبالنظام المصرفي الجزائري من جهة أخرى، وذلك من خلال إقامة أنظمة واعتماد بطاقة الائتمان وتطوير شبكة الاتصالات والبريد الالكتروني .

1)-تطوير البيئة التحتية للاتصالات الالكترونية :

1-1. شبكة الاتصالات الالكترونية:

بادرت بعض المؤسسات المصرفية والمالية بتطوير شبكات الكترونية للدفع والتسديد لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف على آداء خدماته ، ورغم ذلك فقد قامت بعض المؤسسات بإصدار بطاقات السحب من الصرافات الآلية DAB لمؤسسة البريد والبطاقات المصرفية للسحب والدفع للمصاريف التالية :

القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي ، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك البركة الجزائري.

[1] – بودي عبد القادر و بودي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

[2] – التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري ،(2015)، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ص 88-89.

1-2. الأنترنت والبنوك الجزائرية:

إنّ معظم البنوك الجزائرية لها مواقع على شبكات الأنترنت ، فمثلا بنك الجزائر موقعه www.bank-of-algeria.dz ، حيث تظهر فيه مجموعة من البيانات والمعطيات عن السياسة المالية والنقدية .

1-3. استخدام الهاتف في الخدمة المصرفية:

على المصارف الجزائرية الاستفادة من عدد مشتركي خدمة الهاتف في تقديم خدماتها لجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن .[1]

2)-الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

في إطار تحديدي وعصرنة النظام المصرفي الجزائري لاسيما من حيث أنظمة الدفع قام بنك الجزائر بالتعامل مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي في انجاز نظام دفع الكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية .

2-1. نظام التسوية الإجمالية الفورية Real time Gross sottement :

أ-التعريف بالنظام RTGS :

RTGS: هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ، ويتم فيه يسر التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدوره تأجيل وعلى أساس إجمالي .

ب- أهداف النظام : يهدف النظام إلى تحقيق ما يلي :

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي وكل وسائل الدفع الأخرى .
- تلبية مختلف احتياجك المستعملين باستخدام نظام الدفع الالكتروني .
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات .
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة .

[1] – بلبكري عبد الرحمن، بلال خمار أمينة ، جوان (2007)، واقع التقنيات المصرفية الحديثة في البنوك الجزائرية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قسنطينة، الجزائر ص 110.

- تقوية العلاقات ما بين المصارف وتشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

ج-مبادئ تشغيل النظام: يقوم على المبادئ الآتية :

-**المشاركين:** المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حسب تسوية في بنك الجزائر، ويمكن أن ينظم إلى النظام زيادة على بنك الجزائر كمسير وحامل للتسوية مجموعة من المؤسسات المصرفية والمالية الخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية.

-**العمليات التي يعالجها النظام:** يعالج النظام مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية والمشاركين وذلك من خلال:

***عمليات ما بين المصارف:** حيث تتم من خلال هذا التنظيم تحويلات بين المصارف وحسابات الزبائن. [1]

***عمليات بنك الجزائر:** وهذا البنك هو الوحيد القادر على إصدار للأوامر القرض أو الخصم من حسابات المشتركين.

***تسوية المبالغ عن طريق المقاصة:** إن المبالغ الدائنة والمدينة الناتجة عن طريق المقاصة الالكترونية تعالج قرضا ودينا المشتركين تعمل على أساس مبدأ " الكل أو لا شيء" ، وفي حالة استحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الالكترونية، وعلى الراغب أن يعيد العملية في وقت لاحق .

***حسب التسوية:** إنّ بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات التسوية، تقسم إلى حسابات نوعية فرعية، وهذه الحسابات تحول حسب الحالات في زيادة أو نقص الحسابات الجارية المشاركين، والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر، والتسويات التي تتم عن طريق النظام حيث تتم بصفة مستمرة وفي وقت حقيقي وبعد التأكد الآلي بوجود مخزون كاف في حساب المشارك المعني، ويطبق هذا المبدأ لأول من يدخل لأول من يخرج مع الآخر بعين الاعتبار الأولويات الآتية :

[1]-بلبكري عبد الرحمن، بلال خمار أمينة ، مرجع سبق ذكره، ص 111.

- الأولوية الأولى : عمليات بنك الجزائر .
- الأولوية الثانية : المبالغ المخصصة للمقاصة .
- الأولوية الثالثة : أوامر مستعجلة بطبيعتها .

كما أن تسوية الحسابات المعنية تتم بصفة نهائية ، حيث بمجرد قبولها من طرف نظام RTGS لا يمكن إلغاؤها لاحقا إذ تكون الغاية من التسويات مضمونة بصفة دائمة على مدى يوم المبادلة والذي يكون على النحو الآتي :

* من الساعة الثامنة والنصف صباحا من خلال معالجة عمليات " بنك الجزائر" وعمليات الأسواق النقدي وعمليات الأسواق النقدي وعمليات الصرف .

*التاسعة والنصف صباحا بدئ : المعاملات .

*منتصف النهار تسوية حصيلة المقاصة .

*الساعة الثالثة : وقف المبادلات .

*من الساعة الثالثة إلى الرابعة : تسديد المبالغ التي تمت في اليوم الأخير وتسوية أو رفض الأوامر التي كانت في الانتظار .

*الساعة الرابعة: اختتام وغلق الحسابات ، وإرسال إخطارات حصيلة الحسابات واستخراج حسابات المشاركين وإفراغها في جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر .

د-هندسة النظام :

إنّ كل المشاركين يتم ربطهم بجهاز RTGS المتمركز بنك الجزائر عن طريق مقراتهم باستعمال قاعدة Plate-Forme يمكن من ارسال وتلقي أوامر التحويل وكل المعلومات الضرورية المتعلقة بالعمليات المعالجة .

إنّ النظام المركزي (RTGS) يقوم بالوظائف التالية:

- مراقبة أوامر الانتظار .
- تسوية الأوامر وفق طبيعتها.

- المعالجة تتم في نهاية اليوم .
- تخصيص مبالغ المقاصة .
- إدارة ومراقبة الحسابات لعمليات المعالجة بواسطة النظام.

أمّا فئة المشاركين فتقوم بالوظائف التالية:

- تلقي ومراقبة صفة الأوامر وملائمتها.

إصدار وتلقي الأوامر بنظام RTGS . [1]

ويمكن توضيح نظام RTGS في الشكل التالي :

الشكل رقم (03-07) : تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي

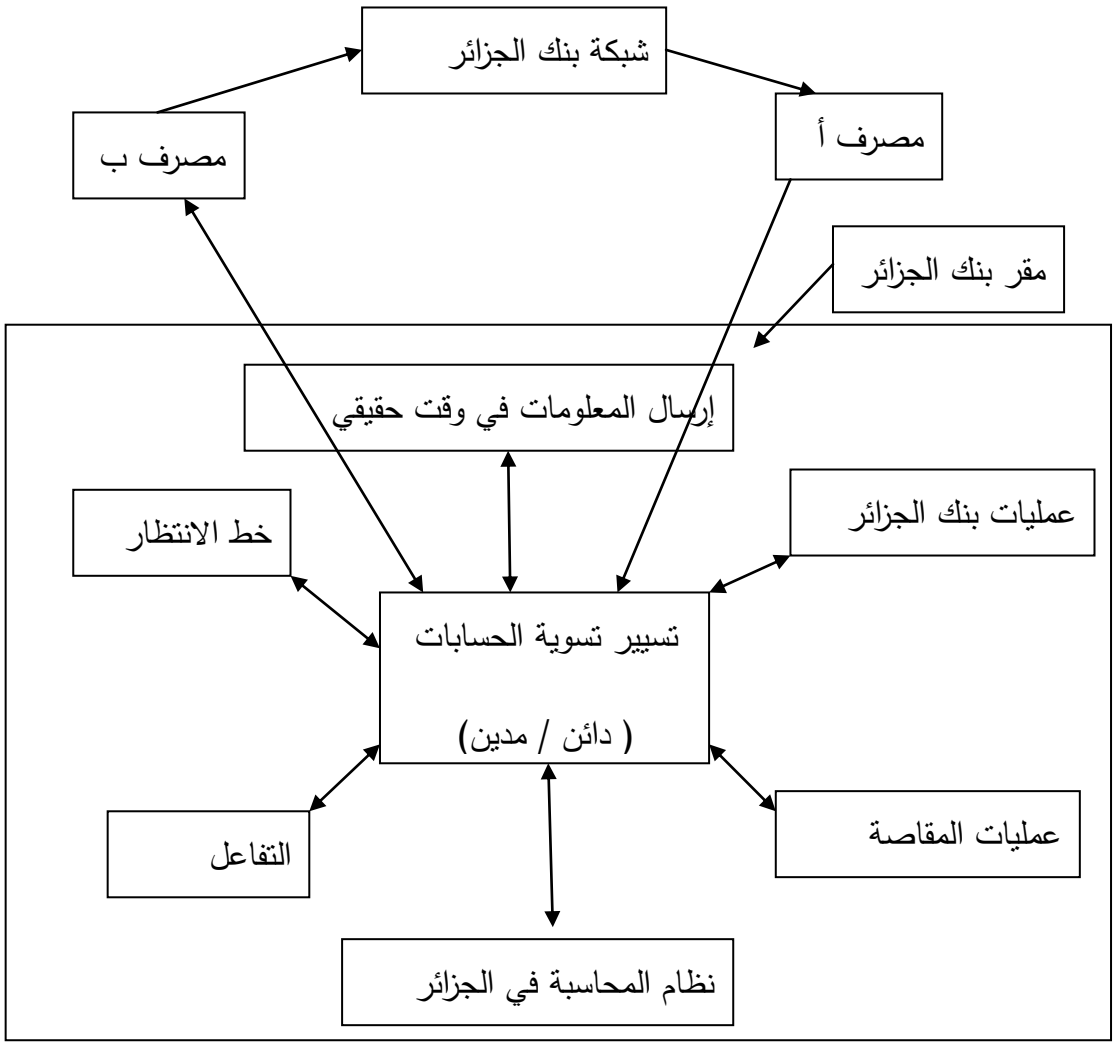

[1]– بلبكري عبد الرحمن، بلال خمار أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 111.

المصدر : بن عزة محمد أمين، زوهري جليلة ، واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني الملتقي العلمي الدولي الرابع حول ، عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتمادا التجارة الالكترونية في الجزائر ، المركز الجامعي بخميس مليانة ، يومي 26-27 أفريل 2011.

هـ-مبدأ عمل النظام: [1]

يمكن شرح مبدأ عمل نظام RTGS من خلال المثال التالي :

الوكالة (أ) هي BDL في الطارف والوكالة (ب) هي BADP في سطيف يتم التعاقد بين شخصين ، شخص من الطارف وشخص من سطيف ، والصفقة عن طريق الشيك وتكون بمبلغ كبير .

يذهب الزبون (الطارف) إلى الوكالة (أ) الشيك الذي يحمل مبلغ كبير ويعطيه للمكلف بعمليات التحويل ، فيقوم هذا الأخير بمسح الشيك عن طريق جهاز السكانير فتذهب صورة الشيك بالإضافة إلى المعلومة نحو البنك المركزي في الجزائر العاصمة ثم ترسل المعلومة أوتوماتيكيا إلى المركز الرئيسي لكل الوكالات ، أما ما يسمى LAPTATE FORME فترسل المعلومة إلى BDL الرئيسية و هي الأخيرة تقوم بإرسال رسالة آلية إلى BADR الرئيسة فهنا تقوم BADR بمعاينة المعلومة الخاصة بزبونها كرقم حسابه و مبلغه ورصيده ثم تقوم بصرف الشيك آليا من BADR سطيف و تقوم بترصيد العملية ثم تشعر الوكالة الرئيسة لـ BDL بأنها تستطيع أن تصرف الشيك لصالح زبونها (أ) و تتم هذه العملية في مدة أقصاها 72 ساعة .

2-2. نظام المقاصة عن بعد :

إنّ عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بالنشاء مكمل لنظام RTGS هو نظام ACTI . [2]

أ-تعريف نظام ACTI : [1]

[1]- بن عزة محمد أمين ، زوهري جليلة ، مرجع سبق ذكره.

[2] - ACTI : Algérie Télé – compensation interbancaire .

هذا النظام يختص بمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام Les instrumente de paiement de masse صكوك ، تحويل ، اقتطاع ، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية (Scanner) والبرمجيات المختلفة، ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور .

ب-أهداف نظام ACTI: يهدف النظام إلى:

- التسيير المحاسبي اليومي وإعطائه نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية.
- تقليص آجال المعالجة.
- قيم قبول أو رفض العملية في آجال لاقتصاد 05 أيام على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 03 أيام ثم إلى 48 ساعة.

-تأمين أنظمة الدفع العام .

- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك.
- مواجهة عملية تبيض الأموال في الجزائر .

***ثانيا: تشخيص واقع الصرفية الالكترونية في الجزائر**

من خلال عملية التشخيص لواقع الصرفية الالكترونية في الجهاز البنكي الجزائري فقد تبين أنها تعاني مما يلي:

أ-ضعف استخدام البطاقات البنكية:

تكمن نقاط ضعف استخدام البطاقات البنكية في الجزائر فيما يلي:

- قلة عدد البطاقات البنكية مقارنة بعدد مالكي الحسابات البنكية في الجزائر، إذ بلغ عددها سنة 2014 ما يقارب 7 مليون بطاقة من أجل 24 مليون حساب .

---

(1)- بلبكري عبد الرحمن ، خمار أمينة ، مرجع سبق ذكره، ص 113.

-ضائلة عدد البطاقات البنكية الدولية (عدد قليل جدا من بطاقة ماستر كارد الصادرة عن بنك الخليج الجزائر وبطاقة فيزا الصادرة عن بعض البنوك العمومية)، وقلة أماكن استخدامها في السوق البنكية واقتصارها على بعض الفنادق الضخمة وبعض شركات الأعمال الخاصة .

-محدودية الخاصة عند استخدام البطاقات البنكية واقتصار أغلبها على الاطلاع على الرصيد أو السحب دون الانتشار الواسع لخدمة التحويل المالي المحلي والدولي .

ب-ضعف استعمال الصرفية في البنوك الجزائية :

ما عدا الخدمات الاطلاع الرصيد ودفع بعض الفواتير المحددة ، لا تستعمل البنوك الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها سواء الثابت أو المحمول، وهذا رغم ما شهده هذا الأخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات الأخيرة ، ورغم العدد الكبير من مشركي خدمة الهاتف في الجزائر، وهي الشبكة التي يمكن أن تساهم في تقديم الخدمات المصرفية لأكبر عدد ممكن من الزبائن[1]، ويعتبر عدم الاستثمار في السوق المصرفية عبر الهاتف في الجزائر بمثابة الفرصة الضائعة الكبيرة بالنسبة للبنوك الجزائرية ، وذلك لضخامة حجم السوق الهاتف الخلوي في الجزائر حوالي 30 مليون متعامل إلى غاية بداية سنة 2016، والتي كان بإمكانها استغلاله لحل مشكلة السيولة التي يعاني منها من بريد الجزائر والبنوك التجارية بالإضافة إلى تحقيق أرباح مع توفير الوقت و الجهد والتكاليف .

ج-غياب أنظمة قوية لمجابهة مخاطر الصيرفة الالكترونية :

إنّ التفكير في توفير وسائل الدفع الالكترونية والاقتصاد على نظامي التسوية الاجمالية الفورية والمقاصة الالكترونية أمر غير كاف لنجاح ممارسة الصيرفة الالكترونية بين البنوك دون الاعتماد على الأنظمة الالكترونية قوية مكافئة لقوة المخاطر التي تهددها بما في ذلك المخاطر التنظيمية والقانونية ومخاطر السمعة.

[1]- سليمان ناصر ، و آدم حديدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

إذ يجب على السلطات عند مراقبة المصارف والاشراف عليها التأكد من أنه لدى المصارف نظاما إداريا جيدا واستراتيجية واضحة ومحددة وكافية للسيطرة على هذه المخاطر، حيث أعدت لجنة المدفوعات ونظام التسوية التابعة للجنة بازل، نموذجا لحماية نظام الأموال الالكترونية يتضمن المحاسبة والمراقبة الداخلية المستمرة والفصل بين المسؤوليات والمعلومات التي تصل إلى موظفي المصرف إضافة إلى الفحص والتطوير المستمر لأجهزة الحاسوب وأنظمة المعلوماتية فيها والاستخدام المادي للمعلومات المنقولة إلكترونيا. [1]

د-محدودية الممارسات المصرفية عبر الأنترنت:

على الرغم من البرامج المستقبلية المسطرة والتصريحات المتكررة من قبل مسؤولي البنوك في الجزائر لممارسة الصيرفة باستخدام تكنولوجيا الأنترنت إلاّ أن تجسيدها فعليا لم يخطو خطوات كبيرة، ويرجع ذلك غياب التعاون والتنسيق بين البنوك التجارية في مجال الصناعة الالكترونية مع فقدان ثقافة التسوق عبر الانترنت لديها: إذ بقي النظام المعرفي الجزائري متأخرا في استعمال التكنولوجيا وأنظمة الدفع الحديثة، فليس هناك ما يسمى العمل المصرفي عبر الانترنت، وذلك لأن معظم البنوك الجزائرية تمتلك مواقع تعريفية أو اشهارية فقط ، وليس لتقديم الخدمات، ولم يعد في الجزائر من يتحدث عن التجارة الالكترونية رغم انتشارها في العالم، وذلك لغياب القاعدة الهيكلية التي تستند إليها وهي العمل المصرفي عبر الأنترنت.[2]

هـ -الافتقاد لشبكة ربط الكترونية قوية مع البنوك العالمية:

على الرغم من الجهود المبذولة من مختلف البنوك الجزائرية لتطوير شبكة الاتصالات الالكترونية مع البنوك العالمية إلاّ انها ظلت دائما متأخرة وبطيئة وغير قادرة على ادارتها

---

[1] – بوعافية رشيد وبن قيدة مروان ، (2013)، إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية وقواعدها القانونية ، ملتقى علمي دولي بجامعة محند أعلي أولحاج بالبويرة ، حول" إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصادية دول العالم ، البويرة ، ص 11-12.

[2] – سليمان ناصر وآدم حديدي، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

والتحكم فيها، ويرجع ذلك إلى اعتمادها على حلول أو أنظمة مستوردة وغير مصممة حسب الأبعاد وخصائص السوق الجزائرية، وهذا الوضع أتاح فرصة ثمينة للبنوك الأجنبية الناشطة في الجزائر (سوستي جنرال، بي أن بي باريبا،..) لاستقطاب أغلب الزبائن طالبي الخدمات الالكترونية البنكية الدولية، باعتبارها تتوفر على شبكة ربط مع البنوك العالمية أقوى مما هو متوفر لدى البنوك الجزائرية.

المطلب الثالث: معيقات توسع الصيرفة الالكترونية في الجزائر ومتطلبات نجاحها

أولا: أطراف الصيرفة الالكترونية

ترتبط معيقات التوسع في الصيرفة الالكترونية بالأطراف الأساسية التي تؤثر في التوسع، وهي أطراف مصرفية تتمثل بـ :

- **عملاء البنوك التجارية:** وهم الطرف الأهم من الأطراف الصيرفة الالكترونية الذين يتعاملون بأدوات من قنوات وبطاقات الكترونية .
- **البنوك التجارية:** وهي الطرف المسؤول عن توفير أدوات الصيرفة الالكترونية.
- **البنك المركزي:** باعتباره السلطة التنفيذية والإشراقية على البنوك ومصدرا للتشريعات والقوانين المصرفية إلى جانب كونه الجهة المسؤولة عن تطبيق ورقابة الإجراءات المصرفية فيما يخص الصيرفة الالكترونية، وفيما يأتي شرح الأطراف بشيء من الايجاز:

1-عملاء البنوك التجارية: يعتبر عملاء البنوك التجارية الطرف الأهم في الصيرفة الالكترونية من خلال تعاملهم بأدوات الصيرفة الالكترونية، فالعمل المصرفي الالكتروني يجب أن يوجه لأغراض التسويق المباشر واستقطاب عملاء جدد، إذ عليه أن يوجد البيئة الأساسية اللازمة لتمكين العميل من أن يعبر الكترونيا للمصرف عن اهتمامه و أولوياته المالية والتي على أساسها يمكن للمصرف العمل عليها وإخراج منتجات وخدمات مفصلة خصيصا لهذا العميل ، كما يمكن اعطاءه خاصة للخدمات التي أعطاها العميل أولويات

معينة ، وهذه المعطيات الهامة عن العميل سوف تمكن المصرف من بيع خدماته ومنتجاته بشكل آلي لهذا العميل .

وهي بلا شك ستجد كلها أو بعضها الاهتمام من قبله، على الأقل سوف يستفيد العميل من الملائمة الأفضل وذلك باستطاعته الدخول بسرعة إلى حساباته والتعرف على حركاته الدورية، ما يوفر عليه الوقت في التعرف على موجوداته وتطورها من حين لآخر، كذلك توفر العروض الخدمات الخاصة للعميل في اتخاذ قرارات مالية هامة.

2-البنوك التجارية: تمثل البنوك التجارية الطرف الثاني من أطراف التوسع في الصيرفة الالكترونية، وهي المسؤولة عن توفير أدوات الصيرفة الالكترونية، إن عملية إعادة الهندسة وتوافر طاقة تشغيلية الكترونية للمعلومات يجب أن يصاحبها تركيز المصرف على تطوير قنوات توزيع متطورة تجعل العميل يحصل على خدماته على مدار الساعة وحول العالم سواء من منزله أو من مكتبه، كما تقلل الحاجة إلى بعض فروع المصرف، بحيث يكون أقدر على خدمة العدد المتناهي من للعملاء، كما تخفض الكلفة العامة لعمليات المصرف.

3-البنوك المركزية: وهي الطرف الثالث من بين أطراف الصيرفة الالكترونية باعتبارها السلطة النقدية والرقابية التي تشرف على البنوك فيما يتعلق بالضريبة الالكترونية، إذ يعد البنك المركزي الجهة المشرفة والرقابية على أنشطة البنوك العاملة في الدولة، ومن هنا فإنه يقوم بتنظيم هذه الأنشطة والاشراف عليها بما فيها أنشطة الصيرفة الالكترونية، ويتم ذلك من خلال القوانين والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية والرقابية على البنوك ، ومثل هذه القوانين والتشريعات تمثل ركيزة أساسية لتطوير البنوك والأنشطة المصرفية المعتمدة على الاستخدامات التكنولوجية والالكترونية، ويتوب على السلطات الاشرافية أن تتبنى مقاربات متوازنة عندما تشرع في ادخال أنظمة وسياسات إشرافية جديدة على العمليات المصرفية الالكترونية، بحيث ضمن عمل البنوك بصورة سليمة وتحرص في

الوقت نفسه على عدم وضع العراقيل أمام الابتكار وعدم الاضرار بالوضعية التنافسية للبنوك في مقابل المؤسسات غير المصرفية .[1]

ثانيا: معيقات توسع الصيرفة الالكترونية في الجزائر

لا يعتبر انتشار ثقافة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية أمرا سهلا، ويرجع ذلك إلى تواجد مجموعة من المعيقات التي تحول دون توسعها، وتتمثل هذه المعيقات فيما يلي:

1-المعيقات الإدارية: يعترض طريق توسع الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية مجموعة من المعيقات الإدارية التي يممن تلخيصها في النقاط التالية:

- عدم وجود تعاون وتنسيق بين فروع ووحدات المنظومة المصرفية الجزائرية في مجال الصناعة الالكترونية المصرفية واستثمار المعلومات، مع صعوبة الوصول إلى صيغة توافقية لإدارة الكترونية متكاملة داخل البنوك الجزائرية، وذلك نظرا لاختلاف النظم الإدارية بين الوكالات التابعة لنفس البنك . [2]

- غياب الحوافز القوية والمجهودات اللازمة من تخطيط وتنسيق من الإدارة لتهيئة المحيط البنكي للتحول إلى الإدارة الالكترونية، الأمر الذي تسبب في تكرار عمليات التأجيل لتوسيع عمليات الصيرفة الالكترونية.

- الإجراءات الإدارية الغير المرنة وغير المتحمسة لمشروع الإدارة الالكترونية الذي يعد أحد المعيقات التي تقف في وجه التطبيق، مما يفقد المشروع من مضمونه فيتحول إلى مجرد ممارسات مفككة ليس لها الكيان الإداري وشخصيته. [3]

---

[1]-Https://Eco.Nahrainuniv.Edu .IQ 13/04/2022. à 22:00.

[2] – بودي عبد القادر و بودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

[3] – حسن عبد الله عباس و صلاح محارب الفضلي ،(2001)، خصوصية تقنية المعلومات من منظور نظرية المنفعة ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، الكويت، المجلد 8 ، العدد 3، ص 55.

– سيطرة الأساليب التقليدية على أجواء العمل الإداري في جهاز البنكي الجزائري وعدم التمكن من تجاوزها من غياب استراتيجية تسويقية لدى البنوك الجزائرية لتثقيف العملاء بخدمات الصيرفة الالكترونية المتاحة.

2-المعيقات البشرية: تحول بعض العوائق البشرية دون توسيع استعمال الصيرفة الالكترونية في الجهاز البنكي الجزائري، وتتلخص هذه المعيقات في النقاط الآتية:

– عدم نضج ثقافة التعامل عن بعد، غياب ثقافة التسوق الالكتروني في عادات المجتمع الجزائري من جهة، ووجود فئات من المجتمع رافضة للتغير من جهة أخرى يحول دون توسع الصيرفة الالكترونية. [1]

– قلة الخبراء والاطارات في مجال التنمية المصرفية الحديثة مع عدم التوافق والانسجام التام بين محتويات البرامج التكوينية لدى موظفي البنوك الجزائرية ومتطلبات استعمال الصيرفة الالكترونية.

– غياب الإدارة الفعالة والمستمرة لنشر كل ما هو حديث في الإدارة البنكية بما في ذلك الصيرفة الالكترونية والتقنيات الالكترونية الحديثة.

– عزوف بعض الموارد البشرية ذات الكفاءة المالية عن العمل لدى البنوك الجزائرية بسبب ضآلة الأجر وشح البرامج المتعددة في مجال الإدارة الالكترونية وتوجهها إلى بنوك خارجية تدفع أجورا مغرية لجذب هذه الكفاءات وتخصص ميزانيات ضخمة لتحديث الإدارة البنكية .

3-مخاطر الإدارة الالكترونية: يتسبب التأخر التكنولوجي للبنوك الجزائرية في إمكانية تعرضها إلى مجموعة من المخاطر المرتبطة بالإدارة الالكترونية ، والتي تعد أحد المعيقات المباشرة لتوسع أساليب الصيرفة الالكترونية في الجهاز البنكي الجزائري وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي :

[1] – محرز نور الدين وسيد مريم،(2011)، نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية –عرض تجارب دولية – المركز الجامعي لخميس مليانة ، ص 14.

أ-مخاطر السمعة: تنشأ مخطر السمعة في حالة توافر الرأي العام السلبي تجاه البنك الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على البنوك الأخرى ، نتيجة عدم مقدرة البنك على الإدارة بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها .

ب-المخاطر القانونية: تحدث هذه المخاطر نظرا لعدم وضوح التشريعات القانونية المتعلقة بالعمليات المعرفية الالكترونية، وعلى سبيل المثال عدم توافر قواعد لحماية العملاء في بعض الدول ، أو غياب المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية .[1]

ج-مخاطر التشغيل: تشتمل على كل من: مخاطر فشل نظام المعلومات البنكي، المناظر العملياتية، مخاطر تبيض الأموال، مخاطر المنازعات القضائية، مخاطر السرقة والاختلاسات (انتحال شخصية الأفراد، السطو على أرقام البطاقات الالكترونية، السلب بالقوة الالكترونية)، مخاطر ضعف المستوى المهني ، مخاطر فقدان الكفاءات البشرية .[2]

4-معيقات منية وأمنية: يواجه توسع الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية معيقات فنية وأمنية هي :

- صعوبة تكوين شبكة المعلوماتية شاملة لجميع أنشطة البنوك العاملة في الجهاز البنكي الجزائري بسبب اختلاف البرمجيات المستعملة لديها وعدم تجانسها واختلاف مواصفاتها وشروط عملها .

-اقتصار جهود البنوك الجزائرية لتوسيع اعتماد الصيرفة الالكترونية على توفير الأجهزة المنقولة (حواسيب ، الصرف الآلي ، ....)، دون التفكير بشكل كاف في متطلبات أمن المعلومات الناجحة عنها وصيانة الأجهزة وحماية البرمجيات المعتمد عليها من مختلف المشاكل الالكترونية، إذ يتعين على القائمين على تنظيم العمليات المصرفية الالكترونية

---

[1] -معطى الله خير الدين وبوقموم محمد، (2004)، المعلوماتية والجهاز البنكي " حتمية تطوير الخدمات المصرفية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية ، والتحولات الاقتصادية – واقع تحديات – جامعة الشلف ، ص 05.

[2] -عبد الرحيم وهيبة، مرجع سبق ذكره ، ص 08-09.

وللإشراف عليها أن يتأكدوا من أن المصارف تتيح ممارسة سليمة لضمان سرية البيانات إلى جانب نزاهة النظام والبيانات، وينبغي أن يجري باستمرار اختيار ممارسة الأمن ومراقبة الأمن ومراقبة الأمن ومراجعته. [1]

– قلة برمجيات الرقابة على الاقتراحات المعتمدة والذي ينجم عن تخوف بعض العملاء من إمكانية اختراق الشبكات الالكترونية البنكية واستغلال بياناتهم الخاصة في أعمال غير مشروعة .

ثالثا: متطلبات نجاح الصيرفة الالكترونية في الجزائر

على الرغم من المحامين التي تميز الصيرفة الالكترونية، إلاّ أن هذه المحاسن غير كافية لنجاح اعتماد لدى البنوك العاملة في الجهاز البنكي الجزائري ، وإنّما يتوقف ذلك على مدى توفير مجموعة من المتطلبات والمتمثلة فيما يلي :

1–توفير البيئة التحية : من أجل توفير البيئة التحتية للصيرفة الالكترونية في جهاز البنكي الجزائري فإنّه من الأجدر أن يتم اتخاذ الإجراءات التالية :

– ضبط أهداف وأولويات إدراج عمليات الصيرفة الالكترونية في الجهاز البنكي الجزائري .

– وضع الإطار التشريعي للصيرفة الالكترونية بما يوضح جميع الالتزامات الواجب احترامها من البنوك الجزائرية وعملائها وبما يحدد نطاق التدخل الحكومي عند ممارستها .

–وسع السياسيين الخدمية والتسويقية للصيرفة الالكترونية في جهاز البنكي الجزائري بما يلائم إيقاع العصر الحديث ، وبما يستقطب الاستثمار ويزيد من حدة المنافسة بين البنوك محليا ودوليا .

– ضبط التزامات البنوك الجزائرية لاحترام معايير ومواصفات الخدمة البنكية الالكترونية المميزة، خاصة المعايير المتعلقة بأمن وسرية المعلومات الالكترونية .

[1] – بوعافية رشيد وبن قيدة مروان، مرجع سبق ذكره، ص 08.

-تبقى أنظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرار وذلك بالعمل على خلق خلية مخصصة لما أصبح يعرف بالذكاء الاقتصادي للأعمال يهدف جعل البنوك الجزائرية مستحدثة باستمرار وتسير إلى جنب منافسيها. [1]

2-بناء نظام معلوماتي في الجهاز البنكي الجزائري:

من أجل نظام معلوماتي بنكي فعال في الجهاز البنكي الجزائري فإنّه ينبغي اتخاذ ما يلي :

- وضع أهداف واضحة لبناء نظام معلوماتي في الجهاز البنكي على المدى القصير و المتوسط والطويل .

- تصميم نظام معلوماتي لكل بنك مكون من نظم فرعية متمثلة من نظام المعلومات الائتماني ونظام المعلومات التسويقية ونظام المعلومات إدارة الموارد البشرية، وذلك على النحو التالي الذي يربط بين إدارات البنوك ويمكن من الامداد بالمعلومات الكمية والنوعية الدقيقة والمتعمقة والتفصيلية والشاملة .

-ربط الأنظمة المعلوماتية للبنوك ووضعها في اطار نظام معلوماتي شامل للجهاز البنكي الجزائري وتوحيد أساليب العمل في هذا النظام بين مختلف البنوك وبين مختلف الأقسام للبنك الواحد .

- تحديد المهام والمسؤوليات التي يتطلبها تشغيل نظام المعلومات البنكي وتوزيعها بين مكونات الجهاز البنكي الجزائري .

3-تدريب موظفي البنوك ونشر ثقافة الصيرفة الالكترونية لدى العملاء :

في ظل التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري ، وللتفكير في عصرنة الجهاز البنكي الجزائري من خلال اعتماد الصيرفة الالكترونية، فإنّه من الضروري أن يتم تهيئة محيط النشاط البنكي وتأهيله لمواكبة التطورات التكنولوجية في هذا المجال .

[1] – يودي عبد القادر ويودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

وبما أن التقنية علم وثقافة وأداة عمل جديدة ومغايرة لأدوات العمل الإدارية التقليدية بشكل كبير، فإنّه لا يكفي تعليم العاملين بالإدارة وتدريبهم على أساليب العمل الجديدة والأجهزة فحسب ، بل ينبغي أيضا تثقيف المتعاملين أو الفئة المستهدفة لتلقي الخدمة والتعامل معها ، لذا وجب نشر الوعي والثقافة التقنية بين هؤلاء الأفراد حتى تضمن الادارة الالكترونية ترحيب الفئة المستهدفة بها. [1]

4-إصدار قوانين وتشريعات تنظيمية:

بعد أن أصبحت الصيرفة الالكترونية حتمية تعرضها التغيرات العالمية وإحدى محددات النجاح لأي بنك فقد أصبح اعتمادها في النشاط البنكي لازما، ولكن ممارستها لا يمكن أن تتم دون ضبطها قانونيا ووضع إطار تشريعي لها، ومن أجل تنظيم ممارسة الصيرفة الالكترونية في الجهاز البنكي وضبطها بدقة فإنّه ينبغي أن تتمحور اهتمامات القوانين والتشريعات الخاصة بها حول إثبات الشخصية، التوقعات الالكترونية .

أنظمة الدفع النقدي، المال الرقمي أو الالكتروني، سرية المعلومات، أمن المعلومات من مخاطر إجرام التقنية العالية، خصوصية العميل، المسؤولية عن الأخطاء والمخاطر الالكترونية ، التعاقدات المصرفية الالكترونية، مسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات البنك ، علاقات البنك مع الجهات المزودة للتقنية . [2]

5-أمن المعلومات البنكية:

من أجل ضمان بقاء المعلومات البنكية الالكترونية للجهاز البنكي الجزائري في مأمن من الوصول إليها أو التلاعب بها، فإنّه من الضروري أن تبن عملية أمن المعلومات البنكية على الركائز الآتية:

---

[1] – حسين محمد الحسن، مرجع سبق ذكره ، ص 148-149.

[2] – محمود حسين الوادي وبلال محمود الوادي، (2011)، المعرفة والإدارة الالكترونية وتطبيقاتها المعاصرة، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ص 252-253.

أ-السرية: تعني التأكد من أن المعلومات الموجودة لدى البنك الالكتروني لإيتاح لأي شخص الاطلاع عليها أو نسخها إلا إذا كان له صفة رسمية تتيح له ذلك، بما يعني حماية تلك المعلومات من التجسس عليها سواء بالطريقة التقليدية أو بالطرق الحديثة الالكترونية.[1]

ب-التكاملية: المقصود بها هو عدم وجود أي شكل من أشكال التلاعب أو التغيير أو التعديل أو الإلغاء على البيانات البنكية وذلك منذ لحظة إرسالها من مصدرها إلى غاية لحظة استقبالها.

ج- التوثيق: والتي تعني قدرة البنك على إثبات أن العمليات الالكترونية منسوبة إلى طرف معين وللتأكد من أن هذا الظرف هو المعني بها دون أن تتاح له أي فرصة لإنكارها، إذ أنّه من الضروري وضع آليات وتقنيات الإثبات التجاري الالكتروني وتحديد الهيئات القضائية وإجراءات التقاضي، من أجل تقديم الحلول للمشاكل التي من شأنها أن تحدث وأن تخل بأهداف الصيرفة الالكترونية. [2]

د-التصديق الالكتروني: وذلك بتصميم البرامج المحمية الكترونيا التي لا تسمح بالوصول إلى المعلومات المحفوظة على شبكات الإدارة للأشخاص المخول لهم الوصول إليها. [3]

---

[1] – سعداوي صديق ورحال سمير، (2011)، متطلبات وعوائق التجارة الالكترونية في البلدان النامية، الملتقى الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية – المركز الجامعي لخميس مليانة ، ص 10.

[2] – سعداوي صديق ورحال سمير ، (2011)، متطلبات وعوائق التجارة الالكترونية في البلدان النامية، الملتقى الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية – المركز الجامعي لخميس مليانة، ص 10.

[3] – حسين محمد الحسين، (2011)، الادارة الالكترونية : المفاهيم – الخصائص – المتطلبات ، عمان ، دار الوراق للنشر والتوزيع، ص 76-77.

خلاصة الفصل :

انطلاقا مما تطرقنا إليه في هذا الفصل أصبح من الضروري تجسيد مشروع النقد الالكتروني على مستوى الخدمات الحكومية، والخاصة، والانطلاق في التعامل بالمنطق الالكتروني للفرد الجزائري في مختلف المعاملات الاقتصادية، مع العمل على إثراء البنية التحتية وتنويع الخدمات المصرفية، وذلك باستحداث منتوجات الكترونية جديدة على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، كذلك النهوض وزيادة المشاريع والاستثمارات الصيرفة الالكترونية.

الخـاتمــة

من خلال عرضنا لموضوع واقع النظام النقد الإلكتروني في الجزائر، نلاحظ أن هناك تأخر كبير في هذا المجال تعيشه البنوك الجزائرية ، و إن ذلك راجع إلى عدة اعتبارات كغياب رؤوس مالية تمول استثمارات النقد الإلكتروني على مستوى البنوك ، حيث مازالت البنوك الجزائرية في أدوارها التقليدية (ودائع و قروض) في ظل الديناميكية المتسارعة للثورة التكنولوجية التي يعرفها العمل البنكي على المستوى الدولي، بالإضافة إلى نفس الوعي ومحدودية الثقافة الالكترونية لدى المجتمع الجزائري بالرغم من توزيع خدمة الأنترنت التي شملت تقريبا كامل التراب الوطني ، كما تزايدت الدعوات المطالبة بتعجيل التحول من نظام النقد أو الدفع باستخدام النقود الورقية إلى الدفع بالنقود الالكترونية أو ما تسمى بالبطاقات البنكية لما لها من مزايا عديدة على الاقتصاد والمجتمع، ولا يقتصر النظام النقدي الالكتروني فقط على المزايا بل إنّ له مجموعة من العيوب والمخاطر تؤثر سلبا على تطور وتنمية الاقتصاد.

حيث عرف النقد (الدفع) في الجزائر عدة تطورات سيرت الاقتصاد ، وأبرز هذه التطورات ما أتت به التكنولوجيا الحديثة منها ، بالأخص أنظمة الاتصال عن بعد ، هذا التطور جعل الاقتصاد الوطني يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها له .

اختبار صحة الفرضيات:

– قررت البنوك الجزائرية أن تعتمد على نظامين نقديين عند إجراء العمليات المالية الأول إلكتروني والثاني تقليدي ، وذاك بهدف تحقيق التوازن بين فئات المجتمع ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

– أصبح النظام النقدي الالكتروني أكثر تنافسية، حيث يعمل على تسهيل العمليات ويحقق الأمان والسرية عند عملية تحويل النقود الالكترونية، وهذا ما جعل منه نظاما متميزا ومقبولا. وهو ما يثبت صرحة الفرضية الثانية .

– تؤدي انتشار الأمية المعلوماتية والجهل بالوسائل الالكترونية رفض بعض من فئات المجتمع النظام النقدي الالكتروني على اعتبار أنها تواجه صعوبة في تغيير عاداتها خاصة وأن الأفراد يفضلون التعامل نقدا ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

النتائج المتوصل إليها :

لقد قادتنا هذه الدراسة إلى الخروج من النتائج والتي نجعلها في النقاط الرئيسية التالية :

– للنظام النقدي الالكتروني مجموعة من الخصائص والمميزات تجعل منه نظاما ترغب باعتماده كل دول العالم، والجزائر واحدة من أهم تلك الدول .

– تجربة الجزائر في استخدام النقد الالكتروني حديثة وتحتاج إلى المزيد من الاستثمارات الفرعية لا سيما على مستوى التسويق البنكي وتنويع الخدمات المصرفية .

– يعتبر النظام النقدي الالكتروني نظاما مرغوب ، ذلك أن النقود الالكترونية تتميز بسهولة الاستخدام وتوفر الجهد والوقت ، وكذلك تحقيق الأمان .

– ظهرت لنظام النقد الالكتروني مجموعة من العيوب أهمها أن التحول نحو النقود الالكترونية ينجم عنه خسارة الحكومات والبنوك المركزية لرسوم (مداخيل) صك العملة ، كما أن النقود الالكترونية تخلق مخاطر متعلقة بالأمن وبالأخص مخاطر القرصنة والتزوير.

– إنّ عدم اختفاء نظام الدفع الورقي رغم فعالية وسائل الدفع الالكترونية راجع لعدة عوامل أهمها : التكلفة العالية لإقامة نظام نقد إلكتروني متكامل بسبب ما يحتاجه هذا النظام من اقتناء أجهزة الحاسوب، وشبكة اتصالات الكترونية .

– لم تعتبر وسائل الدفع الالكترونية الحل المثالي والبديل للمشاكل المطروحة من قبل الوسائل التقليدية، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل جديدة التي تخص الجرائم الالكترونية .

–غياب الثقافة النقدية والثقافة التي تتعلق بكل ما هو تكنولوجي لدى الجمهور الجزائري ينقص من عزيمة الجهات المعنية بنقل التكنولوجيا الحديثة للمصارف الجزائرية.

التوصيات والاقتراحات :

بعد دراستنا لموضوع بحثنا ارتأينا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات كالآتي :

– ضرورة مسايرة التطورات التكنولوجية الحاصلة وإسراع دولتنا لتبني هذا النوع من التطورات خاصة العمل على تدعيم وتحديث الخدمات البنكية الالكترونية ووسائل الدفع.

– ضرورة تجسيد مشروع النقد الالكتروني على مستوى الخدمات الحكومية والخاصة والعمل على الاستفادة من التجارب الدولية منها تونس والمغرب، وكذلك استخدام النقد الالكترونية قانونية تجبر فيها فئات محددة من الأعوان الاتصالين والتجار والمؤسسات الاقتصادية...الخ على التعامل بها.

– العمل على ضرورة توافد الكوادر البشرية المؤهلة لاستعمال تكنولوجيا المعلومات وصيانة الأجهزة وإيجاد نوع من الوعي العام لدى الشركات والجمهور لأهمية تكنولوجيا المعلومات.

– الاستمرار في استخدام البطاقات الالكترونية ومحاولة تفادي الأعطاب والتي تعوض النقود في محطات البنزين عبر التراب الوطني .

– القيام بحملات إعلامية حول البطاقات البنكية ونشر الثقافة النقدية لدى أفراد المجتمع حول تكنولوجيا وسائل الدفع .

–تخصيص أغلفة مالية معتبرة لتشجيع البحث العلمي وإرساء البنى التحتية اللازمة لخلق محيط الكتروني متفاعل ومتطور .

آفاق الدراسة :

من الواضح أن البحث الذي قمنا به ما هو إلاّ مجرد توضيح لواقع نظام النقد الالكتروني في الجزائر، وعليه فإنّ مجال البحث ما زال في بدايته، لذا نرى إمكانية مواصلة البحث من جوانب أخرى لها صلة بالموضوع مثل:

– النظام القانوني للبطاقات البنكية وأساليب حمايتها .

– دراسة الاستراتيجيات المستقبلية للمصارف التي تتضمن نظام النقد الالكتروني .

–القيام بدراسة مقارنة بين المصارف الأجنبية الرائدة في تبني النقد الالكتروني وبين المصارف الجزائرية من أجل رصد الاختلاف.

قائمـــــــة المصادر
و المراجـــع

أولا : المراجع باللغة العربية :

1-الكتب:

- إبراهيم بحثي ، (2008)، التجارة الإلكترونية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر .
- إبراهيم فوزي بورزق ،(2007/ 2008) ، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الألى البنكي ، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ، جامعة الجزائر .
- أحمد سفر ،(2006)، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس لبنان .
- أحمد محمد غنيم ، (2000)، إدارة البنوك التقليدية و الإلكترونية بين الماضي و المستقبل ، المكتبة العصرية ، مصر ، الطبعة الأولى .
- جلال عايدة الشورة ،(2008) ، وسائل الدفع الإلكتروني ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن.
- جلال عايدة الشوري ،(2008)، وسائل الدفع الإلكتروني ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، مصر .
- الجنيهي محمد ، الجنيهي ممدوح ،(2004)، جرائم الانترنت و الحساب الآلي و وسائل مكافحتها ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية .
- حسين محمد الحسن ، (2011)، الإدارة الإلكترونية ، المفاهيم ، الخصائص ، المتطلبات ، عمان ، دار الوراق للنشر و التوزيع
- خضر مصباح الطيطي ، (2008)، التجارة الإلكترونية ، دار للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن.
- رشدي صالح عبد الفتاح صالح ، (2000)، البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي في مصر ، جامعة الإسكندرية .

- زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة ،(1996) ، إدارة البنوك ، دار الصفاء ، للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الثانية .
- السيد أحمد عبد الخالق ،(2008)، التجارة الإلكترونية و العولمة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر ، الطبعة الثانية ، القاهرة .
- طارق طه ،(2000)، إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية ، دار الكتاب للطباعة و النشر ، القاهرة .
- طارق عبد العال حماد،(2008) ، التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية و المالية والتسويقية و القانونية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية .
- الطاهر لطرش ،(2010) ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابعة ، الجزائر .
- عبد الباسط وفاء، (2003) ، سوق النقود الإلكترونية ، (القرض ، المخاطر ، الآفاق) دار هاني للطباعة و النشر ، سوريا .
- عبد الحميد أحمد محمد عثمان، (2007) ، أحكام البطاقات الائتمانية في القانون و الآراء الفقهية الإسلامية ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية .
- عبد السلام صفوت، (2006)، أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
- عبد القادر القهوجي، (2002)، الجرائم المتعلقة باستخدام البطاقات الممغنطة ، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية ، لبنان ، الجزء الثالث .
- عبد الله خباية ،(2008) ، الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الاسكندرية ، مصر .
- عبد المطلب عبد المجيد ،(2003) ، العولمة و إقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر.

- عدنان الهندي، (2000) ، " التجارة الإلكترونية و الخدمات المصرفية و المالية " ، اتحاد المصارف العربية .
- على محمد أبو العز، (2008)، التجارة الإلكترونية و أحكامها في الفقه الإسلامي ، دار النفائس للنشر و التوزيع .
- فريد راغب النجار، (2004)، الاستثمار بالنظام الإلكترونية و الاقتصاد الرقمي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .
- محمد الصيرفي، (2006)، الإدارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى الإسكندرية .
- محمد عبد الحسين الطائي، (20010)، التجارة الإلكترونية ، المستقبل الواعد للأجيال القادمة ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء الخاصة ، دار الثقافة .
- محمد عبد حسين الطائي ، (2010)، التجارة الإلكترونية – المستقبل الواعد للأجيال القادمة ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، عمان .
- محمود الكيلاني، (2007)، الموسوعة التجارية و المصرفية، المجلد الثاني، التشريعات التجارية و الالكترونية " دراسة مقارنة " ، دار النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، (الأردن).
- محمود حسين الوادي و بلال محمود الوادي، (2011) ، المعرفة و الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة ، عمان ، دار صفاء للنشر و التوزيع .
- مصطفى كما طه، وائل بندق، (2007)، الأوراق التجارية و وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر .
- منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي ، (2005)، النقود الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الإسكندرية .
- نادر عبد العزيز شافي ،(2007)، المصارف و النقود الإلكترونية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان .

- ناظم محمد فوزي الشمري ،(2008) ، الصيرفة الإلكترونية و الأعوان و معيقات التوسع ، دار النشر ، الطبعة الثانية ، عمان .
- ناظم محمد نوري الشمري و عبد الفتاح زهير العيدالات ، (2008)، الصيرفة الإلكترونية ، الأدوات و التطبيقات و معيقات التوسع ، عمان ، دار وائل للنشر .
- يوسف حسن يوسف ،(2010) ، البنوك الإلكترونية ، المستقبل الواعد للأخيال القادمة ، دار الثقافة ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى .

2) باللغة الأجنبية :

Anderea Scheaster et Salah Nsouli , 2002 , les anjeux de la banque électronique , Finance and banque .

3) المجلات و الدوريات العلمية :

- بدر الدين خلاف ، (2011)، جريمة غسيل الأموال و علاقتها بجريمة الفساد ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الواحد و العشرون .
- بوعافية الرشيد ، سبتمبر (2014)، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ،. دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية ، العدد 2 ، المركز الجامعي ، تيبازة .
- حسين عبد الله عباس و صلاح محارب الفضلي، (2001)، " خصوصية تقنية المعلومات من منظور نظرية المنفعة " ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، الكويت ، المجلد 8، العدد 3.
- زبير عياش ، بوكحيل نسيم ، 25 جوان (2017)، تطوير و عصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة " حالة الجزائر " مجلة ميلاف للبحوث و الدارسات ، العدد الخامس ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي .
- سليمان ناصر و أدم حديدي، جوان (2015)، " تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر " المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، المجلد 2 ، العدد 2 .

- العشي وليد ، مدياني محمد ، (2018)، مجلة البشائر الاقتصادية ، واقع استخدام النقود الإلكترونية في الجزائر ، المجلد الرابع ، العدد 3 ، جامعة أحمد درارية ، الجزائر .

- علواني العقابي ، علاء عزيز حميد الحيوري ، نعيم كاظم جبر ، بدون سنة نشر ، مجلة أهل البيت عليهم السلام ، العدد 6 .

- محمود سحنون ،(2003) ، النظام المصرفي بين النقود الورقية و النقود الآلية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الرابع .

- نعمان ضياء علي أحمد ، (2011)، المجلة المغربية للدارسات القانونية و القضائية ، النقود الإلكترونية وسيلة وفاء في التجارة الإلكترونية ، العدد 4 ، دار المنظومة ، مراكش .

ثالثا : الأطروحات و المذكرات الأكاديمية :

- بارش آسيا ،(2013/2012)، وسائل الدفع الالكتروني ومدى تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي .

- بلبكري عبد الرحمن بلال، خمار أمينة ، جوان (2017)، واقع التقنية المصرفية الحديثة في البنوك ، مذكرة ماستر أكاديمي ، جامعة قسنطينة، الجزائر .

- بن وارث حكيمة ،(2007 / 2008)، دور و أهمية التجارة الإلكترونية في اقتصاد المعرفة ، مذكرة ماجستير ، جامعة أم البواقي ، الجزائر .

- جليل نور الدين، (2006)، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالوسائل الإلكترونية، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر .

- زهير زاوش ،(2010/ 2011)، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي .

- السعيد بريكة ،(2011/2010) ، واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية و آفاق تطويرها في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي.

- سلطاني خديجة ،(2012/ 2013) ، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية نقود ، جامعة بسكرة .
- سماح شعيور ، مصباح مرابطي ، (2016)، وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ، واقع و تحديات ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي ، شعبة علوم تجارية ، تخصص تمويل مصرفي ، جامعة تبسة .
- سماح ميعوب ،(2004/ 2005)، الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية ، مذكرة ماجستر ، فرع ينوك و تأمينات ، جامعة منتوري ، قسنطينة .
- شيروف فضيلة ،(2010) ، أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية ، دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسويق ، جامعة منتوري ، قسنطينة .
- العاتي إيمان ،(2006/ 2007)، البنوك التجارية و تحديات التجارة الإلكترونية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص بنوك و تأمينات ، جامعة منتوري ، قسنطينة .
- عبد الرحيم وهيبة ،(2007/2006)، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية و مستقبل وسائل الدفع التقليدية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلم التسيير ، فرع نقود مالية ، جامعة الجزائر .
- عبد القادر بريش ،(2005/ 2006)، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتورا في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر .
- عبد القادر ديوش ،(2008/ 2009)، انعكاسات سياسية التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية إستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها ، مذكرة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي .

- عبير بن صالح ،(2015/ 2016)، دور وسائل الدفع الإلكترونية في عمليات تبييض الأموال ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة مستغانم.
- العيد ميوفان ،(2011/2010)، دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة .
- لوصيف عمار،(2008/ 2009)، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة منتوري ، قسنطينة .
- مايو مريم ،(2015/2014)، مستقبل التجارة الإلكترونية داخل البنوك ، مذكرة تخرج شهادة ماستر ، تخصص بنوك و أسواق مالية ، جامعة مستغانم .
- ياسمينة مصباحي ،(2017) ، تحديث و عصرنة وسائل الدفع في المصارف العمومية الجزائرية ، حالة بنك الخارجي الجزائري ، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص بنوك و أسواق مالية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم .

رابعا: المؤتمرات والملتقيات والمحاضرات العلمية:

- سعداوي صديق ورحال سمير ،(2011)، متطلبات وعوائق التجارة الالكترونية في البلدان النامية، الملتقي الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، عرض تجارب دولية، المركز الجامعي لخميس مليانة .
- أحمد جمال الدين موسى،(2002)، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت .
- بن عزة محمد أمين، زوهري جليلة، 26 – 27 فريل (2011)، واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني ، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر المركز الجامعي بخميس مليانة .

- بودي عبد القادر وبودي عبد الصمد ، (2011)، تكنولوجيا الأنترنت ، كأداة لتأهيل الخدمات المصرفية، مع الإشارة لحالة البنوك الجزائرية، الملتقى الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرش تجارب دولية – المركز الجامعي لخميس مليانة .

- بوعافية رشيد وبن قيدة مروان، (2013)، ادارة مخاطر الصيرفة الالكترونية وقواعدها القانونية، ملتقى علمي دولي بجامعة محند أعلي أولحاج بالبويرة، حول ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، البويرة .

- توفيق شنيور،(2002)، أدوات الدفع الالكترونية، بطاقات الوفاء، النقود الالكترونية، بحث مقدم إلى المؤتمر الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت.

- خليل متري ،(2002)، القواعد الناظمة للصيرفة الالكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية .

- صلاح الياس، 26–27 أفريل(2011)، وسائل الدفع التقليدية في مثل وجود الوسائل الحديثة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ، المركز الجامعي بخميس مليانة .

- عبد الحميد مرغيث، (2016)، التحول من النقود الورقية إلى النقود الالكترونية، محاضرة مقدمة لطلبة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل ، الجزائر .

- عدنان إبراهيم سرحان ، 10–12 ماي(2003)، الوفاء (الدفع) الالكتروني – أبحاث مؤتمر الأعمال الالكترونية المصرفية بين الشريعة والقانون، المجلد الأول ، جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية الشريعة والقانون .

- عياش زبير، مناصرة سميرة، 2-3 ديسمبر (2013)، دور وسائل الدفع الالكتروني في تحسين الآداء البنكي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث بعنوان الصيرفة الالكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد، جامعة أم البواقي .

- محرر نور الدين وصيد مريم ، (2011)، نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية مع الاشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية، عرض تجارب دولية ، المركز الجامعي لخميس مليانة .

- محمد إبراهيم محمود الشافعي،(2003)، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية بين الشريعة والقانون ، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية ، دبي .

- معطى الله خير الدين وبوقمور محمد، (2004)، المعلوماتية والجهاز البنكي " حتمية تطوير الخدمات المصرفية " ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات ، جامعة الشلف .

- منية خليفة، (2011)، الصيرفة الالكترونية عمل حل لتأهيل وعصرنة البنوك الجزائرية، الملتقى الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض جارب دولية – المركز الجامعي لخميس مليانة.

- نعمون عبد الوهاب، 14، 15 ديسمبر(2004)، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف .

خامسا: التقارير

– التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري،(2015)، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر.

سادسا : مواقع الأنترنت

– HTTPS://iefpedia.com 17/03/2022 à 12: 17

- HTTPS://www.aluka H.netSgaria/0/103305- 10/03/2022 à 21:00
- HTTPS://Marketingegypt.blogspot.com 10/03/2022 à 21:30
- WWW.BNA.DZ consulte le 11/03/2022 à 23:00
- WWW.Cnepbanque.dz consulte le 11/03/2022 à 23:00
- www.allotech.DZ consulte le 13/03/2022 à 22:15
- www.almihwar.DZ consulte le 13/03/2022 à 22:30
- www.babkaljazira.com consulte le 13/03/2022 à 23:00
- www.giemonetique.DZ
- HTTPS://ARM.WIKIPEDIA.ORG consulte le 03/04/2022 à 23:10
- HTTPS://ECO.NAHRAINUNIV.EDU .IQ consulte le 13/04/2022 à 22:00